

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2023-2024 : دورة أكتوبر 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	
13035	• محضر الجلسة رقم 126 ليوم الثلاثاء 8 ربيع الآخر 1445هـ (24 أكتوبر 2023م).....
	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
13068	• محضر الجلسة رقم 127 ليوم الثلاثاء 8 ربيع الآخر 1445هـ (24 أكتوبر 2023م).....
	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على: 1- مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛ 2- مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.

فهرست

دورة أكتوبر 2023

صفحة

13028	• محضر الجلسة رقم 125 ليوم الإثنين 7 ربيع الآخر 1445هـ (23 أكتوبر 2023م).....
	جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة مخصصة لتقديم رئيس الحكومة لتصريح حول الدعم الاجتماعي المباشر.

محضر الجلسة رقم 125

التاريخ: الإثنين 7 ربيع الآخر 1445 هـ (23 أكتوبر 2023 م).

الرئاسة: السيد راشد الطايلي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

والسيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: سبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة مساء.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة مخصصة لتقديم رئيس

الحكومة لتصريح حول الدعم الاجتماعي المباشر.

السيد راشد الطايلي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

تطبيقاً لأحكام الفصل 68 من الدستور، تخصص هذه الجلسة المشتركة للاستماع إلى تصريح يقدمه السيد رئيس الحكومة، حول الدعم الاجتماعي المباشر.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة فليفضل مشكوراً.

تفضل، اسمح ليا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بوانور رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السادة المستشارين،

السيد رئيس مجلس المستشارين، معذرة،

السيد الرئيس،

طبقاً للفصل 68 من الدستور، كآين جوج ديال.. كآين الفقرة 7 والفقرة 9 اللي كيقدّم السيد رئيس الحكومة، إما بيانات أو موضوع مهم.

دآا هنايا، السيد الرئيس، كآين تقديم التصريح حول الدعم، وطبقاً للدستور، فقط الفصل 52 هو الذي يجعل جلاله الملك، في الخطاب ديالو لا يخضع لمناقشة.

بناء عليه، السيد الرئيس، نحن نريد.. هذا الموضوع.. ما قلتوناش هل ستتلوه مناقشة أم لا؟ ومنذ 2011، ثلاث مرات كيجيو رؤساء الحكومة، كلهم تتلوه مناقشة.

فأرجو دآا غيدير التصريح ديالو، لكن السيد الرئيس بغينا تحددو لنا واحد الوقت لكي نناقش هذا التصريح، لأنه طبقاً للدستور ليس هناك ما يمنع المادة 246 و247 من النظام الداخلي لا تمنع ذلك، وهذا تقليد وعرف لا بد أن نناقش هذا الموضوع.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

إذن تشبنا بمواد النظام الداخلي خاصة المواد: 246-247-248 ليس هناك ما يفيد بأن تكون مناقشة لتصريح رئيس الحكومة، ها النظام الداخلي.

معذرة السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

اسمح لي السيد الرئيس، اسمح لي السيد الرئيس، نشوفو هاذ نقط نظام.. اسمح لي السيد الرئيس.

بلا تي السيد.. تفضل السي عبد العزيز، الكلمة للسي عبد العزيز الأشهب.

النائب السيد عبد العزيز الأشهب (نقطة نظام):

شكراً السيد رئيس مجلس النواب.

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

غير السيد الرئيس فقط للتذكير، أن كان اجتماع ديال المكتب ديال مجلس النواب، وتم إبلاغه بهذه الجلسة التي سيقوم رئيس الحكومة بتقديم تصريح طبقاً لمقتضيات الدستور.

وفعلاً، كذلك اجتمع السيد الرئيس مع رؤساء الفرق ورئيس المجموعة النيابية، وتم التداول في هذا الأمر، فقط تم تبليغ رؤساء الفرق ورئيس المجموعة النيابية أنه ستكون هناك جلسة عمومية في هذا الموضوع، ولم يثر الموضوع ديال مناقشة هذا التصريح.

شكراً السيد الرئيس.

النجاح الجماعي، وهو ما سيرتقي ببلادنا إلى تصنيف أحسن بين مصاف الدول الصاعدة.

حضرات السيدات والسادة،

لإنجاح هذا الورش الوطني، فإن شغلنا الشاغل هو تنزيل التوجيهات الملكية السامية.

وفي هذا الإطار، لا بد من استحضار أن القناعة الراسخة لبلادنا، بتوجيهات من صاحب الجلالة دام له النصر والتمكين تتجلى دائما في تحويل التحديات إلى فرص، فقد أبي حفظه الله عبر مجموعة من المحطات، إلا أن يكون في مقدمة من يؤكد على ضرورة إطلاق ورش إصلاحية كبرى يتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية لفئات واسعة من المواطنين، بل وسهره شخصيا على إخراجه بالنظر لما سيكون له من آثار مباشرة وملموسة لتحسين ظروف عيش المواطنين، وصيانة كرامتهم، وتحسين الفئات الهشة.

حيث أكد حفظه الله في خطابه السامي، بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لعيد العرش المجيد، أن "الشأن الاجتماعي يحظى عنده باهتمام وانشغال بالغين كملك وكإنسان"، مؤكدا نصره الله أنه "دائم الإصغاء لنبض المجتمع، وللاحتضار المشروعة للمواطنين، ودائم العمل والأمل من أجل تحسين ظروفهم" (انتهى منطوق خطاب صاحب الجلالة).

كما أكد حفظه الله، في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح البرلمان على مركزية الأسرة في هذا الورش الوطني الطموح، مشددا على أن "المجتمع لن يكون، صالحا، إلا بصلاحها وتوازنها. وإذا تفككت الأسرة يفقد المجتمع البوصلة"، لافتا جلالتة في ذات الصدد إلى ضرورة تحصينها بالمشاريع والإصلاحات الكبرى، ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي نعتبره دعامة أساسية لنموذجنا الاجتماعي والتنموي.

وتجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، قرر جلالتة على ألا يقتصر هذا البرنامج على التعويضات العائلية فقط؛ بل أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة محددا هذه الفئات في "الأطفال في سن التمدرس والأطفال في وضعية إعاقة؛ والأطفال حديثي الولادة؛ إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة بدون أطفال في سن التمدرس خاصة منها التي تعيل أفراد مسنين"، (انتهى منطوق خطاب صاحب الجلالة).

وقد شكلت توجيهات جلالة الملك هاته منهاجا وبوصلة للحكومة، التي شرعت منذ اليوم الأول لتحملها المسؤولية في تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة، بداية من النجاح في تنزيل مرحلته الأولى المتعلقة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي مع نهاية سنة 2022، والشروع في تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، ثم الانتقال اليوم لمرحلته الثانية المتعلقة بتعميم الدعم الاجتماعي المباشر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة المحترم، تفضلوا.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

يطيب لي في البداية، أن أقدم عبارات الشكر والامتنان لمجلسكم الموقرين لإتاحة هذه الفرصة التي سنشهد فيها جميعا على تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

وفي لحظة تاريخية في المسار المتواصل لتكريس دعائم الدولة الاجتماعية، وبناء مغرب التقدم والكرامة، كما أراده جلالة الملك، عبر مواصلة تنزيل الورش الوطني التضامني لتعميم الحماية الاجتماعية، بتصوير واضح ومتكامل، وبخطى ثابتة.

حضرات السيدات والسادة،

أقف أمامكم اليوم بشعور عميق بدقة هذه اللحظة المفصلية والحاسمة على اعتبار أن هذا المشروع الطموح نجاح جديد لجميع المغاربة، ملكا وشعبا، ومكسبا اجتماعيا كبيرا يتحقق.

أقف أمامكم اليوم بأمل أن ننجح جميعا، بفضل روح الغيرة الوطنية والمسؤولية العالية لخدمة الصالح العام، في التنزيل الأمثل لهذا البرنامج الذي تعول عليه بلادنا، إن شاء الله، ليقدم حولا عملية لإشكاليات معقدة تطال عددا من الأسر، خاصة منها الأكثر هشاشة، وذلك من خلال تأميينهم أمام تقلبات الحياة.

إنه الأمل الذي يقوي طموحنا من أجل مستقبل أفضل...

إنه الأمل الذي يحصن عزيمة المغاربة في وجه جميع التحديات خاصة وأن الجائحة وما صاحبها من أزمات وتداعيات أبرزت عمق الفجوة في مجال الحماية الاجتماعية، وهو ما زاد من صعوبة الاستهداف والوصول إلى الفئات الهشة.

لذلك، فإن بلادنا أمام فرصة تاريخية يدشن بها صاحب الجلالة نصره الله، ثورة اجتماعية حقيقية.

ثورة ستشكل جيلا جديدا من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، ونواة صلبة لمغرب الغد، من شأنها تعزيز الإحساس بالانتماء للوطن، ورفع منسوب الثقة في مؤسساتنا، وفي قدرتنا على

المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي -لأن الضمان الاجتماعي هما 4 مليون ديال (les foyers)، عندهم (système) ديالهم، وإيلا كايين شي خلل شي نهار غادي يتعالج تماك- من دعم شهري مباشر يوجه:

- من جهة، للأسر المستهدفة التي لها أبناء، منذ ولادتهم إلى غاية بلوغهم سن الواحد والعشرين (21) لحمايتهم من مخاطر الطفولة وتنمية قدراتهم، خاصة فيما يتعلق بالتطبيب والمواظبة على الدراسة؛

- ومن جهة أخرى، يستفيد من الدعم الاجتماعي المباشر الأسر التي ليس لها أطفال، أو يتجاوز سن هؤلاء واحد وعشرون (21) سنة، خاصة منها تلك التي تتواجد في وضعية فقر أو هشاشة، للرفع من مستواها المعيشي ودعم قدرتها الشرائية وتحسينها أمام التقلبات الظرفية.

ولهذه الغاية، يضم عرض الدعم الاجتماعي المباشر، الذي نقدمه أمام أنظاركم اليوم، والذي يخص 60% من الأسر غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي والمستوفية لشروط الاستهداف بعد تسجيلها في "السجل الاجتماعي الموحد"، هناك 3 ديال الإجراءات التي هي أساسية:

أول إجراء هو الدعم الاجتماعي المباشر للأسر المستهدفة التي عندها أبناء: كيتعلق الأمر بمنحة شهرية عن كل طفل لم يتجاوز 21 سنة وذلك، وفق الشروط التالية:

- منذ ولادته وإلى غاية 5 سنوات: يمنح كل طفل دعما قيمته الشهرية، غنيدوا بـ 200 درهم في 30 ديسمبر 2023، وتستمر خلال 2024 وندوزول 250 درهم في 2025، ليتم رفعه إلى 300 درهم شهريا للسنوات الأخرى ابتداء من سنة 2026، من هنا عامين؛

- أما بالنسبة للأسر التي يتجاوز عدد أطفالها ثلاثة وعلى غرار التعويضات الممنوحة لأجراء القطاع الخاص، فستتلقى إضافة لذلك دعما شهريا يقدر بـ 36 درهم بالنسبة للطفل الرابع والخامس والسادس، هداكشي الي كايين في (les accords) مع (la CNSS)؛

- بالنسبة للطفل في سن التمدرس، فهو يحافظ على نفس الدعم ما بين سن السادسة و21 عام في الوقت الذي يحصل فيه الطفل الذي هو في وضعية إعاقه على 300 درهم شهريا في 2024 و400 درهم شهريا في 2026، (هاذ les montants كلهم شهريا)؛

وتعزيزا لمكتسبات فئات أطفال النساء الأامل المستفيدين سابقا من برنامج "دعم"، ستواصل الدولة منح 350 درهما شهريا عن كل طفل إلى غاية نهاية سنة 2024، ثم 375 درهم عن كل طفل سنة 2025، و400 درهم ابتداء من سنة 2026.

واستدامة للآثار الإيجابية لبرنامج "تيسير" وتشجيعها لمواصلة التمدرس، تقلص قيمة الدعم في حالة انقطاع الطفل عن الدراسة، خصنا ندفعو بالأباء بأنه يعني يقربو أولادهم.

ولهذا، فإن شغلنا الشاغل اليوم هو التنزيل الأمثل لهذا الورش الوطني، الذي بقي في السابق حبيس تعدد المتدخلين والبرامج الاجتماعية التي تحتاج إلى إعادة النظر في نجاعتها ومنظومة استهدافها وغياب التنسيق والاتقائية بينها.

ولتدارك هذه النواقص، عملت الحكومة على الرفع من وتيرة الاشتغال واتسم عملها بالجدية والفاعلية اللازمتين، وفق منهجية واضحة غايتها إنجاح هذا الورش في أحسن الظروف، وفق أجندة زمنية محددة، مهما تطلب ذلك من شجاعة سياسية.

السيدان الرئيسان المحترمان،

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

لإنجاح هذا الورش الوطني، فإن شغلنا الشاغل هو تكريس روح التضامن بين مختلف فئات المجتمع.

وإيماننا منا كحكومة بالأهمية المثلى والآثار الإيجابية الملموسة التي سيحققها هذا الورش الملكي الطموح، في سبيل تحصين الفئات الاجتماعية المعنية بالدعم، بهدف تحسين ظروف عيشها وصيانة كرامتها، لا يسعني إلا أن أتفاسم معكم مشاعر الفخر والاعتزاز باستكمالنا رسم معالم الرؤية الشمولية لهذا الإصلاح، والشروع في تنزيله على أرض الواقع، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

وهي الرؤية الكفيلة بإنجاح هذا الورش الملكي الكبير، الذي يوازي بين التضامن الاجتماعي، كقيمة نبيلة متوارثة تعكس الهوية المغربية، في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وتكريس مجتمع تسوده قيم الوحدة والتضامن من جهة، وكآلية تروم ترسيخ المبادرات الملكية الهادفة لمواصلة المسار التنموي لبلادنا وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، من جهة أخرى.

وبإطلاق البرنامج الملكي للدعم الاجتماعي المباشر، ابتداء من آخر ديسمبر من هذه السنة، لفائدة ملايين الأطفال وملايين الأسر بدون أطفال في سن التمدرس، لاسيما من الفئات الهشة، كان لزاما على الحكومة تكثيف جهودها لإعداد عرض يستجيب في كل مناحيه للتصور الذي أكد عليه جلالته في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان.

في هذا الصدد، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وتطبيقا لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وتكريسا لمضامين البرنامج الحكومي، عكفت الحكومة على إعداد الإطار العملي والزمي والميزانياتي لهذا البرنامج، وكذا تحديد كفاءات وشروط تنزيله مع استكمال منظومة استهداف المستفيدين منه وتأمين الاعتمادات المالية لاستدامته، وذلك وفق مقاربة تشاركية وتنسيق محكم بين جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية.

وعلى هذا الأساس، يرتكز هذا الورش على تمكين ملايين الأسر، غير

درهم سنويا ابتداء من 2026، غادي تسطابيليزا في 29 مليار ديال الدرهم، هاذ 29 مليار ديال الدرهم في 2026 غتنضاف عليها الميزانية ديال 10 دالمليار ديال الدرهم اللي كتخصصها الدولة سنويا لتعميم التغطية الصحية الإجبارية على الأسر الفقيرة والهشة، وهو ما يمثل إجمالا ميزانية سنوية تقارب 40 مليار ديال الدرهم بحلول سنة 2026، تخصص لشقي التغطية الصحية والدعم الاجتماعي المباشر من ورش تعميم الحماية الاجتماعية كلها.

وبالنسبة لمصادر التمويل، فقد اتخذت الحكومة جملة من التدابير: - كايين واحد وعشرين (20) مليار درهم في ظرف ثلاث سنوات المقبلة عن طريق الموارد الذاتية للدولة؛

- وستة (6) ملايين ديال الدرهم من العائدات الجبائية المتعلقة بالمساهمة الاجتماعية التضامنية على الأرباح والدخول الخاصة بالمقاولات، في إطار انخراطها المسؤول في إنجاح هذا الورش الوطني وهاذ الشئ راه كايين اليوم كيخلصوهم؛

- بالإضافة إلى عائدات الرسوم الضريبية المستخلصة من تفعيل المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج.

وكذا تعبئة خمسة عشر (15) مليار درهم عبر عقلنة وتجميع وإعادة توجيه الاعتمادات المالية المسخرة لمجموعة من برامج الدعم السابقة، وفقا للتوجهات الملكية السامية؛

- وتعبئة تسع (9) ملايين درهم تهم احتياطي صندوق التماسك الاجتماعي لسنة 2024، هذا كايينة في (stock) اليوم؛

- وأخيرا، تعبئة اثنا عشر (12) مليار درهم تدريجيا، في أفق سنة 2026 وبعد مضي واحد الفصل ديال (un trimestre) من الشروع في صرف الإعانات المباشرة، من خلال الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة، طبقا لمقتضيات القانون الإطار للحماية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بإصلاح صندوق المقاصة، وجبت الإشارة أنه في إطار السياسية التشاركية التي تنهجها الحكومة، نعقد سلسلة من اللقاءات مع الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ستكون مناسبة لنقاش عملية الإصلاح، ولكن هنا النقاش كذلك ديال هاذ البرنامج الطموح ديال الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، واليوم بدينا اجتماعات يعني مع النقابات الأكثر تمثيلية، واللي كان يعني جد إيجابي.

حيث أن ميزانية الدولة لن تتحمل تمويل الدعم الاجتماعي المباشر والإبقاء في نفس الوقت على تحمل الكلفة الكاملة لنظام المقاصة وبالتالي، وبالنظر إلى ضعف الإنصاف الاجتماعي لنظام الدعم الحالي على مستوى استهداف الطبقات الفقيرة والهشة وبعد شروع الحكومة في صرف الإعانات المباشرة ابتداء من ديسمبر 2023، ستعتمد إلى تخصيص الهامش الناتج عن تقليص دعم المقاصة، والذي يمثل

ثاني إجراء هو الدعم الاجتماعي المباشر للأسر المستهدفة التي ليس لها أطفال أو يتجاوز سن هؤلاء هؤلاء الأطفال 21 عام، خاصة منها الأسر التي تعيل أشخاصا مسنين على **la charge** ديالها:

فتستفيد هذه الأسر من منحة جزافية تبلغ قيمتها 500 درهم شهريا ابتداء من آخر ديسمبر 2023.

وتجدر الإشارة، السيدات والسادة النواب المحترمين، إلى أنه وتفعيلا للتوجهات الملكية السامية، يمكن برنامج الدعم الاجتماعي من وضع شبكة للأمان الاجتماعي (un bouclier social)، حيث يبلغ الحد الأدنى للدعم لكل أسرة، كيفما كانت تركيبها 500 درهم شهريا، حتى هذالك الطفل اللي غادي نوصولييه في 2026 واللي عندو 300 درهم، والعائلة ديالو يالاه عندها طفل واحد (le minimum) اللي خصهم ياخذوهو 500 ديال الدرهم.

إذن عملنا النمط ديال الحساب باش إيلا كانوا جوج ديال الأولاد ولا ثلاثة ولا ربعة شحال غادي يكون في المستقبل، ولكن من الآن، يعني البرنامج الملكي كيغطي 500 ديال الدرهم، يعني (minimum) لهاذ الأسر.

كما أن قيمة الدعم الاجتماعي المباشر لكل أسرة مستهدفة يمكن أن تصل إلى أكثر من 1.000 درهم شهريا، أخذا بعين الاعتبار تركيبية كل أسرة، خاصة عدد أطفالها.

بمعنى أن الأسرة مثلا اللي عندها طفل واحد غادي توصل مباشرة كيف ما قلت بـ 500 درهم شهريا ابتداء من آخر ديسمبر، والأسرة اللي عندها جوج ديال الأطفال وكيقراو، غادي يوصلهم 500 درهم ابتداء من آخر هاذ السنة، لأن هي (minimum) اللي غادي نبداء، وغادي نوصولو 600 درهم ابتداء من سنة 2026 لأن 300 في 300.

وبالنسبة للأرملة المستهدفة، قيمة الدعم الشهري هي 500 درهم، واخلقت قبايلا على 350 درهم، غادي توصل (automatiquement) دابا لـ (minimum) اللي هو 500 درهم. وهاذ الشئ إيلا عندها طفل واحد ابتداء من آخر هاذ السنة، وإيلا عندها جوج د الأطفال غتوصل لـ 700 ديال الدرهم في 2024، و800 ديال الدرهم في 2026، وإذا عندها ثلاثة ديال الأطفال هاذ الأرملة غادي توصل لـ 1050 درهم في 2024 و1200 ابتداء من 2026.

ثالث وآخر إجراء هو منحة الولادة: ويتعلق الأمر بدعم جزافي يمنح لكل أسرة بمناسبة الولادتين الأولى والثانية، وتقدر هذه المنحة بـ 2.000 درهم عند الولادة الأولى و1.000 درهم عند الولادة الثانية.

حضرات السيدات والسادة،

لإنجاح هذا الورش الوطني، فإن شغلنا الشاغل هو ضمان ديمومته المالية وضبط قنوات الاستهداف، حيث يتطلب تنزيل هذا الورش ميزانية قدرها 25 مليار درهم سنة 2024 لتصل إلى 29 مليار

نقدروش نفوتوه.. غنفتارضوو.. حيث (c'est limité)، في المقابل الدعم ديال هاذ الأسرة، اللي هو كيف قلت 600 ديال الدرهم، 600 درهم في 2023، غادي يرتفع لـ 750 في 2025، وغادي يمشي لـ 900 ديال الدرهم شهريا ابتداء من يناير 2026، بمعنى أكثر من 10.000 ديال الدرهم في العام؛

- **المثال الثاني:** ديال أسرة كتستوفي العتبة ديال الاستفادة من هذا الدعم، هاذ الأسرة فيها الأب والأم و4 ديال الدراري كلهم كيقراو، السن ديالهم أقل من 21 عام، واحد من الأطفال جابت الأقدار أنه في وضعية إعاقة، هاذ الأسرة غادي تاخذ مباشرة ابتداء من 2023 دعم شهري ديال 736 درهم، وغادي يرتفع تدريجيا باش يوصل لأكثر من 1000 درهم ابتداء من يناير 2026، والفكرة اللي بغيت نوصل، هي أن الدعم المباشر الممنوح يعني سيفوق بكثير، يعني مستوى القيمة التي سيتم بموجبها التقليل النسبي لدعم المقاصة، مرة أخرى إنصافا للأسر المستحقة للدعم.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

احنا كناهنو اليوم على الإصلاح بالتدرج، (progressif)، وهاذ الشي راه جاء في الخطاب ديال صاحب الجلالة، وسيكون لنا الوقت الكافي لوضع الإجراءات والبرامج المصاحبة لحماية الطبقة المتوسطة، والتي نحن عازمون، إن شاء الله، على مواكبتها.

احنا اليوم كان عندنا نقاش مع النقابات بثلاثة، وقلنا بأن كايئة يعني الطبقة المتوسطة، وواعدناهم بأنه غادي نجلسو معهم قبل آخر السنة، ونديرو معهم واحد البرنامج، باش هاذ الطبقة حتى هي يكون عندها يعني في (les discussions) مع النقابات، بعض الحلول، إن شاء الله، غادي نجيوها، وهذا راه شيء إيجابي، راه ما غادي ننساو حتى شي حد.. أنا ما كنصفقش...

السيد رئيس الجلسة:

السبي إبراهيمي، أرجوك.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

أغتنم هذه الفرصة لأذكر بأن الحكومة، بعدما عملت في إطار الحوار الاجتماعي، على الرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص بنسبة 10% والرفع من قيمة المعاشات في القطاع الخاص بنسبة 5%؛ وعملت على الرفع من أجور عدد من المهنيين الأساتذة والأطباء والممرضين وأساتذة التعليم العالي؛ وبعدها عملت على تخفيف العبء الضريبي على الدخل بالنسبة للأجور والمعاشات المتوسطة.. تطلق، واحنا كنتكلموا دابا على (la classe moyenne)، الطبقة المتوسطة، تطلق تنفيذًا للتوجهات الملكية السامية، برنامجًا طموحًا للدعم المباشر للأسر ذات الدخل المنخفض، ومن الطبقة الوسطى الراجعة في اقتناء مسكنها الرئيسي. وتبلغ قيمة هذا الدعم المباشر

تقليصًا تدريجيًا جزئيًا، محددًا زمنيًا ما بين 2024 و2026 غادي يوقف- لاستكمال.. غادي يوقف (la décompensation)، يعني ما نبقاوش نزيدو في (la compensation) في 2026 - لاستكمال تمويل إجراءات ورش تعميم الدعم الاجتماعي المباشر للأسر، بأنه ما غيكونش التحرير، غادي يكون التسقيف وغادي تعمل على عامين ولا على 3 سنين هاذ (les petites augmentations) اللي غادي يكونو، وغادي نتكلم عليهم من بعد، وغادي يبانو الناس وفي 2026 واحنا ما غاديش زعما نحررو كل شي، وما غاديش نحيدو الدعم لكل شي، الدعم الكبير غادي يبقى، ولكن المساهمة و (la solidarité) يعني خصها تكون من عند.. يعني الطبقات الأخرى، وهنا يمكن نقدمو بعض الأمثلة باش يكون داكشي واضح للمواطنين:

المثال الأول:

المثال الأول.. لا، السبي عبد الله تبع معاي تتبع معاي اليوم.

المثال الأول ديال واحد الأسرة، يعني، كتستوفي العتبة ديال الاستفادة من الدعم، لأن كايين واحد العتبة كتجي كتقيد في (registre national de la population) خصك تمشي لـ (registre social unique) ، "السجل الموحد"، هاذك "السجل الموحد" كيشوفو المداخل ديالك وكيعطيك واحد، يعني، واحد (l'équation)، إيلا كانت عندك الحق راه كتاخدها، راه ما غتشوف حتى شي واحد قدامك اللي غادي يقول لك واش عندك الحق ولا ما عندكش الحق، (c'est la machine qui va calculer)، شكون اللي عندو وشكون اللي ما عندوش في المستقبل.

فإيلا كان عندك، اسمحوالي، الأسرة كتستوفي العتبة عندها العتبة ديال الاستفادة من الدعم، عندها 3 ديال الأطفال، عمرهم أقل من 21 عام، كيقراو بثلاثة ابتداء من ديسمبر 2023.. وبالمنااسبة هاذ الناس اللي عندهم أكثر من 3 ديال الدراري راه تقريبا النص ديال هاذ المواطنين المستهدفين، (la moitié)، تقريبا ديالهم عندهم أكثر من 3، ابتداء من ديسمبر 2023، هاذ الأسرة غادي تتوصل مباشرة في الحساب البنكي ديالها، ولا عن طريق وكالة الصرف بدعم ديال 600 درهم، يعني كل شهر، يعني 200 درهم لكل طفل لأنه فات 500، إذن غنحسب ليه 200، 200، 200، وغادي يبقى الدعم كيتزاد كل عام حتى يوصل لـ 900 درهم شهريا ابتداء من يناير 2026، إذن هاذ عامين اللي غادي يفوتو غادي يبدأ يوصلو، يعني 900 درهم.

ونفتارضوو، نفتارضوأن هذه الأسرة كتشري واحد البوطة كبيرة ديال الغاز، حالا الثمن ديالها 40 درهم، هي في الحقيقة كتسوى 130 ل فوق، 130، 140 درهم، ياك؟ إذن الدولة يالاه المواطن كيخلص 40 والدولة كتأخذ البقية، و (supposant) بأنه إبتداء من أبريل نخليوشوية الناس حتى يبدأو يدخلو، يعني، للإمكانيات وهذا يبدأو يدخلوهم، نتسناو واحد 3 أشهر، إيلا كانت ابتداء غادي يتزاد واحد 10 دراهم مثلا في كل عام، يعني، في القرعة، ولكن احنا في 2026 (c'est le maximum)، ما

- هاذ الشيء الذي عملنا سيساهم في دعم الفئات الأكثر هشاشة خاصة منهم النساء، والناس اللي (agés)، كبار السن وتكريس التضامن بين الأجيال، وتخفيف العبء المالي والنفسي على الأسر التي تعيل الأشخاص كبار السن؛

- وستحسن كذلك الولوج إلى التعليم والصحة، ذلك من خلال اشتراط تلمذ الأطفال كيما قلت، للحصول على القيمة الكاملة.

إيلا قريتي أولادك غتاخذ كلشي، ما قريتهمش غادي تاخذ داك الشيء اللي جاب ليك الله، غادي يكون ناقص على القيمة الكاملة للدعم الاجتماعي المباشر.

وكذلك حث الأمهات على متابعة الفحوصات الطبية خلال فترة الحمل، واستكمال اللقاحات والفحوصات الطبية للأطفال حديثي الولادة، اللي كنتعطيك 2000 درهم، وعندك (l'AMO) راه كايئة عندك راه خصك تمشي تشوف الطبيب وتدير (les visites) ديالك، ونهار اللي تكون الزيادة راه خصك دير (les vaccins) ملى كيكونو هاذ الشروط كلهم عندك الحق يعني فهاذيك (la prime) ديال 2000 درهم، وهاذ الشيء غادي يخلي أن المجتمع ديالنا يعني صحيا والشباب ديالنا حديثي الولادة يكونو في صحة أحسن؛

- وستساهم هذه الإجراءات في الحد من الفوارق المجالية وتوفير دخل منتظم للأسر التي تعيش على مداخيل الأنشطة الموسمية، مع توفير الرعاية للأطفال في وضعية إعاقة من خلال تلبية جزء من احتياجاتهم الخاصة واستهدافهم بشكل أفضل.

حضرات السيدات والسادة،

إن قناعتنا الراسخة تتمثل في أن مستقبل بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، يمرحما عبر العناية بمستقبل أجيالنا القادمة، مستقبل لا يمكن بناؤه إلا بسواعد أبناء هذا الوطن، ولا يمكننا تصور معالم هذا المستقبل ما لم نستثمر اليوم في مواردنا البشرية، ولن تتمكن أبدا من ذلك ما لم نضع أطفال اليوم على طريق النجاح عبر توفير ظروف مواتية.

ولذلك، فالدعم الاجتماعي المباشر للأسر من شأنه أن يمنح ملايين الأطفال حقهم في الإنصاف، الذي يتجاوز الحاجيات الأساسية إلى اكتساب المهارات الحياتية.

وهاذ البرنامج يسائل فينا جميعا روح التضامن بين مختلف فئات المجتمع، هاذ الروح اللي قدم بها المغاربة دروسا في مواجهة الأزمات، هي اليوم صمام أمان المجتمع المغربي المتناسك أمام التقلبات والأزمات وضبابية المشهد العالمي.

هاذ الروح التي نعول عليها للمساهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمجالية بفضل الاعتماد من حيث الاستهداف على "السجل الاجتماعي الموحد" – (pour le rappeler)

100.000 درهما بالنسبة للمساكن التي تقل قيمتها عن 300.000 درهما و70.000 درهما بالنسبة للمساكن التي تتراوح قيمتها بين 300.000 و700.000 درهما، وهو ما يمثل ميزانية تقدر بـ 10 مليار ديال الدرهم.

إذن 30 ديال الدعم، 10 اللي تكلمنا عليها ديال (l'AMO²)، و10 ديال السكني، والدولة غادي تقوم فهاذ 3 سنين اللي جاية، وهاذ الشيء راه سنويا، بمجهود مالي كبير، بلا ما نتكلمو على التعليم، وبلا ما نتكلمو على الصحة وعلى الإمكانيات اللي تعطت.

فسيدنا بغى يعني تكون هاذي الدولة الاجتماعية، والحكومة تطبق يعني هاذ الشيء اللي بغى يمشي فيه سيدنا إن شاء الله في المستقبل.

وهاذ الشيء، وهاذ الشيء في الكلام ديالنا هاذ العشية كلومع النقابات، كنا كنتكلمو معهم بأنه هاذ (le produit) هاذ المنتج هذا راه موجه لهم، منين تنقولو 70.000 درهم للطبقات المتوسطة أو لا 10 المليون الثلث السيد غياخذ الشيك ديالو باش يشري الدار، الثلث ديال الثمن غتخلصوليه الدولة، أول خطرة غادي يشوفو، ماشي "TVA³" ولا "IS⁴" ولا هذا ولا هذا، غادي ياخذو وغادي يعرف المجهود ديال الدولة.

وهذا شيء جد مهم، وقلنا لهم بأنه راه هذا مشروع الحماية الاجتماعية متكامل، هاذي راه ديالكم، ديالكم انتما النقابات وديال العمال ديالكم، ديال الناس اللي كيشغلو في المعامل و(les cadres) وفي (les moyens cadres) وذاك الشيء كلو تعطاتهم اليوم واحد (je le rappelle) (l'offre qui est très intéressante)، إذن الدولة كنعادو نذكر، بأنه بهاذ الإمكانيات كلها راه وصلنا لـ 50 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمار.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

لإنجاح هذا الورش الوطني، فإن شغلنا الشاغل هو ضمان كرامة المواطنين ومستقبل الأجيال القادمة حيث أن من شأن هذه الإجراءات، وكما جاء في الخطاب الملكي السامي لافتتاح البرلمان، أن تساهم في إحداث مجموعة من الآثار الإيجابية على الأسرة بشكل خاص وعلى بلادنا بشكل عام، هاذو أهداف دابا هاذ البرنامج اللي تكلمت عندو ملي كتشوفوه في الآخر راه عندو أهداف اللي هي متعددة، نبدأ بالأول:

- تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية وتقليص نسب الفقر وديال الهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية؛

- كايين الاستثمار في الرأسمال البشري، حيث أن الاستثمار في الأطفال في سن مبكر، يضاعف من التأثيرات الإيجابية، ويساهم في تحسين وتجويد التغذية والتعليم والصحة العمومية وبالتالي الرفع من الإنتاجية؛

² Assurance Maladie Obligatoire

³ Taxe sur la Valeur Ajoutée

⁴ Impôt sur les Sociétés

الحكومة، تنفيذًا لتعليمات صاحب الجلالة نصره الله.

هدفنا هو أن نؤسس لمرحلة جديدة، في مسارنا التنموي، يكون فيها المواطن هو الشغل الشاغل لورش "الدولة الاجتماعية" بمختلف مشاريعها وسياساتها، كما أرادها صاحب الجلالة.

ولذلك، فالحرص على فعالية ونجاعة واستدامة هذا الورش يرقى إلى مستوى الواجب الوطني، ويدعو كل الفاعلين وكل القوى الحية إلى المساهمة

في تنزيله وتبعه وتطويره، خاصة وأن العناية الملكية ما فتئت تولى مكانة الصدارة لتحقيق مغرب "التقدم والكرامة"، وهو ما يحتاج منا جميعا، أغلبية ومعارضة وشركاء اجتماعيين واقتصاديين وجميع المواطنين، كل من موقعه، الانخراط في الإرادة الملكية الصادقة، ومضاعفة الجهود لنساهم جميعا في إنجاح وتنزيل تصورات صاحب الجلالة، وننخرط في مختلف مسارات الإصلاح التي يبقى جلاله الملك محمد السادس نصره الله، مهندسها الأول.

وعليه، كلنا مدعوون، الآن وقبل أي وقت مضى، أن نحكم بصبرتنا ونأخذ بزمام المبادرة للتضامن مع أخواتنا وإخواننا في سبيل إحقاق مجتمع يري صغارنا، ويمنحهم الأمل في غد أفضل؛ مجتمع يحمي من إكراهات العيش لمن هم في وضعية إعاقة ولمن يعيشون في وضعية هشاشة؛ مجتمع يعترف بالجميل ويتضحيات المسنين من آبائنا وأجدادنا.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم، شكرا على حسن تعاونكم.

ورفعت الجلسة.

بأنه كلشي كيدوز على "السجل الاجتماعي الموحد"- باعتباره الآلية الأنجع والأكثر شفافية لاستهداف الأسر الفقيرة والمعوزة، خاصة وأنه يقوم على معايير موضوعية تمكن من تحويل أحقية الاستفادة بكيفية ناجعة.

وهنا، دعوني أؤكد أننا كحكومة كانت قناعتنا منذ البداية، في انسجام مع التعليمات الملكية السامية، أن تكون عملية الاستهداف عبر "السجل الاجتماعي الموحد"، آلية فعالة للمزيد من الإدماج، انطلاقا من هذه القناعة، فعملية الاستهداف ستشمل فئات واسعة تفوق بكثير عدد المستفيدين من كل البرامج الاجتماعية السابقة مجتمعة، حيث تهم 60% من الأسر المغربية غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي، على اعتبار أن هذا الورش الوطني يروم وضع أسس جيل جديد من العمل الاجتماعي، يمكن أكبر عدد من الأسر من تحسين ظروف عيشها.

وبالنظر لنوعية الفئات المستهدفة وحجم الاعتمادات المالية غير المسبوقة التي سترصد لتمويل هذه الإجراءات وكذا النتائج الإيجابية المتوخاة، يمكن القول أننا بصدد التأسيس لسياسة اجتماعية وطنية أكثر إنصافا واستدامة، كما أرادها صاحب الجلالة، تستثمر في الحاضر من أجل مستقبل أفضل؛ سياسة تضامنية تجدد رباط الثقة وتزيد من منسوب الأمل في الاستقرار الاجتماعي مستقبلا.

السيدان الرئيسان المحترمان،

حضرات السيدات والسادة،

لإنجاح هذا الورش الوطني، فإن شغلنا الشاغل هو انخراط الجميع وتملك قيم التضامن والإنصاف.

وفي هذا الإطار، أريد أن أؤكد لكم السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين، وعبركم لجميع المواطنين والمواطنات، أن المساهمة في إرساء دعائم مغرب أكثر إنصافا وتضامنا وإدماجا وقدرة على الصمود في وجه مختلف التقلبات، هو الشغل الشاغل لهذه

محضر الجلسة رقم 126

التاريخ: الثلاثاء 8 ربيع الآخر 1445هـ (24 أكتوبر 2023م).

الرئاسة: السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وطبعا، وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول هذه الجلسة المباركة، أعطي الكلمة للمحترم السيد الأمين السي عبد الرحمان وafa لإطلاع المجلس على ما جد من واردات ومن إعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

السيد عبد الرحمان وafa، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 18 إلى 24 أكتوبر 2023، بما يلي:

- 194 سؤالاً شفهياً؛

- 18 سؤالاً كتابياً؛

- 32 جواباً كتابياً.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بثلاث طلبات لتناول الكلمة في نهاية

جلسة الأسئلة الشفهية، ليومه الثلاثاء 24 أكتوبر 2023:

تقدم بإثنين منها فريق الاتحاد المغربي للشغل وتقدمت بالطلب الثالث مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع طلب فريق الاتحاد المغربي للشغل حول "حقيقة ما يجري داخل المكتبة الوطنية"، على أن يتم ذلك في جلسة لاحقة.

بينما أعربت الحكومة عن تعذر تفاعلها مع الطلبين الآخرين المقدمين من فريق الاتحاد المغربي للشغل المتعلق بـ "التضييق على الممارسة النقابية بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير".

الطلب الثاني الذي تعذر التفاعل معه مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول "تسوية معاشات منخرطي النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد".

وفي الختام، فإننا سنكون على موعد مباشر بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانونين الجاهزين التاليين:

- مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛

- مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة.

نقطة نظام السيد الرئيس في إطار التنبيه للضوابط؟

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الأمين،

مع كامل الأسف تنضطرو للمرة الثانية على التوالي لتذكير المكتب، الأخ الأمين هو مؤتمن من خلال المكتب على مضامين مراسلاتنا، ماشي معقول يتم علينا التعقيم، المضمون نتاع المراسلتين ديالنا واضحتين.

حتى إلى كانت الحكومة اللي أكدنا فيه المرة اللي دازت، من حقها تبرمج أو ترفض، وتيعطها القانون هاذ الحق، لا نحتج على حق من الحقوق المكتسبة ديال الحكومة، ولكن راه من غير المعقول، يكون إصرار في غير محله من طرف المكتب للمرة الثانية، يعتم على مضمون المراسلة نتاعنا.

الموضوع الأول المتعلق بالفساد داخل المكتبة الوطنية من عدمه وبغينا الجواب عليه إلى جانب محاربة الحقوق والحريات النقابية.

وفيما يخص المندوبية، هناك الشق الأول للمرة الثانية يتناول الأمين، ولكن الشق الثاني هناك إصرار في غير محله ديال عدم الإجابة ديالنا على التهرب ديال المندوب المثل أمام لجنة برلمانية، أعطونا هاذ الحق، نتخبرو احنا والرأي العام الوطني بموقفنا السيد الرئيس، ما كنبوش أكثر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أقصى ما أملك وأستطيع، وأنت رجل لطيف، أن أرد عليك بابتسامة مقرونة بالإحالة على الفصل 70 من الدستور الذي يحدد أدوار البرلمان، وكذلك على المادة 26 من القانون التنظيمي 65.13، أكيد بالتأمل فيها مليا، لي اليقين أنك ستجد ردا على ما يشغل بالك.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، حول النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الحركي، الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال.

السي يونس تفضل.

المستشار السيد بونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد سنتين من الانتظار والتكتم، أفرجت الحكومة على النظام الأساسي لموظفي التعليم، وبدل أن يكون هذا النظام جزء من حلحلة المشكل، أصبح هو نفسه صلب المشكل.

نسائلكم السيد الوزير عن حيثيات وتداعيات هذا الاحتقان؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس، السي يوسف.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن مستجدات النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية ونسائلكم بالذي جرى؟

نسائلكم لماذا هاذ الاتفاق الاجتماعي مع النقابات التعليمية لم يصمد؟ واش القدر ديال الأستاذ في المغرب هو الاحتجاج؟

واش قدر الأسر المغربية هو هدر العشرات، بل مئات الساعات للتحصيل اليومي ديال التلاميذ ديالهم جراء الإضرابات المتتالية في هاذ القطاع؟

نتمناو نلقاو الإجابة عندكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السي عبد الإله، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الآني الرابع، دائما في نفس الموضوع.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

السي لحسن الحسناوي، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول مستجدات النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية وعلاقته بإصلاح منظومة التربية والتكوين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الخامس في نفس الموضوع.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
تفضلي الأستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تأنيبت السيد الرئيس.

السيد الوزير،

المستجد في الدخول المدرسي لهذه السنة هو الاحتقان الاجتماعي غير المسبوق الذي عرفته الساحة التعليمية، والذي أصبح يهدد بشكل جدي السلم الاجتماعي، وذلك بسبب عدم وصول الحوار الاجتماعي على مستوى قطاع التربية الوطنية إلى النتائج المرجوة.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي ستخذونها لنزع فتيل هذا الاحتقان ولتصحيح مسار الحوار الاجتماعي وفق المنهجية المتفق عليها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر الآن إلى السؤال الآتي السادس في نفس الموضوع.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي ميلود تفضلوا.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نساءلكم حول عدم احترام المنهجية التشاركية من أجل إخراج النظام الأساسي، والذي كان سببا أساسيا في تأجيج الأوضاع ديال النساء ورجال التعليم والاحتقان غير المسبوق الذي تعرفه الساحة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي السابع في نفس الموضوع.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي عبد الكريم تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

عاش قطاع التربية الوطنية في السنوات الأخيرة نوعا من التوتر في علاقته مع هيئة التدريس، كانت بدايتها مشكل الأطر المتعاقدة، وصولا إلى ما نعيشه اليوم من اضطراب وتوتر في العلاقة بين الأساتذة والوزارة، والذي مرده النظام الأساسي الجديد المنظم لقطاع التربية الوطنية الذي يحمل في طياته مجموعة من المستجدات، وبالتالي: ما هي الإجراءات المتخذة لتجاوز هذه الوضعية تفاديا للأثار السلبية على التحصيل الدراسي لأبنائنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الآتي الثامن في نفس الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين، أحد ممثلي الفريق الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلوا السي خالد.

المستشار السيد خالد السطحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم كاي إضراب وطني في قطاع التعليم، والنسبة ديالوفاتت 95% حسب الأرقام اللي وصلتنا.

وهذا الإضراب دعت ليه بعض النقابات، بطبيعة الحال منها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وبعض التنسيقيات الوطنية.

وهذا الإضراب الثاني، كان الإضراب ديال يوم 5 أكتوبر اللي كان عيد المدرسين كان ممكن أننا نفرحو مع هيئة التدريس.

لكن مع كامل الأسف أعتقد، السيد الوزير، هاذ النظام الأساسي الذي قد نعتبره نظاما لقيطا لأن الكل تبرا منه تقريبا.

نساءلكم، السيد الوزير، أش غتديرو باش ترفعو الاحتقان وباش ولاد المغاربة يقرأو؟

نتمناو نلقاو إجابات شافية، من غير بطبيعة الحال، السيد الوزير، ذيك الشي اللي سمعناه في القناة الثانية لا كانت شي حاجة عملية.

شكرا.

بخصوص مستجدات ورهانات النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية في علاقتها بتنفيذ خارطة الطريق لإصلاح المنظومة 2022-2026.

يحظى إصلاح المنظومة التعليمية بعناية ملكية سامية بالنظر إلى أثره في تكوين الأجيال وترسيخ روح المواطنة والقيم الفضلى والرفع من قدرات المتعلمات والمتعلمين وتعزيز مهاراتهم ومواكبة التحديات التكنولوجية والمجتمعية الراهنة والمستقبلية.

وبعد مسار طويل من النقاش والحوارات تم تبني القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي يعتبر مرجعية شاملة تؤطر عملية الإصلاح.

كما أن البرنامج الحكومي 2021-2026 يولي أهمية كبرى للتعليم باعتباره من بين ركائز الدولة الاجتماعية، وقد عملت الحكومة على تمكين القطاع من موارد إضافية.

ومن أجل التغلب على مسألة تنزيل الإصلاح، فقمنا بمشاورات دامت لمدة سنة، همت كل الفاعلين وساهمت في وضع وفي إغناء خارطة الطريق للإصلاح.

وتتوخى خارطة الطريق تحقيق ثلاث أهداف استراتيجية في أفق سنة 2026، تركز على التعلّقات الأساس، وتعزيز التفتح والمواطنة، وكذا تحقيق إلزامية التعليم من خلال:

1- مضاعفة نسبة تلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي المتحكمين في التعلّقات الأساس؛

2- مضاعفة نسبة التلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية؛

3- تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث من أجل إعطاء دفعة قوية للتعليم الإلزامي.

ولبلوغ هذه الأهداف، تتأسس خارطة الطريق حول ثلاث محاور استراتيجية للتدخل:

- محور التلميذ، وذلك بإرساء تعليم أولي ذي جودة ومعهم، وكذا مراجعة أساليب التدريس بالإضافة إلى التنوع والمواكبة الفردية للتلميذات والتلاميذ لتجاوز صعوبات التعلم من خلال الرصد والمعالجة المبكرة لل صعوبات لتفادي مراكمة التأخر في التعلّقات الذي يتسبب في تفاقم التعثرات، وقد انطلقت هذه العمليات المسجلة نتائج إيجابية داخل الأقسام؛

- المحور الثاني، هو محور الأستاذ الذي يهدف إلى جعل نساء ورجال التعليم ذوي تكوين جيد يحظون بالتقدير وملتزمين كلياً بنجاح التلاميذ ذاتهم؛

- والمحور الثالث، هو محور المؤسسة، عبر الرفع من الغلاف

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال التاسع في نفس الموضوع لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة هناء تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

القرار ديالكم ديال إحالة النظام الأساسي على المجلس الحكومي وذلك بدون اتفاق نهائي مع النقابات أدى إلى حالة احتقان بين الأسرة التعليمية.

وبالتالي نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير اللي غتقومو بها لإعادة النظر ومراجعة هاذ المرسوم بشكل يتجاوب مع المطالب الكاملة للشغيلة التعليمية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال العاشر دأثما في موضوع "النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية" لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي سعيد شاكر تفضلوا.

المستشار السيد سعيد شاكر:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة للإجابة على الأسئلة المتعلقة..

تفضلوا السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إلى مجلسكم الموقر بخالص الشكر والتقدير على إتاحة هذه الفرصة للتفاعل مع مختلف الأسئلة

أولاً: سريانه على جميع الموظفين الذين باتوا يستفيدون من نفس الحقوق والواجبات، كالحق في المشاركة في الحركة الانتقالية بنفس الشروط، ثم المشاركة في الامتحانات المهنية وهو يعني الطي النهائي لملف ما كان يسمى أطر الأكاديميات الذين سيتوفرون على رقم التأجير وتؤدي أجورهم من الخزينة العامة على غرار باقي الموظفين، كما سيسفيدون من ترسيم بأثر رجعي، ومن تم الترقية بأثر رجعي من خلال اعتماد مساطر مبسطة، هذا وستخصص الوزارة غلafa ماليا خلال هذه السنة 2023 لتدبير هذا المسلسل؛

ثانياً: تحسين جاذبية مهنة التدريس عبر إقرار مسار مهني يفتح المجال لأول مرة لثلاث نساء ورجال التعليم للترقية إلى الدرجة الممتازة؛

ثالثاً: فتح المجال أمام كافة الأطر التربوية والإدارية للاستفادة من تحفيز سنوي مرتبط بحصول المؤسسة التعليمية على شارة "ريادة"؛

رابعاً: إحداث هيئة للأستاذة الباحثين للتربية والتكوين بهدف تمكين المنظومة من الاستفادة من خبراتهم العلمية ذات الصلة بالشأن التربوي؛

خامساً: منح الموظفين المرتبين حالياً في الدرجة الثانية، أي السلم 10 الذين تم توظيفهم الأول في سلم 9 بأقدمية اعتبارية، وهناك عدد من النقط التي يمكن الوقت ما تيسمحش باش ندخل في التفاصيل ديالها، منها مراجعة شروط ولوج مختلف مراكز التكوين التابعة للوزارة، رفع التعويضات التكميلية لبعض الفئات، كما حددها اتفاق 14 يناير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

منذ تعيين هذه الحكومة انطلقت جولات الحوار، واستمرت النقاشات لمدة دامت زهاء سنة كاملة، مع تنظيم أكثر من 20 لقاء حضرياً، حضرته النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية، قبل الوصول إلى اتفاق 14 يناير 2023، الذي وقعت عليه أربع نقابات بعد انسحاب نقابة واحدة لأسباب تخصها.

وقد تم عرض محتوى هذا الاتفاق في حينه على الرأي العام وعلى كل مكونات المنظومة، ومباشرة بعد اتفاق 14 يناير أعطيت مهلة ثلاثة أشهر حتى تتمكن كل مكونات المنظومة من التعبير عن مقترحاتها المرتبطة بتزليل مضامين الاتفاق السالف الذكر، ليتم بعد ذلك استئناف جولات الحوار، إذ عقدت اللجنة المشتركة ثلاثين اجتماعاً منذ شهر أبريل 2023.

وبناء على ذلك، فإن الوزارة لم تقم بصياغة المشروع النهائي للنظام الأساسي الجديد وتقديمه للشركاء الاجتماعيين إلا بعد التسجيل والاطلاع على كافة الملاحظات والاقتراحات الواردة من طرف النقابات، فيما يخص تنزيل اتفاق 14 يناير 2023، الذي كان ويبقى الإطار المرجعي

المالي المخصص للمؤسسة ومراجعة منهجية تهيئ مشروع المؤسسة المندمج، بالإضافة إلى تشجيع الأنشطة الموازية والرياضية، وقد تم فعليا الشروع في تنفيذ هاذ الالتزام.

وبالعودة إلى محور الأستاذ الذي يعتبر فاعلاً أساسياً لإنجاح ورش الإصلاح، عملت الوزارة:

أولاً: على إرساء تكوين أساسي يركز على الجانب التطبيقي والعملية يمكن هيئة التدريس من اعتماد بيداغوجية فعالة تولي عناية خاصة للتلميذ.

وقد تم إرساء مسار تكويني يستقطب الطلبة المتفوقين للمدارس العليا للأستاذة، ويشترط تدريباً مقابل تعويض داخل المؤسسات التعليمية وذلك لكي يصبح هذا المسار المدخل الأساسي لولوج المهنة.

ثانياً: توفير ظروف عمل ملائمة تستجيب لاحتياجات أطر التدريس، وتعزز تأثيرهم الإيجابي على التلاميذ، لذلك شرعت الوزارة في تزويد المدرسين بمعدات بيداغوجية شاملة مع توفير دلائل وإطار مرجعي للممارسة الجيدة بالإضافة إلى الموارد اليداغوجية، وكذا عتاد معلوماتي مع موارد رقمية.

كما حرصت الوزارة على تجهيز عدد مهم من الأقسام لتوفير الظروف الملائمة لإلقاء الدروس، إضافة إلى الرفع من عدد الأستاذة الذين يتم توظيفهم، وذلك بهدف التقليل من الاكتظاظ، ثم الاعتماد على خيار الأستاذ المتخصص كلما أمكن ذلك، علاوة على تعزيز تكوينات ذات الصلة بتزليل الإصلاح.

ثالثاً: اعتماد بعد حوار دام لمدة سنتين مع الشركاء الاجتماعيين، نظام أساسي جديد وموحد لموظفي قطاع التربية الوطنية.

من بين أهم المبادئ التي اعتمدها هذا النظام المنبثق عن قانون الوظيفة العمومية، والذي استحضر خصوصية مهنة التربية والتعليم:

1- المحافظة على مكتسبات نساء ورجال التعليم؛

2- مراجعة المسار المهني لموظفي قطاع التربية الوطنية وجعله أكثر جاذبية؛

3- عدم اعتماد النظرة الفئوية التي كانت تهيمن على النظام السابق واقتراح هندسة مغايرة من التوظيف إلى التقاعد، وتشمل كافة الفئات المهنية التي سارت ثلاث هيئات بدل ست هيئات؛

4- تحسين دخل أطر وهيئة التدريس في ارتباط مع تنزيل الإصلاح؛

5- تقديم حلول لعدد من الملفات التدييرية الخاصة التي ظلت عالقة لسنوات طويلة.

وفي هذا الإطار، جاء النظام الأساسي الجديد بعدد هام من المستجدات، يمكن الإشارة إلى أبرزها:

أكثر من النصف ديال الشغيلة في القطاع العمومي، ولكن كتهم المجتمع بأكمله.

السيد الوزير المحترم،

غادي نفتح معكم واحد النقاش اللي غادي يمشي إلى ما وراء النقط والفصول اللي جات في الميثاق، واحد النقاش عمومي باش نتساءلو، وهنا غادي نوضعو القبعة السياسية ديالنا جانبا وغادي نساءلوكم رجل الدولة، اللي في واحد الوقبنة أشرف على وضع الخطوط العريضة لبرنامج تنموي.

ونسائلكم على أشمن مدرسة وأشمن منظومة تعليمية اللي بغينا لبلادنا؟ واش منظومة تعليمية اللي تتعطي الكرامة لنساء ورجال التعليم؟ واحد المنظومة تعليمية اللي غادي تعطينا واحد المدرسة اللي ولد الوزير وولد البرلمان وولد المياوم البسيط في المغرب الأقصى يقدر يتعايش فيها ويدرسو فيها، ولا واحد المنظومة اللي مليئة بالاحتقان المشاكل والتشنجات.

السيد الوزير المحترم،

نظرا لضيق الوقت للأسف، احنا في الفريق الحركي، اطلبنا واحد الاجتماع للجنة التعليم والثقافة، كنتمناو أن الصدر ديالكم يتسع باش تسمعوا الاقتراحات ديالنا باش ناقشو الفصول اللي مازال فيها الاختلاف، ونقدرو نلقاها حلول كيف ما قلتو.

الهدف ديالنا اليوم ماشي هو المنافسة السياسية ولا التشنجات، ولكن الهدف ديالنا هي ذيك 8 مليون.. (كلام غير واضح) اليوم نشوفو هاذ الوضع هذا اللي تتعيش فيه اليوم جميع المؤسسات المدرسية واقفة، ومازال التصعيد وتنتمى السيد الوزير..

شكرا وأعتذر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الموالية في إطار التعقيب للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، ياك ما غلطناش السي يوسف، تفضل.

المستشار السيد يوسف ايدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مهم ما أعلنتم عنه بخصوص بعض التفاصيل اللي جات في النظام الأساسي الجديد، لكن أعتقد على أنه كايئة حلقة مفقودة، الحديث اليوم هو أنه الفئة العريضة اللي كايئة في التعليم واللي هي العمود

لهذه المرحلة من الحوار الاجتماعي القطاعي.

وبطبيعة الحال لا يمكن أن تستجيب لكل المطالب وأن تحل كل الإشكالات من خلال هذا النظام الأساسي الجديد، لذلك فقد اعتبر اتفاق 14 يناير أن الحوار يجب أن يظل مفتوحا حتى ما بعد المصادقة على النظام الأساسي، وأن عدد من الملفات والإشكالات العالقة، أي المرتبطة بسياقات التطبيق ومقتضيات النظام الأساسي الجديد، يمكن تدارسها ومناقشتها من أجل إيجاد الحلول المناسبة.

وتلكم كانت أهم عناصر الإجابة حول الأسئلة التي تفضلتم مشكورين بطرحها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والآن نمر إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة بداية للفريق الحركي.

تفضل السي يونس.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة هذا الموضوع وهذا الملف، الذي يكتسي أهمية خاصة ويشهد مجموعة من النقاشات لا داخل الصالونات السياسية ولا في المجتمع المدني.

السيد الوزير المحترم،

المنظومة التعليمية اليوم كتشهد واحد الاحتقان غير مسبوق في جميع أسلاكها، من التعليم الأولي إلى التعليم الجامعي، بعد إصدار هذا القانون وهاذ الميثاق اللي جات به الحكومة ديالكم. وللأسف تنصلت منه العديد من الأطراف الموقعة إلى ما قلتش جامعة، اتفاق غاب عليه التوافق وغاب عليه الإجماع اللي كان في الإصلاحات اللي سبقت واللي جسدت الرؤية الإستراتيجية الملكية لإصلاح قطاع التعليم 2015-2030، واللي حطت الأسس ديالو نظام الإطار لإصلاح منظومة التكوين والتعليم والبحث العلمي.

السيد الوزير المحترم،

في العديد من المناسبات نهنا الحكومة ديالكم إلى مجموعة من الإشكاليات اللي واكتب النقاش والمعالجة ديال هاذ الملف، من قبيل عدم الرجوع إلى البرلمان، لاسيما الغرفة الثانية بالنظر لتنوع مكوناتها من نقابات وممثلي الجماعات وممثلي الجهات وممثلي الغرف، التكتم والسرية اللي طبعت الحوار الاجتماعي ديال واحد الفئة اللي تهم فقط

أتى بمجموعة من المستجدات، من شأنها تحسين وضعية العاملين بالقطاع.

هذا النظام الأساسي الذي يندرج في إطار تنفيذ أحكام القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، الداعية إلى تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير وملاءمة الأنظمة الأساسية الخاصة بمختلف الفئات والالتزام المشترك لكل المتدخلين بهدف تحقيق الإصلاح التربوي على أساس مبدأ التلازم بين الحقوق والواجبات.

وفي سياق تفعيل التوجهات الواردة في النموذج التنموي الجديد، نجدد التعبير في فريقنا عن اعترازنا بمبادرتكم القيمة في فتح قنوات التشاور مع النقابات المركزية الأكثر تمثيلية، والتي تمخض عنها اتفاق 30 شتنبر 2023 بشأن النظام الأساسي، خصوصا فيما يتعلق بالتعويضات والتدقيق في وضعية عدد من هذه الفئات.

نهنتكم، السيد الوزير، عن الإعلان عن تنظيم منتدى مهني للمدارس بشراكة مع مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، كما ندعوكم إلى استكمال وتنزيل كل الاستراتيجيات التي تعزز دور الأساتذة والعاملين في القطاع ومواكبتهم في مساهمهم المهني من خلال التكوين الأساسي والمستمر وتحسين ظروف الاشتغال، لما يوليه هذا القطاع من أهمية قصوى لدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أود في النهاية أن أبرز أمامكم بعض الإشكاليات، أبرزها إشكالية الحكامة على مستوى صياغة القرار التربوي مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا، وإشكالية الجودة الشاملة بكافة تجلياتها، ثم إشكالية تطوير وتحسين منظومة تدبير الموارد البشرية، وفريقنا على اليقين بأنكم ستكونون في مستوى تدبير هذه الإشكالية.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي الحسنواوي.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن تصوركم لورش إصلاح منظومة التعليم ينطلق من رصد تشخيصي لتقرير النموذج التنموي، الذي رصد جملة من المكتسبات التي راكمتها بلادنا على مستوى هذا القطاع وكذا بعض النواقص والاختلالات التي تستدعي المراجعة.

لذلك، جاء هذا النظام استجابة آنية لأهم الإشكالات التي عانى منها

الفقري ديال العملية التعليمية في بلادنا، ما استفداتش من هاذ النظام الأساسي كيف ما كان متوقع، اللي هي الأساتذة، واليوم السيد الوزير، لا يخفى عليكم الواقع الاجتماعي ديال رجل التعليم.

اليوم، مع كامل الأسف، رجل التعليم في بلادنا أصبح عرضة للتنمر، السيارة المخرشرة ديال المعلم، المصروف الضعيف ديال المعلم، القهوة المعلمين تيجلسو بثلاثة بهم على قهوة، شوف الحالة فين وصل فيها الأستاذ والنظرات ديال الأزدراء اللي ولى تيتعرض لها الأستاذ اليوم في المجتمع المغربي، وهذا شيء خطير وغير مقبول، وما يمكن ليناش نقبلو أنه المرابي ديال أجيالنا المستقبلية يكون عرضة لهاذ التنمر ويكون عرضة لهاذ الوضع الاجتماعي المأساوي.

وبالتالي أعتقد على أنه كايئة حلقة مفقودة، ما يمكنش اليوم الأستاذ ديال السلم 10 يتقاضى 5173 درهم، في هاذ الظروف ديال المعيشة في هاذ التكلفة ديال العيش اللي تنعيشوها كاملين كمغاربية اليوم: أعتقد على أنه هاذ الموضوع خصو جواب وخصو جواب حقيقي.

الإشكال الثاني اليوم فيما يجري هو المصادقية ديال النقابات، الضرب ديال المنهجية التشاركية في إخراج النظام الأساسي والتفاصيل ديالو فيه ضرب ديال العمل النقابي، السيد الوزير، وفيه مس لمصادقية النقابات واحنا شفنا النتيجة، راه مباشرة من بعد المصادقة ديال الحكومة على المرسوم الخاص بالنظام الأساسي خرجو التنسيقيات، وهاذ الموضوع ديال التنسيقيات، السيد الوزير، والضغط اللي تنمارسو في الشارع تيخلق إخراج للحكومة وتيخلق إخراج حتى للنقابات، لأن النقابات كشريك ملي تتلقى أنه كايئة أمور اللي تدارت خارج الاتفاق، فراكم تتوضعوها في موقع إخراج، السيد الوزير، وتتولي مضطرة أنها تسايهاذ الضغط اللي حاصل، الشيء اللي تيطرح بشكل كبير على أنه هاذ الموضوع يجب تطويقه بالجدية اللازمة، بالواقعية اللازمة وبالرجوع إلى تحصين الاستراتيجية التشاركية مع النقابات الأكثر تمثيلية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نمر إلى كلمة فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي عبد الإله لفحل، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الرئيس المحترم،

تمعنا بإيجاب في جوابكم، السيد الوزير المحترم، على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب، منوهين بمجهودات الحكومة المبذولة بإصلاحات كبرى عرفتها منظومة التربية والتعليم ببلادنا، بما فيها النظام الأساسي الجديد المنظم لهيئة التربية والتعليم والذي

قطاع التعليم والمتمثلة في الوضعية الاجتماعية لموظفي القطاع.

السيد الوزير،

إننا في فريقنا نثمن عاليا خارطة الطريق الواضحة التي اعتمدها الحكومة لإصلاح المنظومة التعليمية الوطنية، تنهل من خطب وتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ومن الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 في مجال التعليم والتكوين والبحث العلمي ومؤطرة بالقانون الإطار رقم 51.17.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نسجل وباعتزاز كبير الإصلاحات الكبرى التي شرعت فيها الحكومة الحالية في ملف التعليم، وعلى رأسها إقرار النظام الأساسي الجديد لموظفي التعليم، في إطار الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية التعليمية الأكثر تمثيلية، وهو ما تجسد بالأساس من خلال اتفاق 14 يناير 2023، الموقع تحت إشراف السيد رئيس الحكومة بين وزارة التربية والوطنية والتعليم الأولي والرياضة والنقابات التعليمية، والذي حدد المبادئ الكبرى المؤطرة لهذا النظام الجديد.

وفي الختام، نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم:

أولاً: العمل على مواصلة الحوار مع نساء ورجال التعليم، حتى تنجلي جميع الغيوم التي تطرح سوء فهم في وجه هذا الإصلاح الشمولي الكبير؛

ثانياً: ندعوكم إلى السهر على حسن تنزيل مضمون المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية، من خلال إقرار مبدأ تكافؤ الفرص للجميع والاحتكام إلى مبدأي الإنصاف والكفاءة المهنية في ولوج مختلف المناصب والدرجات والترقية فيها؛

ثالثاً: نهييب بكم للحفاظ على فضيلة الحوار الاجتماعي القطاعي مع النقابات الأكثر تمثيلية بوزارتكم وتشكيل لجنة مشتركة لتتبع تنزيل مقتضيات النظام الأساسي، إعمالاً للمبدأ التشاركي والحوار الاجتماعي بما يضمن التفعيل الأمثل للتوجهات الملكية السامية.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

شكراً للاحترام الوقت.

قبل أن أعطي الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، وبطلب من الرئاسة الموقرة لمجلس المستشارين، أخبر السيدات والسادة الأعضاء بأن مجلس المستشارين توصل بمشروع مكفولي الأمة، وسنوافيكم بنص المشروع.

شكراً.

تفضلوا السي ميلود.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكراً السيد الرئيس.

على كل حال أنصتنا بإمعان لتدخل السيد الوزير، أنا غنتكلم بقلبي على اعتبار أنه فاعل ومشارك في الحوار.

اليوم أوضح أننا لم نوقع على النظام الأساسي، كان التوقيع على محضر 14 يناير للمبادئ المؤطرة للنظام الأساسي، وبالتالي خصنا نفهمو أن الحركة النقابية وعلى رأسها الاتحاد المغربي للشغل كانت تؤمن بفضيلة الحوار إلى نهار 20 شتنبر، فتم ضرب المنهجية التشاركية، وتم انفراد السيد الوزير بتمرير هذا النظام الأساسي، وداه للمصادقة بدون الرجوع إلى النقابات المحاوررة والإنصات إلى الملاحظات اللي وضعنا له كمذكرة تقديمية فيها مجموعة ديال الملاحظات على المستوى القانوني والمادي والفئوي.

اليوم كناكدو أنه راه احنا مع الحوار مع فضيلة الحوار، ولكن اليوم خصنا نفهمو كلنا بأن هاذ مشروع النظام الأساسي راه مرفوض بتاتا من جميع المكونات بما فهم الحركة النقابية، ترفض في كل المؤسسات التقريرية ديالنا، وترفض من جميع رجال ونساء التعليم، واليوم الساحة تغلي بإضرابات خطيرة جدا، وبالتالي لا بد اليوم أن نتكلم كلاما واضحا أين نسير بتعليمنا.

وبالتالي كنطلب من السيد الوزير يفتح الأفاق للمستقبل لأن كايين إشكالات حقيقية، وما يمكنش نسمحو أن شي واحد يستبدل الحركة النقابية، لأنها كانت تؤمن وكان حلمها الأساسي هو إخراج نظام أساسي موحد ومنصف لجميع الفئات.

اليوم، نساء ورجال التعليم ما بقاوش كيتيقو، وما بقاوش تيتيقو حتى فالحركة النقابية وهاذ الشيء راه كان مقصود، وبالتالي اليوم خصنا نتحملو مسؤوليتنا لأنه اليوم ماذا وقع؟ تم الرمي بهاذ المشروع إلى الساحة وإلى واحد البيئة حاضنة للاحتجاج، وخرجناه من المؤسسات ديالو الحوارية المؤمنة بالحوار، اللي كانت فعلا حاضرة وكان الهم ديالها هو حلحلة كل المشاكل التعليمية وبناء نظام أساسي عادل ومنصف اللي غيعطي دفعة لنساء ورجال التعليم.

اليوم النساء والرجال كيعانيو من كل الأمور اللي هي مادية، وبالتالي لا بد اليوم كنعطالو بواحد الرفع من الأجور، لأنه، السيد الوزير، السيد الوزير، أنا غنقولها ليك التعويضات اللي درتو تكميلية صاوبتوها بوحدهم، الصياغة ديال النظام الأساسي ما صايبناهاش احنايا، تم تسريب هاذ النظام الأساسي بدون الرجوع لينا، وغادي نذكرك نهار 20 شتنبر ملي كان الإشكال الحقيقي ديال الزلزال غادي تمشي تشوف الناس اللي كانوا فالحوز، احنا بروح وطنية عالية قلنا ليك سير، ولكن اتفقتي معنا أنه غتكون مذكرة فيها مجموعة ديال الملاحظات اللي غادي

السيد الوزير،

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نعتبر أن موضوع التعليم قضية تهم التقدم والتنمية، وهو السبيل لأية نهضة مأمولة، وأن الحاجة للإصلاح هي حاجة تاريخية، تستلزم تغييرا جوهريا وهيكليا، يجيب على الأعطاب البنوية التي تتخبط فيها منظومة التربية والتكوين، ولا إصلاح ممكن بدون الانتباه والاهتمام بالأوضاع المادية والمهنية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم.

لذلك، فالمطلوب اليوم، السيد الوزير، العمل على مراجعة النظام الأساسي بشكل فوري، حفاظا على الزمن المدرسي، وبالتالي حفاظا على المصلحة الفضلى للتلاميذ، ونبغونذكروك، السيد الوزير، أن الجديدة ديال الحوار الاجتماعي والمصادقية ديالو مرتبطة بمدى المؤسسة ديالو وبالتالي نتائج اللي تخرج منها أو التي تنبثق عنه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى كلمة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السي عبد الكريم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير المحترم،

لن نناقش اليوم المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية ومضامينه، باعتباره يدخل ضمن مجال التنظيم، ولكن سنناقش الآثار المترتبة عنه والتي تدخل في صلب السياسة العمومية بقطاع التربية الوطنية.

السيد الوزير،

اليوم، ومع بداية الدخول المدرسي تبين أن هناك توترا كبيرا بين أساتذة التعليم بالقطاع العام بمختلف أطيافهم النقابية ودرجاتهم الإدارية، والذي يعرف نوعا من التصعيد، بحيث يعرف قطاع التعليم إضرابا عاما وطنيا لمدة ثلاث أيام ابتداء من اليوم، يخوضه التنسيق الوطني للقطاع، والذي يضم أزيد من 17 تنسيقية، مصحوبا باعتصامات ووقفات احتجاجية بالمؤسسات التعليمية والمديريات الإقليمية.

كما أن النقابات الأربع الأكثر تمثيلية بالقطاع أعلنت مقاطعة الاجتماع الذي كان سيجتمعها بكم اليوم، السيد الوزير، وهو الشيء الذي سيثقل -لا محالة- الحركة بالقطاع، وسيؤثر سلبا على السير العادي للدراسة بالقطاع العمومي، كما ستكون له نتائج وخيمة فيما بعد، خاصة بالمستويات الإشهادية، والتي أصبحت مهددة بعدم التحصيل الضروري، الذي سيؤهلها لاجتياز الاختبارات النهائية

ترجع لنا قبل ما توضع النظام الأساسي فالجريدة الرسمية.

وبالتالي، اليوم مأسوف على هاذ النظام الأساسي، إلى بغيتي السيد الوزير أيدينا ممدودة، ما بغيتيناش احنا مع نساء ورجال التعليم في الساحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نسجل بكل أسف عدم وصول الحوار على مستوى قطاع التربية الوطنية إلى نتائج إيجابية، وخصوصا النظام الأساسي، وواقع الحال يثبت ذلك، حيث هناك إجماع على رفض مضامينه هذا النظام الأساسي عقدت عليه الشغيلة التعليمية الأمل لتحسين أوضاعها المادية والاجتماعية والمهنية، بما يحفزها لبذل مجهودات إضافية بالحس الوطني المعهود فيها.

هذا الأمل الذي تبخر جاء كنتيجة مباشرة لخرق منهجية البناء المشترك من طرف وزاراتكم، جاء كنتيجة مباشرة كذلك.. الواردة في اتفاق 14 يناير 2023، حيث أحلتم مشروع النظام الأساسي على مسطرة المصادقة بطريقة أحادية قبل استكمال النقاش والاتفاق النهائي على مضامينه، والأخذ بعين الاعتبار للاتفاقات التي تمت في العديد من مواد.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر، التراجع عن المادتين 1 و2 المتفق حولهما في إطار اللجنة التقنية أو اللجنة العليا، والتي تنص صراحة على كون النظام الأساسي موحدًا وموحدًا وداخل الوظيفة العمومية، ولم يتوقف تجاهل الاتفاقات هنا، بل امتد للتراجع عن حلول جذرية للعديد من الملفات، كملف التوجيه والتخطيط، والذي اتفق على تغيير إطارهم أسوة بزملائهم من الأفران السابقة.

وبالنسبة للمساعدات التقنيين والمساعدات الإداريين، فقد تم الاتفاق على مقتضى انتقالي يدفع في اتجاه وضع السلم 6 و8 في طور الانقراض على دفعتين، هذه نماذج من بين أخرى لخرق الاتفاقات التي تمت، مما أفرغ النص من مضمونه، رغم وجود بعض المكتسبات الناتجة عن التفاوض الجاد وعن مسار نضالي ممتد للحركة النقابية لسنوات، وهو ما خيب آمال الحركة النقابية ومعها الشغيلة التعليمية، الأمر الذي ضيع فرصة بناء ثقة في المؤسسات وتسبب في عودة الاحتقان للقطاع التعليمي.

المساعدين الإداريين، التقنيين، الملحقين بالإدارة والاقتصاد، الملحقين التربويين، حاملي الماستر، حاملي الدكتوراه، المتصرفين التربويين، المديرين حتى هوما مقلقين، رؤساء المصالح والأقسام التي عندكم في الوزارة حتى هوما مقلقين، ودارو تنسيقية مؤخرا، بمعنى كلشي مقلق.

الحل، السيد الوزير، أنا غادي نعطيك الحل وهو أن هذا النظام الأساسي جيبو لنا للمؤسسة التشريعية. بغينا قانون أساسي، هذا القانون الأساسي على غرار الوظيفة الصحية باش المؤسسة التشريعية تتحمل المسؤولية ديالها، لأن هذا التعليم، التعليم ديال المغاربة كاملين، والتعليم هو عندنا بعد الوحدة الترابية من الأولويات.

صحيح عندك ميزانيات كبيرة، ولكن الأثر ديالها ما باينش، السيد الوزير، ناهيك بطبيعة الحال عن الميز التي وقع مع الموظفين، كايين زيادات مباشرة في أجور عدد من الموظفين ولكن رجال ونساء التعليم ما زدوهمش.

نعاود نقول لكم فين هي 2500 درهم اللي واعدتوها المغاربة لرجال التعليم؟ زيدوهم 2500 درهم جاتكم بزاف؟ كون زدو غير شي بركة 1000، 1200، 1500، 2000 درهم، على أي حال رجال التعليم كما سبقوني الزملاء كيعانيو، خصهم زيادات مباشرة في الأجور، وهذا مطلب عادي وطبيعي إلخ...

فيما يخص الحوار، نتمناو على أنكم تعاودو تبادرو وتعاودو إدارة الحوار من جديد، السيد الوزير، على قاعدة إشراك الجميع، لأن إذا ما شركتوش الجميع أكيد ربما قد نصل إلى بعض الأمور التي لا يحمد عقباها.

احنا بغينا التعليم، بغيناك تنجح، بغينا أولاد المغاربة يقرأو، بغينا يكون تعليم حقيقي ومجاني ومن التعليم الأولي إلى الأساسي إلى التأهيلي إلى الجامعي.

الأمم اللي اهتمت برجال التعليم حققت نتائج، النموذج ديال سنغافورة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

نمر الآن إلى فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي الأستاذة هناء.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الأجوبة ديالكم، وبالتالي لا بد أن نؤكد على أن مواقف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هي مواقف ثابتة،

المجدولة زمنيا، علما أن بعضها لم يتجاوز الدرس الأول من المقرر، دون أن ننسى الارتباك الذي يتسلل إلى بيوت أولياء أمور المتدربين خوفا على مستقبل أبنائهم.

السيد الوزير،

إن الوزارة تقوم بمجهودات متواصلة، والدليل هو مبادرتها بوضع نظام أساسي لهذه الفئة المهمة من موظفي الإدارة العمومية وأيضا معالجتها لمجموعة من الإشكاليات، منها التي ساهم فيها البرلمان والتي كان آخرها حل مشكل المتعاقدين.

وعليه، السيد الوزير، نؤكد على المسار التشاوري الذي تسلكه الوزارة من أجل بناء وتنزيل الإصلاح التربوي، حفاظا على مستقبل أبنائنا، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المادية والاجتماعية الصعبة لموظفي قطاعات التربية الوطنية، والذين يشتغلون بتفان وبدون انقطاع، رغم صعوبة الظروف وغياب الجو الملائم للقيام بواجبهم المهني في بعض الأحيان، وبالتالي فهم يستحقون التكريم بنظام أساسي يستجيب لتطلعاتهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى أحد ممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلو السي خالد.

المستشار السيد خالد السطحي

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا نقول، أنا هاذ السيمانة كنت في (week-end) كنت في تاوانات، تلاقيت أساتذة أكدولي أنه ما شافوش التلاميذ ديالهم وهذا الاحتقان، السيد الوزير، راه مشكل وحقيقة يهدد بسنة بيضاء.

قلتي حلتي المشكل ديال التعاقد، أنا تنعتقد باقي هذا المشكل ما تحلش، السيد الوزير، مازال لأن خصهم مناصب مالية، 140.000 منصب مالي اللي خصكم، أعتقد إلى حلتيوه راه (Bravo) عليكم.

فيما يخص الحوار الاجتماعي، هضرتي على الحوار الاجتماعي، أنا كممثل ديال الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نحن لسنا معنيين، قصبتينا، السيد الوزير، بالرغم من أن القانون في الوظيفة العمومية ما كمضرش على التمثيلية، تحملو مسؤوليتكم هاذ الشي في تطبيق القانون كما بغيتو، فسروه كما بغيتو.

الأمر الثاني أن هذا النظام الأساسي رفضه الجميع، كلشي رفضو، السيد الوزير، كلشي، إقصاء الثانوي التأهيلي نهائيا، توجيه التخطيط،

المستشار السيد سعيد شاكرا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

النظام الأساسي المتعلق بموظفي قطاع التربية الوطنية، اللي كيتألف من 98 مادة ومن 20 صفحة، طلعتنا عليه.

وكنقول لكم، السيد الوزير، كنستحضرو واحد الحوار ديال وزيرة التعليم ديال فنلندا، فقناة الجزيرة، وسولوها شنو هو السبب ديال ازدهار دولة فنلندا في ظرف وجيز، قالت لهم ثلاثة ديال الأسباب: السبب الأول هو التعليم، والسبب الثاني هو التعليم، والسبب الثالث هو التعليم.

أذكر جيدا حوار السيدة الوزيرة.

الوضعية الاعتبارية ديال الأساتذة والمعلمين، مثلا اليابان أو الدول الإسكندنافية كلكم كتعرفوها السيد الوزير.

إذن هنا كان أولا، كنشجعكم على الأخذ بالقرار في هاذ التغيير التنظيمي المتعدد الحلقات، يعني (la prise de décision de changement organisationnel multi-boucles).

لكن، السيد الوزير المحترم، واش اخذتو بعين الاعتبار السلبيات اللي الشارع الآن كينادي بها؟ يعني أول نقطة كنلاحظو التذمر في وسط النقابات والتنسيقيات اللي كتقول بأن غياب المنهجية التشاركية.

التذمر كذلك، أو النقاش الحاد وسط الأسرة التعليمية اللي هي حاليا كتلجا للاحتجاجات والهدر الزمني ديال التمدد بسبب فرض مجموعة من العقوبات ممكن تصل إلى العزل أو الإعفاء.

كتقول كذلك، أنكم فرضتو عليهم من خلال بعض المواد، فرضتو عليهم أنهم يضيفو، يزيدو مجموعة ديال المهام بدون مقابل، يعني من قبل كان واحد الغلاف الساعي أو إعادة الساعات الأسبوعية في التدريس كان محدد، كانوا زادو واحد ثلاثة ديال السوايح تطوعية، أما الآن غير محدد، الشيء اللي غادي يخلق واحد الاختلاف كبير في القرارات اللي غادي تصدر من خلال الأكاديميات الجهوية، يعني هاذ الأكاديمية غادي تحدد عدد الساعات مثلا فكذا، أكاديمية أخرى فكذا ديال الساعات، وبالتالي غادي يكون واحد الشرح كبير على مستوى الجهات.

نمشيو للنقطة ديال الصياغة، أو الديباجة ديال هاذ النظام الأساسي، أنا كنشم فيه الريحة أنه قريب لما هو معمول به في القطاع الخاص يعني المقاولات، مما هو عليه خصويكون في القطاع العام، فمثلا نتكلم على المردودية، نتكلم على المنتج، نتكلم على الموارد البشرية، هاذي كلها مصطلحات كنوجدوها في (statut) ديال الشركة، كنوجدوها في (manuel de procédures) ما كانوا جودوها للموظف اللي هو خصو يكون عندو واحد المنصب مالي قار عند الدولة، وبالتالي دابا احنا الآن

نؤكد من خلالها على أنه لا إصلاح للتعليم دون إصلاح وضعية الأستاذ، لا إصلاح للتعليم دون تلبية مطالب الشغيلة التعليمية، ولا إصلاح للتعليم دون إعادة النظر ومراجعة هذا المرسوم، وبالتالي حفظ كرامة الأستاذ.

السيد الوزير،

انطلاقا من الاجتماع ديال الجامعة الحرة ديال التعليم بمجالسها الإقليمية والمحلية في 21 أكتوبر 2023، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ما يلي:

السيد الوزير،

نؤكد على أن الخطوة التي نسفت كل مسار الحوار والجهود هي إقدام وزارتكم على تمرير النظام الأساسي بصفة أحادية وتنكرها للمبادئ المؤطرة والاتفاق المحلي، دون الأخذ بالمقترحات التعديلية التي قدمها التنسيق النقابي في مذكرة مشتركة، والأدهى من ذلك، السيد الوزير، هو تصريحكم الغريب على أن النقابات قدمت ملفا واحدا وهو الدرجة الاستثنائية.

السيد الوزير،

مع كامل الأسف تضمن هذا النظام الأساسي مقتضيات غير منصفة، غير محفزة، غير عادلة تمس بكرامة هيئة التدريس وبعض الأطر الإدارية والتربوية عبر إقصائها من حقها في التحفيز، عدم الرفع من التعويضات النظامية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والتأطير والإدارة المجمدة منذ أكثر من 20 سنة، بل وكذلك، السيد الوزير، الإجهاز على مكتسباتها عبر إقرار نظام للعقوبات بدون مرتكزات.

بالإضافة إلى ذلك، إثقال كاهل المدرس والمدرسة بمهام جديدة دون تعويضات تكميلية، كما هو حال باقي الفئات، كذلك عدم التنصيب الواضح على مقتضى يقر بدمج الأساتذة والأطر الذين فرض عليهم التعاقد بالوظيفة العمومية، ويبقى مصطلح الإدماج والتوحيد بعيدا كل البعد عن الطابع الإجرائي.

السيد الوزير،

ختاما، ندعوكم إلى حل فوري لكل الملفات العالقة، والتي لا تقتصر على فئة واحدة، مع المراجعة الفورية لبعض مقتضيات النظام الأساسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة هناء.

نمر إلى آخر كلمة في إطار التعقيب لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي سعيد تفضل.

أمام مستخدم وليس موظف.

السيد الوزير المحترم،

كنشوفو بأن الاحتقان يقدر بطول، وغادي يسبب لنا واحد الهدر زمني، والضحية هو التلميذ، والضحية هو التقدم ديال البلاد ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أنا استمعت لكل التعقيبات اللي جات وسجلتها كلها.

وبغيت نرجع لبعض النقط اللي كنتبها أساسية.

أولا، واش هاذ النظام الأساسي جاب مستجدات؟ يمكن لي نقولكم كايين عدد ديال المستجدات اللي في احترام المكتسبات، اللي هي كايينة الآن، واللي هي يمكن لنا نعتبرها لأول مرة كتعطي ضمانات صريحة لفائدة جميع الموظفين بمختلف أصنافهم.

تنفهم بأن يمكن لأن مازال واحد عدد ديال النصوص التطبيقية مازال ما وضعناش، كايين تخوف ديال بعض رجال، ونساء التعليم إذا كيقراو غير ذلك النص اللي هو نص قانوني، وبالألفاظ اللي هي قانونية وتنفهم بأن يمكن يكون بعض التخوف، نعطي بعض الأمثلة:

لأول مرة هاذ النظام الأساسي جاب ضمانات صريحة لفائدة جميع.. ما بين الضمانات اللي جابها عدم إلزام الموظفين بمزاولة مهام لا تدخل في اختصاصهم، هاذ النظام الأساسي دقق أشنوهي المهام للأستاذ خصو يقوم بها، واللي تيقوم بها الآن راه تيقوم بها، وتيعطي الإمكان باش يكون فواحد النص تطبيقي ندخلو في التفاصيل، ولكن اللي بغيت نأكد.. وكلها مهام اللي هي داخلة في مصلحة التلميذ، باش نواكبوا هاذ التلميذ في التعلّمات ديالو الأساس أو التعلّمات أو أيضا الأنشطة الموازية.

ولكن، وهذا هنا فين البعض يمكن ما تيعطيوش الصورة الواضحة، احنا اعتبرنا بأن هذا راه كنتلقاو عدد السوايع ديال العمل كتبقى نفس عدد سوايع، ما رفعناش من عدد سوايع ديال العمل، واللي كنتلبو من الأستاذ هو باش يقوم بالسوايع العمل اللي هي محددة، ويقوم بالمهام اللي هي عندها علاقة بتعليم هاذ التلميذ.

وأكثر من هذا، تنقولوا إلى كان أكثر من عدد السوايع ملي تيقوم بعدد

سوايع ديالو، كايين ساعات إضافية مؤدى عليها اللي يمكن لها تجي.

كايين أيضا بعض الأنشطة بحال تصحيح الامتحانات اللي مؤدى عليه اللي حتى هو كيجي يمكن يحسن أيضا الدخل ديال الأستاذ.

هاذ النظام الأساسي أيضا تياكد أن هناك خصنا نخليو واحد الهامش من الحرية والإبداع والابتكار في مزاولة المهام، وتينص على بعض الحقوق، أنا نعطي غير البعض منها لأن صعيب ندخل في كل التفاصيل، الحركة الانتقالية، تيرجع حركة انتقالية سنوية وحق للموظفين، وهذا مكتوب في النظام الأساسي، ترسيخ الحق في الحصول على المعلومات والمعطيات وأيضا الاستفادة من الموارد الديدكتيكية والحقائب البيداغوجية، تنقولوا هاذ الأستاذ اللي خصنا نواكبوا باش يشتغل باش يكونو عندو ظروف العمل باش يساهم في تطوير الكفاءة ديال هاذ التلاميذ، خصنا نعطيوه الوسائل، وخصنا نواكبوا في المهام ديالو، تنقولوا بأن هاذ الأستاذ خصنا نحميوه، وهاذ الأستاذ خصنا أيضا الاحترام ونحافظو على الكرامة ديال الأستاذ لأنه هو الفاعل الأساسي في هاذ المنظومة.

أنا كيف قلت، احنا اشتغلنا على واحد.. انطلقنا من واحد الاتفاق، اللي قلت كيف فسرت كانت نتيجة ديال واحد العمل ديال خمس نقابات، واللي هاذ الاتفاق تم وضعه 14 يناير، هاذ النقط اللي كايينة في النظام الأساسي، خوذو هاذ الاتفاق ديال 14 يناير راه مكتوب، راه مفتوح للعموم، ويمكن ناخذو نقطة بنقطة، واش هاذ النقط ما كاييناش بالحرف حرفيا في هاذ الاتفاق؟ وهي قلت كان مفتوح لكل مكونات المجتمع والمنظومة باش تعبر على رأيها لمدة عدة شهور.

من طبيعة الحال هناك ملفات إضافية، هناك ملفات أخرى، هناك في تدقيق واحد العدد ديال النقط يمكن كايين النقط اللي هي تحتاج إلى تدقيق وتحتاج إلى ضمانات إضافية، الوزارة مستعدة باش تدخل فالتفاصيل وتعطي هاذ الضمانات الإضافية باش ما يبقاش لبس وما يبقاش يكون كلشي الحقوق والواجبات تكون واضحة، باش كل واحد اللي خصو يقوم بدوره يلعب دوره، بلا ما واحد يتعدى على الآخر ولا بلا ما شي منظومة واحنا عارفين كيفاش واحد العدد بعض الأحيان ديال رجال ونساء التعليم تيطلبوا باش يكون نوع من الحماية ضد بعض التعاملات التعسفية، وكل ما وضحنا الحقوق والواجبات كل ما نقصنا من الضبابية، ونقصنا من هاذ الهامش اللي يمكن تيتعطي للبعض، وهذا هو الاتجاه اللي فضلنا نمشيو فيه، كان يمكن خليو ذاكشي راه تيديرو راه كايين المهام تيقوموها وما كايين لاش ندققوها وما كايين لاش نكتبوها وما كايين لاش..

ولكن احنا اعتبرنا في هاذ العصر ديال اليوم راه ضروري يكون هاذ الحقوق والواجبات واضحة، وهاذ نمشيو في اتجاه الدفاع على المصلحة الفضلى ديال التلميذ، وهذا ماشي كلامنا ولكن ملي تنقولوا بأن التلميذ خصو يكون في صلب المنظومة، راه صلب المنظومة تيعني

لها 2 مليار ديال الدرهم سنويا، أي 2 مليار ونصف سنويا لتزليل هاذ النظام الأساسي خصنا نزيدو لها 2 مليار ديال الترقية العادية واللي تتبين المجهود اللي تيدار.

وهنا لازم أيضا نوجهو نداء بأن الحكومة فالوقت اللي هي كتدير واحد المجهود راه بطبيعة الحال يكون أيضا وهذا تشوف داخل هاذ المنظومة كايين واحد العدد ديال رجال ونساء التعليم اللي هوما متجندين اللي هوما تيشغلو وعندهم الغيرة على هاذ المهنة اللي هي مهنة نبيلة وتيخدمو بلا ما يحسبو أو بلا ما يوضعو شروط، لأن تيعتبرو بأن المصلحة الفضلى ديال المتعلمات والمتعلمين هي فوق كل اعتبار.

أنا غير بغيت نختم باش نقول بعض الأسئلة اللي باغي نطرح أنا، واش هاذ النظام الأساسي جاب مزايا إضافية، مكتسبات جديدة اللي غادي يستافد منها المدرس؟

يمكن لي نقول لكم أن الجواب ديالي واضح، نعم، واش كافية؟ واش ما كايينش نقط اللي مازال خصنا نحسنو فيها؟ يمكن لي نقول لكم نعم بطبيعة الحال هذا مسار، احنا ما قلناش بأن حلينا كل المشاكل، قلنا هاذي مرحلة، هناك مكتسبات نسجلها، بعدا نطورو التطبيق ديال كيفاش التزليل، لأن مازال واحد العدد ديال.. مازال 20 ديال القرارات، كايين واحد خمسة ديال المراسيم اللي يمكن نحسنو فيها التزليل ديال هاذ.. وندققو بعض الأمور ونعطيو ضمانات إضافية ونشتغلو عليها، وهناك بطبيعة الحال ملفات اللي مازال مفتوحة، ويمكن لنا نشتغلو عليها ونلقاو الحلول المناسبة فيما يخصها.

واش كايين شي تراجع على شي مكتسبات؟ يمكن نقول لكم لا، وتنفي بعدا أنا هاذ الشيء إلى كان شي تراجع على شي مكتسبات، وأنا مستعد ناخذو نقطة بنقطة، انطلاقا من المرجعية ديال الاتفاق اللي كان في 14 يناير، ندرسوها إلى تسجلت في هاذ أسميتو..

واش هاذ المشروع ديال النظام الأساسي تيخدم المدرسة العمومية، وتيخدم كيفاش نحسن الجودة ديالها وكيفاش نردورها ديال الثقة؟ يمكن لي نقول لكم بأن هذا هو اللي كان الهدف الوحيد وراء هاذ العمل.

ويمكن لي نقول لكم بأن احنا الوزارة نتعتبر في نفس الوقت خصنا ندافعو على المصالح ديال الأساتذة وديال أسرة التعليم، ولكن في نفس الوقت خصنا نبقاو نكون مراعاة ديال المصلحة الفضلى ديال المتعلمات وديال المتعلمين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الحادي عشر موضوعه "تأهيل المدارس العليا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار

خصنا نشوفو كيفاش هاذ التلميذ تيستافد ولا ما تيستافدش من هاذ المدرسة العمومية، وهنا ما كايينش لاش نرجع للنتائج والتقييم اللي تم من طرف لا على الصعيد الوطني ولا الدولي، يمكن تكون عندي مناسبة في اللجنة نرجع نعطيكم التفاصيل ديال التقييم اللي تدار غير في بداية هاذ السنة.

احنا بدينا واحد الإصلاح بدا دخل القسم، تشوفو تحولات داخل الأقسام مع الأساتذة ومع اللي تيشغلو بتفاني وتيقومو بواحد العمل اللي هو يمكن لنا نوهو به عليه، هاذ الإصلاح ما جالنا من فنلندا ولا من السويد ولا من.. جا من بعد واحد المشاورات وطنية قامت بها المنظومة، ما جبنا لا مكتب الدراسات، و100 ألف ديال الناس اللي شاركو وأعطى واحد العدد ديال النقاط واحد الأهداف اللي هي أساسية، وقلنا هاذ الأهداف خصنا نركزو عليها إلى بغينا نجحو باش ما نبقاوش حتى الوسائل اللي هي موجودة تفرقوها وتنوزعوها على عدد ديال الأهداف، راه ما تنوصلو حتى لحاجة.

قلنا خصنا نركزو على بعض النقاط ونشتغلو عليها بجدية، ونحاولو كل ما يمكن نردو هاذ المدرسة العمومية مدرسة ترجع الثقة فيها وتردو لها الهيبة ديالها، راه هذا هو اللي منتظر منا، وهو اللي حاولنا احنا نشتغلو عليه مع الشركاء، ونوهنا بالعمل اللي قامو به، لأن فالحقيقة العملية ما كانتش ساهلة، وكان أخذ ورد فواحد العدد ديال النقاط، ويمكن ما لييناش 100% ديال المطالب، ولكن هناك مكتسبات اللي هي كايينة فهاذ النظام الأساسي، مكتسبات اللي هي مادية تتحسن الدخل، مكتسبات اللي هي تتفتح واحد الأفاق واحد المسارمهي اللي ما كانش مفتوح، مكتسبات اللي هي تتحفز واللي تربطوها بواحد النتائج، مكتسبات اللي هي تتعطي لواحد الفئة كبيرة اللي كان ما يسيى بأطر الأكاديميات تفتح لهم المجال باش ينخرطو في نفس النظام الأساسي بنفس الحقوق والواجبات.

بطبيعة الحال يمكن لينا نعتبرو بأن هاذ الشيء كلوماشي مهم، ولكن راه عندو هاذو كان نتيجة ديال هاذ العامين ديال العمل، والنتيجة اللي هي منذ البداية احنا قلنا بأن الحوار اللي قمنا به هو حوار قطاعي، وهاذ الحوار القطاعي اللي هو موجه للمدرسة العمومية هذا ما تيمنعش بأن هناك انتظارات أخرى، ما تيمنعش بأن هناك مطالب أخرى، البعض منها أفقي لأن تهيم كل مكونات الوظيفة العمومية، وهذا فالحقيقة عندو إطار آخر ديال النقاش ديالو، وهناك أيضا يمكن لي نقول بأن واحد عدد ديال الإجراءات اللي هي اتخذت في هاذ الاتجاه.

إذن أنا غير اللي بغيت نأكد عليه هو بأن الإصلاح هو مسؤولية ديال الجميع، لأن هاذي قضية مجتمعية تهيم جميع مكونات المجتمع وكشفي يتطلب باش نحسنو الجودة ديال التعليمات.

بغيت نذكر بأن الغلاف المالي الإضافي اللي مخصص غير لتزليل هاذ النظام الأساسي 9 مليار ديال الدرهم في 4 سنوات، وخصنا نضيفو

لتقديم السؤال.

السي جواد الهلالي، تفضل.

المستشار السيد جواد الهلالي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

عن التدابير المتخذة لتأهيل المدارس العمومية بالمناطق المتضررة من الزلزال، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما تعلمون، فقد بادر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإصدار تعليمات سامية من أجل الاحتواء السريع لأثر زلزال الحوز وضمان الاستئناف السريع للخدمات العمومية وإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة.

فالوزارة وضعت واحد البرنامج للتدخلات الاستعجالية لضمان الاستمرارية البيداغوجية. فيه واحد الجانب اللي هو مادي، ظروف الاستقبال، وفيه واحد الجانب اللي هو تربوي تهتم التدابير المرتبطة بسير الدروس ومواكبة التلاميذ.

وفي نفس الوقت، شرعت الوزارة في تنزيل واحد البرنامج ديال إعادة بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية الأكثر تضررا بكلفة مالية ديال 4 ملايين ديال الدرهم، وهاذي بدات الدراسات فيما يخص هاذ البرنامج.

وأخيرا، بغيت نأكد بأن في إطار هاذ البرنامج، تم وضع واحد البرنامج للتنمية المندمجة للأقاليم المتضررة اللي الغلاف المالي المخصص له هو 5 ملايين ديال الدرهم، وبطبيعة الحال الهدف من هاذ البرامج هو تأهيل المؤسسات التعليمية في هاذ المناطق، وخاصة المناطق الجبلية باش نوفرو ظروف استقبال التلاميذ ونوفرو ظروف تحسين الجودة ديال التعليم في هاذ المناطق بما فيه بطبيعة الحال العرض المدرسي فيما يخص بعض مؤسسات القرب أو بعض المؤسسات الجماعية اللي تتلعب واحد الدور مهم في هاذ المناطق لتحسين الجودة ولتخفيض الهدر المدرسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، السي جواد.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

احنا تنعرفو المجهودات اللي تبذلوها على رأس هاذ القطاع الاستراتيجي والتربوي من أجل ضمان استمرار الدراسة في المناطق المنكوبة، سواء من خلال زيارتكم الميدانية أو مواكبتكم الدائمة والمستمرة لها.

وبدورنا كأبناء هذه المناطق عايشنا ونعايش الواقع المرير لمتدريس أبنائنا بهذه المناطق والظروف الصعبة التي كانوا يعانون منها من قبل الزلزال خاصة خلال الشتاء وفترات البرد القارس التي تعرفها.

اليوم، السيد الوزير المحترم، في ظل هذه النكبة حجم المعاناة تضاعف على جميع المستويات بنسبة لأبنائنا المتدربين بين ظروف الإيواء والسكن من جهة، وأماكن التمدريس من جهة أخرى، ناهيك عن التبعات النفسية التي لازالت جاثمة في نفسية وذهنية هؤلاء الأطفال، وأنتم تعلمون، السيد الوزير، أن عددا من المدارس العمومية تهدمت كلياً أو جزئياً، وبالتالي فهي بحاجة لإعادة البناء والتأهيل، ناهيك على أن هذه المنطقة في الأصل تعاني من نقص كبير في المدارس العمومية جراء تزايد أعداد الأطفال الملتحقين بالدراسة.

ونلفت انتباهكم على سبيل المثال لمشروع بناء ثانوية أبوبكر الصديق بجماعة سيدي عبد الله غياث التي لم تر النور لحدود اليوم، والتي كان يتوقع أن تستقبل 1000 تلميذا، اعتباراً للكثافة السكانية بهذه الجماعة.

كل هذه المعطيات، وللإشارة، السيد الوزير، بأن هناك جمعية محسنة قامت ببناء 4 حجرات كثنائية مؤقتة داخل الإعدادية في هاذ الجماعة، ولكن الاكتظاظ الكبير لعدد المتدربين وعدد التلاميذ تعرقل التمدريس في هذه الحجرات.

كل هذه المعطيات تبرز حجم الرهانات والتحديات التي تستوجب تعاطي عمله وواقعه وتدخل مستعجل لإنقاذ هذا الموسم الدراسي بهته المناطق، وذلك في غضون هذه الأيام قبل الدخول في الأشهر الأشد قساوة ولا من حيث البرد والشتاء وصعوبة المسالك.

السيد الوزير المحترم،

ثقتنا فيكم وفي الحكومة كبيرة جدا في مباشرة خطة عمل خاصة واستثنائية ومستعجلة لإعادة تأهيل المدرسة العمومية بهذه المناطق في أقرب الآجال.

والسلام عليكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم في حدود ما تبقى من الوقت بطبيعة الحال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أنا غير اللي بغيت نأكد عليه هو أولاً أن التزامنا باش إعادة البناء تتم فواحد المستوى اللي هو أحسن ما كان عليها فهناك المؤسسات التعليمية، ويتم قبل الدخول المدرسي المقبل.

ثانياً، التزامنا أيضاً باش هاذ البرنامج التنموي ديال هاذ المناطق يستاجب وينقص من الاكتظاظ اللي هو معروف في بعض الثانويات، وأيضاً يفتح المجال لتمدريس واحد العدد ديال التلاميذ اللي يمكن الآن ما يتمكنوش باش يلتحقوا بالمدرسة، وهذا يعني النقل المدرسي وتيعني الداخليات وتيعني المشاريع ديال المدارس الجماعية اللي يمكن تساعد باش ترفع من جودة العرض المدرسي فهناك الأقاليم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على التعقيب، وشكرا على مساهمتكم القيمة فهناك الجلسة.

أخبر المجلس الموقرباً أن الرئاسة توصلت بمراسلة موجهة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان إلى السيد رئيس المجلس، يخبره من خلالها بإعادة ترتيب الأسئلة الموجهة للسيد وزير العدل، وغادية تكون مباشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية.

وعليه غنتقلو للسؤال الآتي الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه "مراجعة النظام الأساسي لموظفي كتابة الضبط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس السي يوسف.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسألكم عن مآل مراجعة النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

إذن السيد المستشار يؤرقه هاذ الموضوع لأنه المرة الثانية أو الثالثة أعتقد كيتطرح هاذ الموضوع.

على كل هاذ القانون الأساسي الآن عند وزارة الوظيفة العمومية بعد ما ناقشناه معكم ومع جميع النقابات، وتبادلنا فيه المعطيات ووجدنا واحد الصيغة منقحة وشاملة مع مشروع المرسوم من طرف وزارة العدل ومناقشته مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وغيقوع واحد الاجتماع فالأسابيع المقبلة لإنهاء هاذ الموضوع باش يصبح ساري المفعول إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم، السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الوزير.

أولاً لا بد أننا نوهو بالمقاربة التشاركية اللي أطرت المسار ديال إعداد المسودة المتوافق حولها ديال النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط، لكن، السيد الوزير، احنا نمين كنطلعو على مشروع القانون المالي ديال سنة 2024، كنا نتمنى أنه يتم الأخذ بعين الاعتبار إخراج هاذ النظام الأساسي لحيز الوجود، لكن مع كامل الأسف المؤشرات اللي متوفرة في مشروع قانون المالية توحى بأنه لم يتم أخذه بعين الاعتبار، بل حتى العدد ديال المناصب المالية المخصصة لوزارة العدل انتوما تتعرفو الخصاص اللي كايين فالمحاكم فالموارد البشرية تم تقليصه هاذ السنة، الشيء الذي كيثير عندنا بعض المخاوف حول المسار ديال إخراج هاذ النظام الأساسي في أقرب وقت بما يضمن التحفيز وبما يضمن أيضاً تنفيذ مضمينه.

كيف تتعرفو، السيد الوزير، اليوم النظام الأساسي ديال كتابة الضبط اللي تم إقراره في 2011 بعد 12 سنة كايين واحد المقتضى لحد الساعة لم يجر تنفيذه هو الخاص بالمنصب ديال منتدب عام.

هيئة كتابة الضبط اليوم اللي أعطت عدد ديال المسؤولين فالمحاكم والتي أعطت مدراء مركزيين، وهاذ المنصب ديال منتدب عام من بعد 12 سنة على إقراره في النظام الأساسي لكتابة الضبط لم يجد طريقه للتنفيذ.

فبالتالي نتمناو أنه سيادتكم والحكومة تنفذ هاذ المقتضى لأنه هذا مقتضى قانوني لا ندري لماذا يجري تعطيله إلى حدود الساعة؟

فهذا الأمر هذا بالإضافة للمؤشرات ديال قانون المالية تجعلنا نقلق

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

كأين المرسوم الآن عند الأمانة العامة للحكومة درنا فيه إعادة النظر ديال المحاكم اللي كايينة، مشينا فواحد التصور، جميع عواصم الجهات: فاس، أكادير، الدار البيضاء.. العواصم ديال الجهات درنا فيها محكمة إدارية ومحكمة تجارية، وحيدناهم من المناطق الأخرى، ودرنا ثلاثة الجهات ولا أربعة درنا باش يكون محكمة استئناف إدارية، ومحكمة استئناف تجارية، مثلا محكمة الاستئناف الإدارية في فاس، المحكمة الاستئناف التجارية بفاس، المحكمة الإدارية في طنجة، المحكمة الاستئنافية الإدارية والتجارية في أكادير، المحكمة الإدارية والتجارية في كل من العيون والداخلة.

وهكذا درنا محاكم استئناف.. التصور اللي عندنا آخر هو أنه الجلسات ديال المحكمة الإدارية، عفوا المحكمة الإدارية الاستئنافية والمحكمة التجارية الاستئنافية اللي بعيدة، بغينا نديرو جلسات عن بعد داخل قاعات المحكمة ديال المحكمة الابتدائية باش يتبعو الجلسات بحضور واحد كاتب الضبط، والجلسة الإدارية مثلا كايينة فمراكش الآن ويمكن تتبعها من العيون، ولا تبعها من أكادير بلا ما تنقل، وكتكون الإجراءات تتم تما، حتى تتكتب مذكرة كتعطيها لكاتب الضبط تما ويسكانها، ويصيفطها باش نخففو على السادة المحامين.

درنا المحاكم الابتدائية، الآن درنا واحد المجموعة دالمحاكم الابتدائية، رقينا 12 مركز قضائي للمحكمة الابتدائية، حيدنا محكمة إدارية ومحكمة تجارية ديال مكناش، لأن حولناها إلى فاس، ودرنا كذلك خلقنا بئر كندوز، وخلقنا محكمة ديال الداخلة، وكذلك إحداث 13 مركزا قضائيا، ودرنا تامصلوحت، إلى غير ذلك، ثم محكمة الاستئناف بالداخلة، ومحكمتين ابتدائيتين إداريتين بكل من العيون والداخلة، ومحكمتين ابتدائيتين تجاريتين بكل من العيون والداخلة.

هاذي واحد المجموعة ديال المحاكم اللي فتحنا، دابا كنفكرو نفتحو في أولاد تايمه، نفتحو في مناطق أخرى، المحكمة الابتدائية فبيوكري، شحال ما قربنا المحاكم للمواطنين شحال ما خففنا ذاك الثقل القضائي على نفس المحكمة ونتوسعوا أكثر، احنا الآن نشغل على هاذ الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة.

قليل على المسار ديال مراجعة النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم.

السيد وزير العدل:

متفق معك، طلبت من الإدارة باش تهيأ لي واحد اللائحة اللي غادي نقدموها لوزارة المالية، الوظيفة العمومية باش.. لنا حق، حق لم يتم احترامه، وحق لم يتم إعماله، خصو يتحل هاذ المشكل هذا، واحنا طرحنا هاذ الموضوع.

أنا كنشكركم كذلك في الحوار اللي معكم على مستوى النظام الأساسي، وغادي نستمر في النقاش فيه باش نستمر حتى نتفقو على الصيغة النهائية، وحا الآن كايين نقاش.

ثانيا، ما نقدروش ندخلو فقانون المالية لأنه مرسوم، وهاذ المرسوم خصو يدوز بعدا ويصبح الشرعية، يصبح عندو وضع قانوني، عاد يمكن تدخلو في القانون المالي، نفس النقاش اللي كان عندكم مع السيد شكيب بنموسى، جيبو القانون لينا، هاذي القانون الأساسي مراسيم، لا تخضع لمقتضيات المادة 71 نتاع الدستور، وبناء عليه، حيث بيتو فيه كمرسوم ذيك الساعات ندوزوه فالقانون المالي، ولكن قبل كايين انعدام الشرعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"تقريب القضاء من المتقاضين وعقلنة الخريطة القضائية"، موضوع السؤال الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة، والكلمة لأحد السادة باسطي السؤال للتدخل.

السيد خليل، تفضل.

المستشار السيد خليل البرنيشي:

نسائلكم السيد الوزير، حول تقريب القضاء من المتقاضين وعقلنة الخريطة القضائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير.

المستشار السيد خليل البرنيثي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم، على ما تفضلتم بعرضه من إيضاحات والتزامات والتي تعكس المجهود المبذول من طرف وزارتك، بمسؤولية النهوض بمستوى منظومات العدالة ببلادنا.

كما نستحضر القيم المضافة لما تقومون به على رأس القطاع وفق التوجهات المولوية لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبهذه المناسبة، نسجل في فريقنا بارتياح كبير المنجزات الايجابية لخصيلة أداء الوزارة تحت إشرافكم في سبيل إقرار الأمنين القانوني والقضائي، ونثمن المجهودات المبذولة في ولايتكم لتنزيل ورش إصلاح قطاع العدالة، خاصة في مجال بناء محاكم جديدة استجابت للتطور الذي تعرفه المنظومة القضائية بالمغرب.

كما ننوه بالتوجه العقلاني والواقعي نحو إحداث إدارة خارج مركز العاصمة، ومنها إدارة السجل العدلي الوطني، وشبكة من الإجراءات الأخرى المتعلقة بحماية ممتلكات مغاربة العالم ومحاربة شهود الزور، مع استحضار سن نظام التغذية للأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية في إطار تنزيل استراتيجيات أنسنة ظروف الاعتقال والتوقيف.

لكننا نستحضر بهذه المناسبة مجموعة من الملاحظات، السيد الوزير المحترم، والتي نتمنى استدراكها في إطار مواكبة تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة، ومنها:

مراجعة الخريطة القضائية، التي تدخل حيز التنفيذ منذ 2 يناير 2018، والتي أثارت مجموعة من الإشكالات منها: الخصاص في الحصيص البشري، مما ينعكس سلبا على الإنتاج القضائي، وغياب الانسجام بينهما والتقطيع الإداري المعتمد ببلادنا في إطار الجهوية المتقدمة، والذي لا يساير مبدأ العدالة المجالية ويسن حق الولوج إلى مرفق العدالة.

وهنا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، وأنتم تقومون بتنزيل الخريطة القضائية الجديدة، ما مصير الدائرة القضائية لجرسيف؟ لأي محكمة الاستئناف ستكون تابعة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، التفاعل مع التعقيب.

السيد وزير العدل:

هاذ الشيء نديروه على خاطر، جرسيف غردوها لتازة ما تبقاش

فوجدة، لأن كتمشي لوجدة 150 كيلومتر، تازة 40 كيلومتر، بغيتي نردوها لتازة، احنا نردوها لتازة.

ياك أنت من حزب الأصالة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن "تطوير وتعميم الرقمنة بالمحاكم"، موضوع السؤال الثالث لفريق التجمع الوطني للأحرار.

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال.

السي محمد حنين، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

عن رقمنة محاكم المملكة، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير العدل:

المشكل ديال الأنترنت فالمحكمة راه مشكلة كبيرة. كتخطو، شكون غيتعامل معاك فيه؟ محامون ما عندهم رغبة، الموظفون تيخليو (l'ordinateur) يمشي يخدم ليك.. عندنا مشكل كبير، راه وظفناه فالشهر اللي فات، هاذ الشهرين، 150 (adjoints techniques) فهاذ الشيء ديال (l'informatique) باش يبدوا يتعاملو مع (l'informatique). غادي ندير امتحان من هنا أسبوع بالنسبة (les adjoints techniques) واحد 150 آخر، باش نوزعوهم فالمحاكم باش..

درنا كل محكمة دابا بحال درنا واحد (des brigades) من 180 موظف هاذو فرقناهم على 40، درنا 40، 40، 40. كل 40 كنسقطوها لواحد المحكمة كيخدم شهر فهاذيك المحكمة من ثلاثة ديال العشية حتى العشرة ديال الليل، يضمونو جميع الملفات ودرت التفتيش، باش إلى يضمونو هاذوك الملفات، إلى دازت واحد 15 اليوم نمشي ندير لهم التفتيش، واش بقاوا مستمرين ولا عاود ثاني خلاو (l'ordinateur) ومشاو يكتبو بيديهم، ديك الساعة غنديرو المتابعة التأديبية.

درنا مركز النداء، درنا المرجع الوطني الإلكتروني للمهن القانونية والقضائية، هذا برنامج درناه، درنا تطبيق الهاتف المحمول "محكمة موبيل"، هذا باش المواطنين يتبعو الملفات ديالهم، عارف الملف ديالو أشنو وقع فيه، وإلى تنفذ شي فلوس على المحامي يعرف شحال تنفذ

إلى المحكمة من أجل الحصول على بعض الوثائق، راه صعيب باش يمشي المواطن للمحكمة باش ياخذ نسخة الحكم اليوم، هاذ الشئ خص يكون متاح عن طريق الوسائل المتطورة والتكنولوجية، وصعيب كذلك باش يمشي المحامي أو مساعد قضاء أو غيره باش ياخذ تقرير خبرة مثلا من الملف، فطموحنا أنه نمشيو فهاذ التوجه.

احنا كنتم نوهاذ المجهودات اللي تحققت لحد الآن، كملت مسو منكم أنكم تواصلو هاذ المجهود هذا، والعمل على إصلاح بعض الاختلالات التي لازالت تحد من هاذ المجهود، راه عيب اليوم نشوفو واحد عدد المحاكم باقي فيها الأحكام تحرر بخط اليد، أو بنماذج مطبوعة مسبقا، وتبقىوا بعض القضاة تيملؤوا الفراغات، ملي تتمشي تشوف هاذك الحكم تيكون المقروئية ديالو ما كيناش.

كذلك فيما يتعلق بالمحاكمة عن بعد، السيد الوزير، نتعرفو بأنه كايين عندنا واحد المادة 287 في المسطرة الجنائية، كايين بعض المحاكم اللي ما تيلتجوؤوش إلى هاذ المحاكمة عن بعد إلا إذا كانت هناك أسباب استثنائية وطارئة، ولكن مازال بعض المحاكم اللي تتعمل بهاذ الوسيلة ديال الحكم عن بعد، وهو يتناقف مع المحاكمة العادلة اللي خص تكون فيها الحضورية وخصها تكون فيها الشفوية.

إذن أملنا، السيد الوزير، هو أن نصل إلى محكمة متكاملة، مرقمنة، من أجل ضمان الأمن القضائي أولا والمحاكمة العادلة وتحفيز الاستثمار من جهة أخرى.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد وزير العدل:

نفس المتمنيات اللي عندك عندي، غير أنا في الحكومة عرفت أش أعطى الله وأنت في البرلمان تابعني من اللور.

أما نفس المتمنيات مدى بنا أن المشكل، راه المشكل حتى ديال العقلية، دابا الاجتماع كان عندنا البارح قلنا لهم، الموظفين ما تبقاوش ذوك الملفات اللي كييجيو عند صندوق المحكمة أخروهم، سبقوليا ديال (l'ordinateur) اللي كييجيو عن طريق منصة المحامي باش نضغط على المحامين باش يمشيو في هذا الاتجاه، لأن إذا صيفطولنا على المنصة كيسهل علينا الأمور.

لقينا الموظفين تيكتب لك السمية والسمية ديال الطرف الآخر وتيجبس، حتى المعطيات ما كيديرهمش، كون غير تيدير ليا المعطيات باش نعرف شكون.

وفين مشاو ذوك الفلوس، السادة المحامين غتعتجبهم هاذ القضية، ويولي مراقب المحامي بالتلفون بورطابل.

درنا بوابة تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد بشرط العفو، درنا مسطرة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين، درنا إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للوزارة، هذا ماشي مشكل، درنا إعادة الاعتبار لقانون المسطرة المدنية، بغينا نخرجوه للوكيل العام ونعطيوه (l'ordinateur) هو اللي يقرر فيه، ما حد تحكم لي بعامين أو ثلاث سنين، دازت أربع سنين ما عندو سابقة أخرى، علاش غادي يمشي يقدم طلب، (l'ordinateur) يمسح ليه السابقة، بلا ما يقدم طلب بلا ما يديرو بحث، هاذ الشئ كلوما عندنا ما نديرو به.

ودرنا هاذيك اللي كييعجبو النساء، درنا واحد البرمجة باش نضببطو شكون اللي مزوج شكون، شكون اللي مضبوط شكون، باش نفضيو هاذ الملف هذا، ما بقاش شي واحد يتزوج من مور مراتو.

ودرنا المنصات ديال المزداد العلني، بغينا نوليو نبيعو المزداد العلني ف (l'ordinateur)، ما كايينش ذيك تجمع تما السماسرية كيشريو بعضيتهم، غادي يوليو ذاك الشئ المنتوج ف (l'ordinateur) ويجي يدير المبلغ ونهار 10/30 مثلا راه غادي يعلن الثمن اللي مشاو مباشرة (l'ordinateur) بلا ما يشوفو لا رئيس المحكمة ولا الوكيل العام ولا الرئيس الأول ولا حتى واحد، وبغينا نديرو فالمزداد العلني يولي داخل الكومبيوتر باش نوقفو ذاك اللعب اللي كيكون داخل المزداد العلني، هاذ الشئ صعيب، كتنتمنى أنهم يعطيونا الفلوس باش نكملو هاذ الشئ.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب.

واخا قلتو بأن راه مشكل عويص وكاينة صعوبات، ولكن احنا كنتم نوهاذ التصور ديال الحكومة لتعميم الرقمنة ديال محاكم المملكة، وهذا السيد الوزير لابد أن نفتخر به، احنا تنعيشو باللموس، لا المتقاضين ولا مساعدي القضاء، الخدمات اللي أدت إليها هذه الرقمنة.

صحيح أن هناك تفاوت بين المحاكم، كايين المحاكم اللي فيها واحد المجهود كبير وكايين محاكم اللي باقي شوية خصها واحد المجهود لكي يتم الارتقاء بالخدمات لفائدة المتقاضين.

وطموحنا هو أننا نوصلو للمحكمة بدون أوراق، يعني المحكمة الرقمية بدون أن نستعمل الورق وبدون أن نكلف المتقاضين بالتنقل

أجل ضمان تطبيق الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم المملكة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

شكرا على السؤال السيد الرئيس.

شفتي من حيث جيت وزير العدل كان نقاش لقيت بين السلطة القضائية وزارة العدل شكون هو الاختصاص ديالو التنفيذ؟ تقول لك هذا مجال قضائي اعطيه لمجلس السلطة القضائية، واحد التوجه آخر تقول لك لا هذا مجال إداري، لأن فيه مفوض قضائي هذا خصنا نمشيو.. ولقيت الصراع.

تنقول لهم على ربي غير نفذو لها الأحكام يكون عندي ولا يكون عندي، غي نفذوليا هاذ الأحكام.

درنا واحد العملية، درنا التفويض القضائي، دابا المفوضين القضائيين غادي أعطيهم التنفيذ ودرنا لهم بحال البوليس، درنا لهم الكاميرات، فبن ما مشى دار الإجراء يتصور له، لأن تيجيو تقول لك لا راه ما بلغني ما دارني، ما نفذ عليها، ما حجز عليها.

وقلنا بأن المزداد العلي كما قلت لكم غادي نديرو (une plateforme) فبن غيتباع هاذ المزداد العلي، ما غيكون لا قاعة لا طفي الشمعة، ذاك القانون ديال شعل الشمعة كتطفي الشمعة وذيك الهضرة كلها، عندنا واحد المنطق ديال 1917 باقي احنا عندنا تبارك الله فهاذ الدولة هاذي.

قلنا أدلة، درنا ثم قلنا بأنه هاذ التنفيذ هذا خصو نتبعوه، خصو نتبعوه من الأول حتى الآخر ديالو، إذن هاذك داير الكاميرا غادي تبان لنا الصورة واش دار العمل، أش وقع فهاذ الملف هذا وبيانولنا الملفات كذلك مع شركات التأمين، نضبوطو معهم الملفات، كما قلت لمدراء شركات التأمين ما عندها حتى معنى يتحكم اليوم الملف وما يتنفذ غدا، علاش غتخلي عندك عام وعامين عاد تنفذو، شكون أنت؟ أش تتشكل فهاذ الدولة كاع؟

فقالو لك أودي احنا اعطيونا غير الأحكام عن طريق (l'ordinateur) ننفذو لكم الأحكام، العكس قلت لهم غتريحو لأن الفوائد القانونية ما غتكونش عندكم، تطرحات مجموعة دالقضايا فهاذ القضية ديال التنفيذ، أهمها خصنا شي صيغة قانونية باش نلزمو صاحب العمل، أش تدير تيجي غير تيتحكم عليك تيسد هاذيك الشركة ويخلق لك شركة أخرى، يلاه كيف غتديرلو؟

أنا نعطيكم قضية أخرى، تيجي تيدخل للمحكمة، دابا غادي ندخلو ب(les cartes) المحامين غادي يدخلو من جهة ما غادي يسولهم حد، ولكن دابا ب (la carte nationale) كتدي (la carte nationale) ديالك وذيك الساعة تيطلع في (l'ordinateur) شكون أنت، ياك، (tu n'es pas recherché) وغادي نربطو بالساج، وغنربطوه بالساج غير يدخل نعرفو أشمن ملف عندو، ولكن إذا ما عندو ملف ودخل المرة الأولى ودخل المرة الثانية، ودخل المرة الثالثة عندنا 2 الأسئلة، غير يا إما هاذ السيد عندو واحد الغرض بغا يقضيه وما بغا يتقاضى لو، إذن كايين اللعب تما خصنا نعرفو شكون، إما هذا السيد هذا شي سمسار ولا شي حاجة، خصنا نعرفو علاش كييجي، وهذه مرتبطة بالوكيل العام، درناها مرتبطة بالوكيل العام، يولي الوكيل العام في المكتب ديالو كيبان له، إذا بان لو دخل 3 أو 4 الخطرات كتشعل لوديك البولة حمراء وكيقول لهم سيرو جيبو هاذك، خص يعرف علاش دخل للمحكمة.

أي واحد بغا يدخل للمحكمة خصني نعرف، بغا ييجي يتفرج نعرفو مشا يتفرج، بغا يحضر للجلسة نعرفو بغا يتفرج في الجلسة، وهاذ الشي راه.. ورغم ذاك الشي، يا أخي معلمين، كتسد عليه هنا ويحل لك هنا.

دابا عندنا نقاش مع نقابات المحامين، تنقول ليه أنا نسد لك ذاك الباب اللي تتدخل منو النقابة ما دخلش منو للمحكمة تيمشي يدخل من المحكمة الابتدائية ويدخل لمحكمة الاستئناف، تيمشي لك تما عند المعتقلين ويطلع لك من تما للمحكمة، راه هاذ الشي، دابا غادي نوليو نسدو المحاكم ونحلو باب واحد ونعسو على ذاك الباب، شكون اللي داخل وشكون اللي خارج؟ وما بقاش شي واحد غادي يخرج.

تقول لك لا راه حق الولوج ديال المواطنين، يجيو المحامين يحتجو عليك، عرفتي هاذ الشي راه تبحمق والله إلى تبحمق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الرابع موضوعه "عدم تنفيذ الأحكام القضائية" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الكلمة لسبي زيدوح، تفضل.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة أو يمكن اتخاذها من

تعقيب الفريق المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

على أي حال، السيد الوزير، العمل اللي كتقوم به مشهود به داخل هاذ الوزارة، وكنعرفو بأن كتقوم بواحد العمل، عمل جد مهم، ولكن أنا بغيت نناقش معاك اليوم، كنعرفو المشكل القانون ديال 41.90 اللي هي واحد القفزة نوعية من أجل تسريع المبادئ المشروعة وسيادة القانون، حيث أصبحت الدولة شأنها شأن باقي الأفراد الخاضعة للقانون وملزمة بتطبيقه، وهذا يقتضي منها احترام وتنفيذ قوة القانون، مادامت هي المسؤولة على فرض الهبة وقدسسية القضاء.

لأن في الأخير، السيد الوزير، ما هي فائدة القانون بدون تطبيقه؟ وما قيمة الحكم بدون تنفيذه؟

إذن، السيد الوزير، احترام وتطبيق الدولة لما يصدر عن السلطة القضائية من أحكام هو تعبير ماذا تقدم الدولة وتطورها وهذا ما يريده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن قرار تنفيذ الأحكام ملزمة للجميع من خلال فصل الدستور 126، ونعطيك غير واحد النسبة السيد الوزير هي كانت 29% من الملفات غير المنفذة في 2006، و67% بالنسبة لسنة 2016، هذا كنعرفو هذا مشكل خطير، ومشكل متشعب، وبأنه حقيقة، وأنتم كذلك كان عندكم موقف إيجابي وفي هذه النقطة بالذات السيد الوزير، وهذا لا ينكر.

ولهذا، كيفما قلت هنا لك فراغ قانوني، ولهذا اليوم ملي طرحنا احنا هاذ السؤال، طرحناه باش يولي يفتح النقاش القانوني والفقهية وحتى السياسي، وتكون يوم دراسي لما لا مع الوزارة ديالكم ومع السلطة القضائية ومع المجتمع السياسي والمجتمع النقابي والمجتمع المدني، باش يمكن لنا نلحقو لواحد الصيغة اللي يمكن يكون متفق عليها اللي يمكن على الأقل تخفف ماشي باش نحلو المشكل نهائيا، ولكن على الأقل غادي تخفف العدد ديال التعطال ديال الملفات اللي هي غير منفذة.

وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما مع الفريق الاستقلالي، والسؤال الخامس وموضوعه "تطوير الإدارة القضائية".

تفضل السيد عثمان.

خصنا نجعلو اليوم مسؤوليته الشخصية فيما وقع في الشركة، خصنا نمشيو، أش تنديرو دابا، من حيث يتوقع هاذ الشيء، إلى كان شي محامي قافز، تيدير صعوبة المقابلة باش تيمشي لومالو الخاص، باش تيدخل من تما وتيقول بأن عندو مسؤولية في الأموال وتمشي لومالو الخاص.

ولكن ما استطعناش، ودابا درنا قاضي التنفيذ وهاذ قاضي التنفيذ وتيديرلنا تدقيق مساطر الحجز، إلى غير ذلك، والحجز التحفظي ودرنا الوكالة ديال بيع المحجوزات، إلى غير ذلك، نتعرف فهاذ المحكمة، عندنا المحاكم عندنا في المغرب، عندنا المحجوزات ديال الستينات باقي محجوزة عندنا فالمحاكم، ديال الستينات، عندنا المكانات، عندنا القراعي الشراب، اللي بغيتو، حتى حد ما باعهم، محطوطين تما، يمكن.. ما عرفت أشنوهو المشكل، عندنا البشكليات، عندنا المواطن، وإلى بغيتو تبيعو واحد الإجراء طويل.

نتعرف هاذيك القصة ديالنا في المجلس الحكومي، لتحت.. فالمجلس الحكومي كانت واحد الموطور مشتت احدا الوزارة بغيت نبيعو، واحد المسطرة باش تبيعو شحال بعيدة.

لهذا هاذ القضية ديال التنفيذ، خصنا نديرو لها شي جلسة، شي جلسة، أنا عارف كيفاش غننقد ما يمكنلش واحد تيدير التجارة 20 عام، ونهار بغيتي تنفذ عليه، يقول لك أنا عندي (faillite) ولا عندي صعوبة المقابلة وبيقاوا ليا العمال على برا، واسمحو لي طبعاً، حتى بعض المحامين ما تيمشيوش بعيد، كيدير التنفيذ يقول مع عدم وجود ملفات تيمشي بحالتو، في حين كايينة إجراءات يمكن تديرها، كايينة مجموعة ديال المساطر اللي يمكن تديرها.

أما الدولة خلاص، الدولة إلى بغيت تنفذ عليها، ما هي وما لونها، درنا واحد المسطرة أخرى في الدولة ماشي مسطرة درنا واحد الإجراء، جمعنا جميع الملفات ديال الدولة اللي ضد الدولة ودخلناهم في واحد (l'ordinateur) عندنا دابا واحد (plateforme) فيها الملفات ديال الدولة، مشينا لوزارة المالية قلت لهم شوف ها هي فيها كاع الملفات، من 1 حسب تاريخ التنفيذ، دابا تنطلب منك واحد القضية، في الميزانية تقول لي هاذ العام غادي ننفذ 20 مليار درهم ولا 10 مليار ديال درهم، غادي نبدأ ونفدو 1، 2، 3، 4 حتى نكملو 20 مليار ونقولو لذوك الناس سيرو حتى العام الجاي وأجي نفدو الباقي، ونبقاو غادين على الأقل المواطن تيعرف أن واحد النهار غادي تجي نوبتو.

أما دابا، السيد الرئيس، واحد الغربية فهاذ لبلاد هاذي، إلا كتسال مليار ينفذوها ليك، إلا كتسال 10 آلاف درهم والله لا نفدوه لك، لأن مليار فيه ما يتعطى، عشرة آلاف درهم ما فيهمش ما يتعطى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي استراتيجية الوزارة لتطوير تدبير الإدارة القضائية وفق التطورات والتقنيات الحديثة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

تطوير الإدارة القضائية فيما موظفين، المهن القضائية المستقلة، إلى آخره، كيتعاونومعك باش يدخلو، حتى احنا كنعقولو التقنيات الحديثة، الشرح كيقول "أتمتة" دخلو الاعلاميات، إلا ما كانش الاعلاميات راه ما يمكنش، ما يمكنش المواطن يكون جالس وعندو ملف وما يعرف أشنو فيه، ما يمكنش يكون محامي غادي جاي للمحكمة كل نهار باش يحط ورقة، ما عندها حتى معنى، ما يمكنش تكون إلا خصنا ملف في المحكمة خصنا نجيبو ما نعرف منين لأنه مشى للأرشيف والأرشيف مشى لهننا ومشى لهننا.

هذا هو تطوير القضاء، نسهل العملية، شحال ما سهلت العملية شحال ما غادي نسهل العملية نتاع الولوج، ما يمكنش المواطن يمشي للمحكمة 4 أو 5 لخطرات وما نطرحش السؤال علاش هاذ المواطن كيتردد على المحكمة؟ وهو بغا غير شهادة السوابق العدلية، ما بغا والو، بغا غير يقولهم، لأن فهاذ البلاد ديالنا تبارك الله احنا كانت عندنا في وزارة العدل، كان أول امتحان حضرت ليه، كاي واحد الشرحم هنا، واحد الشرحم هنا فنفس المحل، كيبي يطلب شهادة السوابق العدلية منها كيشدها، وكيمشي للشرحم الآخر كيقدمها لهم باش يدوز الامتحان ديال المباراة، بقيت كنعشوف فذاكشي، قلت لهم مادام احنا اللي عندنا نقلبو احنا علاش غادي يجيبها ليا، نعشوف اللائحة، وسميتو (la Carte Nationale) ديالو وندخل ونقول عندو سوابق، ولا ما عندوش سوابق، لا، قاليك راه 20 عام واحنا كنعخدمو هكذا، و20 عام كنعخدمو هكذا راه كنعخدمو خطأ، راه هاذ الشي خصو يتغير.

حيدنا السوابق العدلية، ولينا تيجيب البطاقة الوطنية كنعديروها وكنعرفو أشنو كايين ولا ما كايين، ما عندها حتى معنى أنه الحكم القضائي خص المحامي يمشي يطلبو فالمحكمة، ما عندها حتى معنى، صدر الحكم ذيك الساعة كيوصل لكتابة الضبط وصافي كايين المحامي، ما عندها حتى معنى أنه المواطن ما يعرفش واش تنفذ ليه الحكم، أنا ما فهمتش، أنا ما فهمتش علاش؟ راه ماشي غير هوما، حتى المؤسسات المالية الكبرى.

جبنا واحد الاقتراح، جبناه لهم ما تنفذش دابا، غنعنفذو بشكل جزئي، قلنا لهم هاذ الأبنك تبارك الله، 90% ديال الملفات ديال الأبنك فين كايينة؟ كايينة في المحكمة التجارية ديال الدار البيضاء، قلنا لهم احنا كنعشيو نبلغوكم في العناوين ديالكم، قالك إيه، قلنا لهم ما غنعبلغوكمش، أش غنعديرو؟ قلنا ليه تما فالمحكمة غادي نديرو لكم مكتب تستقبلو التبليغات وتستقبلو المذكرات ديالكم وتستقبلو كلشي، ونعطيكم أيضا مكتب وأنتوما ديرو الموظفين من عندكم، ما عندكم نعطيكم أنا الموظفين، ولكن ما تقولوش لي المفوض القضائي يمشي يقلب على العنوان ديال البنكة ولا مؤسسة مالية، والله ما قدرو يديروها، دابا غادي نديرونا مؤسسة وحدة باش نعشوف التجربة.

درنا دابا ما سميناه مكتب تدبير المعطيات الرقمية، واش دابا احنا فالقرن 21، المحامي كيدير التقييد الاحتياطي فواحد الملف ديال أسميتو.. كيديه للمحافظة، يعطيه ليه فالمحكمة والمحكمة يصيفطو (par internet) للمحافظة ويسجلو ويصيفط ليه شهادة ديال أنه راه تم تسجيلها وانتهى الموضوع.

دابا كنعفواضومع المحافظة باش نديرو هاذ القضية، وكذلك نقول لكم واحد النموذج، كتديرو شي سيارة ولا شي حاجة شي جريمة، كيقول لك قاضي التحقيق معرفة مالك هاذ السيارة، وراه شي واحد راه معتقل وكيدير بحث على ذيك السيارة، هاذك اللي معتقل خصو يتسنى الجواب، كيمشي يضرب ستة أشهر، المحكمة كايينة فالخرجة ديال الدار البيضاء، وزارة النقل كايينة فأكدال، باش تجي ذيك الرسالة لتما وترجع ستة أشهر، وواحد راه فالحبس كيتسنى، في حين يعطينا (a) (main) ندخلو ونجبدو السيارة، هاذي تفاوضنا عليها الآن، هاذ العملية هاذي خصنا العقلية اللي تقبلها لنا، كنعشيو وكيردوك، ما عرفتش كيفاش غادي ندير؟ لا المحامي بغاوها، القضاة كيخلي (l'ordinateur) كتشري (l'ordinateur portable) ويخليه يمشي يكتب بيديه، كون غير كيكتب شي حاجة، من حيث كنعشوف ذاك الشي اللي كتب كاع ما كيتقرا، كنعغذب باش تدير مذكرة نقض ولا مذكرة استئناف، سولو المحامين راهم عندكم فالجلسة هنا، كيتقاتلو باش يقرأ ليك هاذك الحكم باش يمكن يعلل ليك ذاك الشي، راه كايين شي أشياء والله ما اعرفتش واش أنا اللي ما كنعفهم ولا هاذ الشي اللي معقد.

أما قضية التنفيذ غادي نقول لك جملة وحدة، عدم تنفيذ الأحكام يفقد الثقة في القضاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق الاستقلالي.

السيد عثمان.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، من خلال ما تقدمتم به في معرض جوابكم، أن الوزارة عملت أيضا على مجموعة من البرامج تهدف إلى تحديث الإدارة وإرساء محكم، أو إرساء محكمة رقمية بشكل متكامل، لكن هذه الأخيرة مازالت تواجه العديد من الإكراهات والتحديات التي تواجه خروجها لحيز الوجود.

فتعميم البرنامج أو البرامج المعلوماتية على جميع محاكم المملكة وتغطيتها لمجمل المساطر القضائية وتقوية الخدمات القضائية المقدمة عن بعد، يعتبر رهانا قويا لتطوير القضاء بكل مكوناته، وإنشاء نظام قضائي مستقل ومنتج وحديث وشفاف.

وبالرجوع إلى الواقع، نجد أن جهاز العدالة بالمغرب لم يصل بعد إلى استعمال الرقمنة بشكل معمم، علما أن هناك نوع من التباين بين مؤسسات الجهاز القضائي، فمثلا نجد أن محكمة النقض وبعض المحاكم الأخرى المتخصصة، وكذلك بعض المحاكم العادية تتوفر على العديد من الخدمات عبر وسائل تكنولوجيا حديثة ومتطورة، في حين تفتقر محاكم أخرى لهذه الوسائل بسبب ضعف البنية التحتية التي لا تستجيب لإدخال الرقمنة.

وفي هذا الإطار، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لابد أن نسجل أهمية تبني الرقمنة في مجال العدالة والانتقال من قضاء تقليدي إلى قضاء رقمي، كمرحلة جديدة لمواجهة كل الصعاب المادية، حيث إن الحضور الشخصي فيه هدر للوقت والجهد وارتفاع تكلفة السفر في بعض الأحيان، بالإضافة إلى الاحتكاك بالموظفين قد ينتج عن سلوكيات أو سلوكيات منافية لسير العدالة.

إلا أن هذا التحول تواجهه جملة من التحديات والإكراهات يمكن إجمالها في اصطدام بعدم الإلمام، ناهيك عن الصعوبات التي تفرضها المساطر القضائية الخاصة في المحاكم أو في المحاكمة الجنائية وغير الجنائية، كالصلاح في بعض القضايا والتواجبية وقناعة القاضي، إلى آخره.

كما أن شريحة واسعة من المغاربة لا تحسن التعامل مع وسائل التكنولوجيا لتتمكن من التفاعل مع الإدارة والمحاكم، إذ حيث لازال التخوف قائما من التعامل بهذه الوسائل التكنولوجية، وخاصة مع القضاء لما تتضمن ملفات المتقاضين من أسرار تتعلق بمعطيات شخصية رغم وجود نصوص تحمل المعطيات الشخصية.

لذا، فإن الإدارة القضائية اليوم هي مطالبة أيضا بالعمل على الرفع من كفاءات ومهارات الموارد البشرية، بما يسهل عملية استعمال المعلومات في إطار العمل اليومي للإدارة القضائية، ودفع مختلف التحولات الجديدة بما يضمن الحفاظ على مستوى عالي من الإنتاجية

وتحمل المسؤولية والاستمرارية في تحسين الأداء والخدمات المقدمة لمختلف المرتفقين.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر للسؤال السادس والأخير الموجه لقطاع العدل، موضوعه " دور القضاء التجاري في تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية"، والكلمة في هذا الإطار لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاوالات المغرب.

السي محمد عموري، تفضل.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات المتخذة لجعل القضاء التجاري يلعب دوره في حماية وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

إلى سمحتي، السيد المستشار، عندنا مشكل في القضاء التجاري، عندنا مشكل كبير.

أولا، الآن تطورت وسائل العمل في التعامل التجاري في العالم، خصنا نتطور وحتى احنا معها، جميع دابا الشركات الكبرى أش كتدير؟ كتجي كتدير واحد التعاقد وكتقول ليك في حالة وجود نزاع يعود الاختصاص إلى غرفة التجارة والصناعة بباريس، وسيرويحكمو عليك في باريس بـ 60 مليار و70 مليار، هاذوك بعدا كيعرفو غير الملايير ما كيعرفوش كاع الملايين، عندنا مشكل كبير دابا الآن كناقشوعلى واحد محكمة التحكيم في الدار البيضاء تكون دولية، لأن عندنا العلاقات مع إفريقيا وعندنا معها المشكل.

ثانيا، أنه الموضوع اللي كاين خص يتعاد النظر كيفاش تشتغل المحاكم التجارية، بحيث المحاكم التجارية خصها كلها تكون عن بعد بواسطة محامون عن بعد، يصيفط الملف، يجيب الملف بلا ما يتنقل.

المسألة الثانية الأخرى قلنا خص نعيدو النظر في صعوبات المقابلة

داخلها، عبر إقرار التوازن الموضوعي بين حقوق الأجراء وأرباب العمل.
السيد الوزير المحترم،

لابد من العمل على إصلاح المحاكم التجارية ببلادنا، من أجل تحقيق النجاعة القضائية، كما ندعو إلى الرفع من عدد المحاكم، وخاصة محاكم الاستئناف التجارية لتوازي على الأقل عدد جهات المملكة مع مراعاة خصوصيات بعض الجهات التي تعرف محاكمها التجارية ضغطا استثنائيا في عدد الملفات.

ولتفادي عرقلة المساطر القضائية للسير العادي للمقاولات، لابد من العمل على تبسيط المساطر والإجراءات القضائية، بما يساهم من تقليص الأجال وتسريع إجراءات البت في القضايا، نظرا للطابع الاستعجالي للمعاملات التجارية، إذ حسب تقرير زيادة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي لسنة 2020، يستغرق حل النزاع التجاري في المغرب 580 يوما في المتوسط، بالإضافة إلى العمل على تسريع وثيرة تنفيذ الأحكام القضائية والتسريع بإخراج قانون العقوبات البديلة.

وأخيرا، ينبغي تشجيع الوساطة والتحكيم كوسائل بديلة لحل النزاعات، من أجل تخفيف العبء على المحاكم وتسريع حل النزاعات عندما يكون ذلك ممكنا.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

توضيح بسيط.

الله يجيبنا في الصواب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الوزير، وتنشركم، السيد وزير العدل، على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة المباركة.

وننتقل للسؤال الآتي الأول الموجه لقطاع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وموضوعه "قطاع ترحيل الخدمات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي علي.

والقوانين المنظمة، نقول ليك بصراحة أنا هاذ الموضوع مازال ما فتحتو غنفتحو العام الجاي، لأن هاذ العام غنركز على (l'informatisation) ولا أش تتسموها؟ رقمنا المحاكم، "أتمتة المحاكم" كيف ما تيقولو الخليجين، حيث نكمل هاذ المسألة نفكرو، أما المحكمة التجارية خصها يتعاد فيها النظر كلها، وكنت جلست مع (les banques)، مع الأبنك وقلت لهم خصكم تفكرو أشنو هي المشاكل اللي كاينة، عاد خصنا نجلسو مع المحامين، عاد خصنا نجلسو مع القضاة باش نشوفو واحد التصور باش نعيدو النظر فهاذ القضية ديال مدونة التجارة، مدونة التجارة خصها هي...

شوف، نكون واضح أنا فالحكومة خصنا نكونوا واضحين من معرفلي العملية التجارية في المغرب قانون التجارة، خص يتعاد فيه النظر ما بقاش مقبول، لأنه إلى بقيتوساكتين غادي نمشي نقول شي حاجة أكثر منها اللهم خليونى هنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

تنشركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

لا يمكن أن يختلف اثنان على أن القضاء يلعب دورا هاما في تنمية وتطور المقاولات وتشجيع الاستثمارات، سواء الداخلية أو الأجنبية، وبالتالي فهو يعتبر المناخ الملائم للنمو والاستثمار، حيث أن المستثمر ومهما كانت المبادرات التشجيعية المنصوص عليها في التشريعات والأنظمة، فإنه لن يبادر للاستثمار في أي بلد إلا إذا تحقق وجود قضاء مستقل فعال وحريص على التطبيق السليم للنصوص القانونية في حالة نشوب نزاع.

السيد الوزير،

تزر محاكمنا التجارية بكفاءات يجب مواكبتها ودعمها عن طريق التكوين والتكوين المستمر، خاصة القضاة الجدد في قانون الأعمال وكذا الأطر الإدارية الموكل إليها الإشراف على المسطرة، خاصة جهاز "السانديك".

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على استعداد لإبرام شراكة مع وزارتك في هذا المجال، ولابد من الاستشهاد هنا بما جاءت به الرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة، حيث أشار فيها جلالتة إلى تكريس مقارنة تخرج القاضي من الأدوار الكلاسيكية إلى أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتضمن تحقيق أمن المقاولات والسلم الاجتماعي

ونبغى نخبركم بأنه في هاذ الدخول الجامعي مختلف الجامعات في المغرب حلت شعب جديدة في مجال الرقمنة، في مجال البرمجيات، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، وعندو واحد الإقبال كبير ديال الشباب لما له من آفاق مهمة.

المجهودات أيضا اللي تنديرو باش نزيدو تطورو المغرب في هاذ مجال ترحيل الخدمات، هو التعريف بمؤهلات بلادنا، ففي شهر ماي اللي فات كان في مدينة مراكش معرض (GITEX AFRICA) أفريقيا اللي جاء لو أكثر من 32.000 شخص من أكثر من 120 دولة، جاو يتعرفو على مؤهلات بلادنا، وفي شهر ماي المقبل، إن شاء الله، غتعدد النسخة الثانية اللي غادي تكون عندها إقبال أكبر، إن شاء الله، باش نعرفو هاذ المجهودات، وأيضا بغينا هاذ مجال ترحيل الخدمات يكون عندو قيمة مضافة كبيرة، بغينا الرقمنة، بغينا الذكاء الاصطناعي، بغينا أحدث التكنولوجيات اللي تكون من المغرب من أجل العالم، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن التعقيب للفريق المحترم.

السي علي، تفضلوا.

المستشار السيد علي الفيلاي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة.

السادة المستشارون المحترمون،

إنه من نافلة القول الإشارة إلى كون قطاع ترحيل الخدمات قطاع مهم وواعد، من شأنه أن يعمل على خلق دينامية اقتصادية جديدة، ذلك أن مذكرة التفاهم التي جرى توقيعها بين الوزارة، التي تشرفون على إدارتها، ومجموعة من المستثمرين الأجانب تشير أنها ستمكن من تشغيل وتوفير آلاف فرص الشغل جديدة في عدد من جهات المملكة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذه المبادرة التي أقدمت عليها الحكومة من خلال وزارتكم، تعكس الرغبة الأكيدة في تعزيز دينامية الاستثمار، وذلك تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، التي تضع الاستثمار المنتج رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وترسيخ المغرب في القطاعات الواعدة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الفريق الاستقلالي نعي تمام الوعي أن هذا المشروع الاستثماري الجديد يندرج في إطار جعل المغرب أحد البلدان الأكثر تنافسية في المنطقة في هذا المجال، كما أننا في الفريق الاستقلالي نستشعر أهمية الرقمنة بالمغرب والتزام الحكومة والفاعلين الرئيسيين في اقتصاد الرقمنة على المستويين الوطني والدولي تجاه هذا القطاع.

المستشار السيد علي الفيلاي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز الاستثمار في مجال ترحيل الخدمات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة غيتة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنبغي نشكر السيد المستشار على الاهتمام ديالو بموضوع القطاع ديال ترحيل الخدمات، هذا قطاع مهم في بلادنا تيووظف أكثر من 130 ألف شخص، خصوصا الشباب في مختلف جهات المملكة، والتصدير ديالو أكثر من 15.7 مليار ديال الدرهم سنويا ديال التصدير.

نبغي أيضا نعطيكم على أنه المغرب حرز واحد التقدم مهم في هاذ المجال، فقبل كان هو الثالث عندو مركز ثالث إفريقيا، اليوم طلع للمركز الثاني إفريقيا تنفتخرو بهاذ التقدم، أيضا على المستوى العالمي هو تقدم بـ 12 مركزا عالميا في غضون هاذ السنتين اللي دازو باش وصل للمركز 28 عالميا، وهذا تقدم مهم في هاذ المجال.

من أهم الأشياء اللي تتجلب المستثمرين لبلادنا في هاذ المجال هو أنه الحكومة تدعم المستثمرين في هاذ المجال وتتواكهم، عندنا أيضا بنية تحتية مهمة فبنية المواصلات مهمة اللي عندنا في هاذ المجال، بالإضافة إلى (les Parcs Nearshore).

ومن أهم الحاجات اللي تيجلبو المستثمرين اليوم في بلادنا في هاذ المجال هوما الكفاءات الشابة اللي عندنا في المغرب، عندنا شباب متفوق.

ففي مجال الرقمنة مثلا المغرب تيكون بفضل المجهودات المتتالية أكثر من 13 ألف كفاءة رقمية جديدة في السنة في هاذيك مختلف التكوينات الجامعية وأيضا مختلف (skilling and reskilling) الأشخاص اللي تنعاودولهم التكوين في مجال الرقمنة.

اليوم تنضاعفو المجهودات باش هاذ الأعداد ديال الأشخاص المكونين في مجال الرقمنة يتزادو بشكل كبير.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي أهم التدابير والإجراءات التي تنوون القيام بها من أجل وضع برنامج تطوير وتعزيز كفاءة البنيات التحتية في خدمات شبكة الأنترنت عالي السرعة بهذه المناطق؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع لفريق الأصاله والمعاصرة.
تفضلوا السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير والإجراءات المتخذة لتغطية المناطق السكنية بالعالم القروي بشبكة الأنترنت؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

إذن السؤال الموالي في نفس الموضوع للفريق الحركي.

السي نبيل اليزيدي، تفضل.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعد تعزيز وتعميم ربط المناطق القروية والجبليّة بشبكة الأنترنت إحدى المداخل الأساسية لإصلاح إداري شمولي لهذه المناطق، فماذا فعلتم وماذا أنتم فاعلون، السيدة الوزيرة، لتحقيق هذا الرهان الاستراتيجي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

تفضلوا للمنصة إذا بغيتو السيدة الوزيرة.

إننا نثمن هذه المبادرة التي تتقدم بكيفية فعالة للغاية مع كافة القطاعات الحكومية الأخرى لتطوير هذا النشاط بالمغرب.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما سبق وأن أسلفت، أن هذه المبادرة تأتي انسجاما مع سعي المغرب إلى تعزيز دينامية الاستثمار، تماشيا مع الرؤية السامية لجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، بالتزام المملكة المغربية تجاه إفريقيا، وهو ما يدل على طموح شركائنا لمساندة الزبناء على مواجهة تحديات التحول الرقمي بالمملكة وبإفريقيا على العموم، كما سيمكن هذا الجهد من تطوير المواهب المغربية وتصدير خبراتها، وبالتالي المساهمة في إشعاع الرأسمال البشري المغربي وخبراته على الصعيد الدولي، كما أن جل هذه الاتفاقيات المبرمة جاءت لتعزيز مكانة المملكة المغربية كقطب اقتصادي إقليمي وتسرع من دينامية التحول الرقمي لبلدنا.

كما أنها تعكس رغبة الوزارة التي تشرفون على إدارتها في مواكبة التطور الذي تشهده الكفاءات، بما يلبي احتياجات السوق الرقمية الدولية، وضعف فرص تشغيل الشباب وإدماجهم في الدينامية السوسيواقتصادية ببلادنا.

إنه بالرغم من المجهودات الواضحة المبذولة في هذا الشأن، فإن مجال ترحيل الخدمات في بلادنا يبقى عرضة لمجموعة من التحديات التي نوجزها في الجاني التنافسي، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من الوجهات الدولية التي تنافس بلادنا في هذا المجال، نذكر على الخصوص تونس وبعض دول جنوب الصحراء.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نواصل مع الأسئلة المتعلقة بضعف شبكة الأنترنت بالعالم القروي والجبلي والمناطق السكنية النائية، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

تفضل مولاي مصطفى.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعاني سكان المناطق النائية بالعديد من مدن وأقاليم المملكة من ضعف التغطية في خدمات شبكة الأنترنت عالي السرعة، لاسيما وأن الولوج لهذه التكنولوجيا أصبح من ضروريات الحياة اليومية.

المواصلات (l'ANRT) فكيفما كتعرفو كايين المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا، اللي كان في 2018، وغادي يتسالي في سنة 2023.

ففي سنة 2018، تم جرد 10.740 منطقة اللي هي إما ما فيهاش التغطية، ولا فيها التغطية قليلة، لحد الآن تم التغطية ديال 97% ديال هاذ المناطق ولت فيها التغطية، وهذا عمل جبار لأن هاذ المناطق اللي ما فيهاش التغطية اليوم هي مناطق نائية، مناطق قروية، كايين تضاريس جغرافية اللي كتصعب، باش ديك (la station de base) بعد المرات باش تطلها للمنطقة، بعد المرات باش كتغطي هنا فاللوراني ديال الجبل ما كتغطيهمش، ولكن كايين عمل جبار باش يتغطاوا هاذ المناطق.

كيفما فهاذ الأشهر اللي فاتت قمنا بواحد العمل ديال جرد المناطق اللي مازال خصهم التغطية، احنا واعيين باللي عدد المناطق اليوم في المغرب يمكن ما تجردوش في 2018، مازال خصهم التغطية، وتندشكر البرلمانين لا من الغرفة الأولى، مجلس النواب، ولا مجلس المستشارون اللي جلسو معانا، وتراسلو معانا، واستقبلت عدد منهم مهم، وصيفطو لنا إحداثيات دقيقة ديال هاذ المناطق اللي خصهم التغطية، تندشكرهم.

اليوم درنا الجرد ديال هاذ المناطق في انتظار غادي يتم إطلاق، إن شاء الله، البرنامج (PNHD2) باش يتم التغطية ديال هاذ المناطق، وغادي يبقى الجرد مستمر بطريقة مستمرة أنه دائما مناطق اللي تعرفنا عليها جديدة نقدرو ندخلو.

أيضا واحد الموضوع اللي تشاركوه معنا السيدات، السادة النواب والسادة المستشارون، هو قالولنا بلي كايين عدد ديال الطرق اللي ما فيهمش التغطية، وهذا يمكن يطرح مشكل، لأن يمكن الله يستر توقع حادثة سير تيمكن.. وما كاييناش التغطية، فالיום غادي نطلقو قريبا إن شاء الله، واحد (les tests) غادي يدوزو على 40 ألف طريق وطنية جهوية إقليمية، اللي غادي يتم أكثر من 40 ألف كيلومتر، اللي غادي يدوز كيلومتر بكيلومتر بلاصة، بلاصة باش نعرفو اشنو هوما المناطق بالضبط اللي خصهم التغطية باش يتم التغطية ديالهم.

كايين أيضا التغطية عن طريق الأقمار الاصطناعية، فالتغطية بالإنترنت تبيخصها توصل للمناطق باش تكون (la station de base)، (la station de base) تبيخصها الحفير، ودوز السلك وداك الشي، فكايين شي مناطق اللي تتكون شوية صعبة التضاريس ديالها ما تنقدرش توصل لها التغطية الأرضية، فكايينة مبادرة ديال الأقمار الاصطناعية، وعن طريق (FSU²)، صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات، فكايينة إعانة كتحدد في 50% ديال قيمة الاشتراك، 2500، وهذه إعانة أي واحد يستافذ منها، كاع هاذ المناطق اللي عندهم، ولا شي واحد اللي عندو التغطية ناقصة فشي بلاصة يمكن لو يطلب هاذ التغطية عن طريق الأقمار الاصطناعية، والدولة كتساعدو بـ 50% فهاذ التغطية،

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تندشكركم على هذا الاهتمام ديالكم بهاذ موضوع الأنترنت، من أكثر الأسئلة اللي تيجيوني في قبة البرلمان لا في الغرفة الأولى ولا في الغرفة الثانية على مجال الاتصالات، على مجال تغطية الأنترنت، وهاذ الشي تبدل، المغرب اليوم ماشي في واحد الموجة ديال الرقمنة تنرقمو الإدارة، تنرقمو التعليم، الصحة، الخدمات الإدارية، والمغاربة اليوم ولاوتيشوفو الولوج للأنترنت كخدمة أساسية، ولاوتيشوفوه بحال الماء والضوء، خدمة أساسية ما يمكنش ما يتصوروش راسهم ما تكونش عندهم، وتنفهمهم بأن الأنترنت مهم.

نبيغى نقول لكم أنه المغرب اليوم عندو وحدة ديال المراكز الثلاثة الأولى في إفريقيا في مجال الأنترنت، واحنا مازال خدامين باش نحسنو هاذ الشي، والاهتمام بهذه التغطية هو مستمر.

نبيغى نقول لكم مثلا على المجهودات اللي دارت من بعد الزلزال، الزلزال المؤلم اللي أصاب بلادنا، فمنين ضرب الزلزال واحد العدد ديال الوحدات الأساسية، (les stations de base) طاحول لأن الضو مشا عليهم فهو ما طاحو ووقفت التغطية على عدد ديال المناطق، وهذا مشكل لأن ديك المناطق محتاجين التغطية، ففي أقل من 12 ساعة 95% ديال ديك (les stations de base) رجعو خدامين ورجعت التغطية لديك المناطق، أقل من 12 ساعة 95% ديال ديك (les stations de base) رجعو، كيفاش هاذ الشي؟ هو أنه تم توفير وحدات ديال التوليد الكهربائي لديك المناطق، وهذا عمل جبار وعمل كبير لأن ديك المولدات كبيرة وهاذو مناطق نائية وصعبة الولوج.

كايين أيضا على أنه من بعد 36 ساعة، كايين أيضا وحدات متنقلة اللي تدارت قرب المستشفيات الميدانية العسكرية اللي كانو، فتوفرو لهم وحدات متنقلة باش يكون عندهم تغطية.

أيضا 36 ساعة من بعد حدوث الزلزال كان ساعة ديال المكالمات المجانية لكاع الناس اللي كانو في المناطق المنكوبة.

أسبوع من بعد كانت ساعة أخرى مجانية ديال المكالمات اللي توفرت لهاذ الناس اللي في هذه المنطقة، لاش؟ باش يقدر يتصلو بالعائلات ديالهم، بالأصدقاء ديالهم، باش يقدر يتواصلو مع فرق الإنقاذ وفرق المساعدة.

أعطيتكم على المجهودات اللي تدارو ما بعد الزلزال، ولكن راه المجهودات مستمرة دائما فكايين المخطط (PNHD1¹).. كايين واحد العدد ديال المجهودات اللي تنديروها من خلال الوكالة الوطنية لتقنين

² Fonds du Service Universel des Télécommunications

¹ Plan National du Haut et très haut Débit

الخامس للأنترنت، والربط المباشر بالأقمار الاصطناعية، هاته التقنية التي يمكن اللجوء إليها لربط المناطق النائية وتفادي كذلك الانقطاعات المتكررة للشبكة وضعفها أحيانا، بالتزامن مع سوء الأحوال الجوية وغيرها من العوامل التي تحول دون الاستغلال الأمثل لهذه الخدمة، إذ أنه من الضروري اليوم أن تفتح بلادنا على هذا التطور التكنولوجي في مجال التغطية بالأنترنت، خاصة وأنا مقبلون على تنظيم كأس إفريقيا وكأس العالم لكرة القدم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ندرك تماما داخل فريق التجمع الوطني للأحرار حجم التحديات المطروحة فيما يخص ربط المناطق النائية بشبكات الأنترنت وتقوية هذه الشبكة وتطويرها ببعض المناطق الأخرى، إلا أننا واثقون من أن الحكومة ستنجح في تجاوز هذه التحديات، وستوفر خدمة تليق بحجم المتطلبات الرقمية المتغيرة للمواطنين وللإدارة على حد سواء.

والسلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى فريق الأصاله والمعاصرة في إطار التعقيب.

السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المربط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على توضيحاتكم القيمة وعلى المعطيات الواضحة.

ما نريد أن نلفت انتباهكم إليه كما تعلمون، السيدة الوزيرة المحترمة، هو الأهمية الكبرى التي بات يحتلها الأنترنت في وقتنا الحالي، إذ لم تعد مقتصرة على الاستعمال المهني والإداري فقط، بل صارت نافذة حقيقية على العالم، وإن كنا فعلا نسعى إلى تطوير الإدارة ورقمنتها—وهذا هو هدف الحكومة—فيجب علينا تعميم تغطية جميع التراب الوطني بشبكة الأنترنت وبصبيب عالي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نثمن عاليا الجهود التي تقومون بها في هذا المجال، والتي حققت نتائج جد مهمة، ولكن إنكم اليوم، السيدة الوزيرة المحترمة، مطالبون بالعمل أكثر على تتبع هذه الأوراش التي تفتحونها في هذا الاتجاه.

فالشكايات التي نلقاها بشكل مستمر من ساكنة العالم القروي، تؤكد أننا لازلنا بعيدين عن تحقيق المراد أو الهدف، وتوفير الأنترنت لساكنة العالم القروي والمناطق النائية بالجودة المطلوبة، مما يعيق

فاليوم استافد حوالي 2300 موقع، وعندنا فين مازال نقبلو حتى لـ 4000 موقع في السنة، فهذه كلها مجهودات.

تنحس بيكم، تنحس فاش كنجي البرلمان وتيعبرولي الناس، كنحس بهم، حيث عارفة هذا موضوع مهم، عارفة بلي الساكنة تنحس بالأهمية ديالهم، احنا خدامين فيه، مستمرين فيه، وإن شاء الله مازال تنحس بالتغطية ديال الأنترنت فيبلادنا، إن شاء الله، راه احنا حرزنا أشواطا كبيرة، ومازال إن شاء نحرزو أشواطا أخرى في المستقبل، إن شاء الله، راه الجهود مستمرة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، شكرا السيدة الوزير المحترمة، على الجواب.

وفي إطار التعقيب، أعطي الكلمة بالترتيب لفريق التجمع الوطني للأحرار، الأصاله والمعاصرة ثم الفريق الحركي.

نبدو بفريق التجمع الوطني للأحرار.

مولاي المصطفى، تفضل.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تابعنا بإمعان مضمون جوابكم الذي يعكسك المجهود الكبير للحكومة، في سبيل تمكين جل المناطق النائية بتراب المملكة من الاستفادة من خدمات التغطية بشبكة الأنترنت كباقي المناطق الأخرى، وخاصة تلك المتواجدة بالمجال الحضري، تكريسا لمبدأ العدالة المجالية، وهو مجهود مهم تم بذله في وقت وجيز، تزيلا للمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا 2018-2023، إلا أن هناك مناطق جبلية لازالت إما تفتقر إلى التغطية السلكية واللاسلكية أو تحتاج إلى تعزيز التغطية المتوفرة فيها أو في حاجة إلى التغطية بشبكات الجيل الرابع من الأنترنت.

لا تخفى عليكم أهمية الأنترنت بالنسبة لساكنة المناطق النائية والإدارات العمومية أيضا المتواجدة بها، خاصة وأن العديد من الخدمات الموجهة للمواطن أصبحت مرقمنة كخدمة التسجيل بالسجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان وخدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وغيرها من الخدمات التي تندرج في إطار تنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

ناهيك عن الأهمية القصوى لهذه الخدمة في مجالي التعليم والتكوين، إذ لا سبيل اليوم لإنجاح ورش رقمنة الإدارة إلا بوجود خدمات رقمية وبنية تحتية رقمية معقدة وتوفر خدمات سريعة بالفعالية والنجاعة المطلوبتين، وخاصة خدمة شبكة الأنترنت التي تعرف تطورا متسارعا على المستوى العالمي من قبيل تقنية الجيل

انعدام الثقافة المعلوماتية، حيث الإدارة الرقمية تقف أو تثقل كاهل المواطن في هذه المناطق، ما دام أن الشبكات الموجودة تقف حدودها عند تقديم الطلب دون إمكانية سحب الوثائق المرجوة التي تفرض على المواطن الانتقال إلى المدينة للحصول عليها.

ما أريد أن أقوله، السيدة الوزيرة، أن القرية والجبل في المغرب هي 13.5 مليون نسمة، أي 40% من ساكنة المغرب، هي 70% من الموارد المائية، هي 1282 جماعة أي 85% من الجماعات الترابية، هي 43% من ثروات المغرب، مقابل كل هذا تتمتع هاذ الفئة ديال المواطنين بـ 20% من الموظفين فقط وبنية تحتية جد ضعيفة.

الحكومة، السيدة الوزيرة، عندما تم تنصيبها رفعت رهان رقمنة الإدارة، واليوم وبعد مرور أكثر من سنتين على تواجد الحكومة، لا نجد تجسيدا فعليا لهذه الرقمنة في العالم القروي والجبال، واليوم أصبح ضروريا على الحكومة وعلى دفة سفينة الحكومة أن تتجه نحو هذه المناطق، قصد تدعيم البنية التحتية لتحقيق العدالة الرقمية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التفاعل مع تعقيبات الفرق المحترمة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أشكر السادة المستشارون اللي ذكرو بالأهمية ديال الرقمنة، وتنظن أن أهمية الرقمنة أنا واعية بها، عارفة بأهمية الرقمنة.

نشير أن سيدنا قال بأن الرقمنة خصها تكون رافعة لتحول سوسيو اقتصادي، هضر على رقمنة الإدارة باش تسهل الولوج ما يقاش يحتاجو يتنقلو للمدينة ولا الرباط، هضر على الرقمنة خصها تكون تتسهل، كايين بصح مناطق جبلية وقروية اللي ما عندهمش التغطية، ولكن ما يمكن لناش نقولو على أنه المناطق الجبلية والقروية كلها ما عندهاش التغطية، راه مناطق كثيرة في الدواوير في القرية في الجبل عندهم التغطية.

بصح، خصنا نحسنو وبصح كايين شي دواوير ناقصة، ولكن ما نقدروش نقولو على أنه العالم القروي كله ما عندوش، كايين.

خصنا نسرعو، السيد المستشار غادي يعطي تتبع أكثر، عاد أنه السيد المدير العام تنشوفو كل أسبوع على الأقل مرة، بعض المرات تنشوفو ثلاثة، كلكم شحال ديال المستشارون وشحال من سيد نائب اللي استقبلتوه وفهمنا هذا ديالو، الإنجاز ديال هاذ المشاريع تيخصو وقت لأن كايين جرد ديال هاذ المشاريع اللي.. كايين مخطط جديد اللي غادي ينطلق، إن شاء الله، فالتتبع كايين، الوعي كايين، رقمنة الإدارة

ويزيد في حدة واقع الحالة الراهنة، ويطرح صعوبات جمة في تنزيل الإدارة الإلكترونية، بل ويؤثر الأمر على جودة الولوج للخدمات الأساسية، وهو ما يجعل عددا كبيرا من الدواوير بمختلف الأقاليم تعيش معاناة كبيرة مع ضعف صبيب الأنترنت أو انعدامه في بعض الأحيان، مثلا كدواوير الدقيوقيين والشروف والزواية العليا والسفلى ودواوير العيون والغفافة في جماعة مولاي بوشتي بإقليم تاونات.

في الختام، نرجو منكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بذل مجهودات أكثر في هذا المجال.

صحيح أن المملكة المغربية، كما قلتم، احتلت مراتب متقدمة إفريقيا وعالميا، وهذا يشرفنا جميعا، على مستوى توفير الأنترنت، لكن في نفس الوقت نحن نراهن بشكل كبير على ورش رقمنة الإدارة.

لذا فتعميم التغطية بشبكة الأنترنت هو أولوية قصوى، ويجب تحقيقها في أسرع وقت ممكن، لمواكبة مجموعة الأوراش التي باشرتها الحكومة الموقرة في مختلف القطاعات، وخصوصا العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى تعقيب الفريق الحركي.

السي نبيل.

المستشار السيد نبيل الزبدي:

مما لا شك فيه، السيدة الوزيرة، أن الانتقال الرقمي في الإدارة العمومية المغربية عرف تطورا كبيرا، بفعل توفير مجموعة من المنصات الإلكترونية والتطبيقات من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية والاستفادة من الخدمات العمومية، والأکید أن هذا التطور أثر حتى إيجابيا، وإن كان بشكل محدود، على تصنيف المغرب العالمي، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الأمم المتحدة حول الحكومات الإلكترونية.

ولكن مقابل ذلك، فإن المؤشرات الرسمية المعتمدة لتقييم الإدارة الإلكترونية تقوم على عناصر رقمية انتقائية لا تعكس جودة وفعالية الخدمات الإدارية، وهذا يؤدي إلى تأثيرات جانبية لا تدرك بمنظور المؤشرات الرقمية، بل بمؤشر مدى رضا المرتفق على الخدمة المقدمة.

اليوم، السيدة الوزيرة، يمكن أن نقول بأن الإدارة المغربية تعاني من بيروقراطية رقمية، نتيجة صعوبة الولوج إلى الخدمة الرقمية الناتجة عن التفاوت في تملك التكنولوجيا، وهذا يتجسد بشكل جلي في القرية والجبل المغربيين، حيث تنعدم الأنترنت أو تكون على مستوى ضعيف، حيث الولوج إلى الخدمات الرقمية محدودا إما بسبب الإمكانيات المادية التي تحول دون تملك التكنولوجيا، أو بسبب

عدد ديال المشاريع مهمة وعدد ديال الإدارات في التحول الرقمي ديالها، وهذا عمل كبير وجبار تتقوم به الوزارة، فالحمد لله اليوم وصلنا باش أنه في المغرب كاينة 300 خدمة رقمية عمومية بالنسبة للمواطنين و200 خدمة رقمية عمومية بالنسبة للمقاولات، وهي كلها مجموعة اليوم في بوابة (maroc.ma) جمعناهم لأن المغاربة ماشي كلهم عارفين بهاذ الخدمات الرقمية فجمعناهم في هاذ البوابة (maroc.ma) باش يكونو يعرفوها.

ونعطيك الأمتلة على كيفاش هاذ الخدمات الرقمية العمومية سهلت الحياة ديال المواطنين، فمثلا المحافظة العقارية قبل ما تكون الرقمنة كان المرتفق يحتاج يمشي للمحافظة بمعدل 3.8 فمرة يعني بالمعدل المرتفق باش يحتاج يقضي شي شغال ديالو خصو يمشي 4 مرات للمحافظة يحط الطلب فين وصل، فين مشى، فين جا 4 مرات، من بعد ما ترقرقن هاذ الشي ما بقاش كاع يتنقل نقصنا عليه عبء التنقل.

واليوم المحافظة تتسلم أكثر 1.800.000 شهادة كشهادة الملكية بطريقة إلكترونية 100%، وهذا مثال حي على كيفاش الرقمنة تتسهل المأمورية على المواطن.

كاين أيضا السجل العدلي، قبل كان المواطن يحتاج يمشي للمحكمة فين تخلق فين تزداد، يعني خصو بعض المرات يضرب مئات الكيلومترات باش يمشي للمحكمة فين تزداد باش يطلب السجل العدلي ديالو، اليوم تطلبو عن طريقة إلكترونية تيتسلمو إلكترونيا ولا عن طريق البريد، والخدمة لقات تجاوب كبير في الأشهر الأولى اللي طلقناها مع وزارة العدل أكثر من 600.000 طلب اللي تتعالج عن طريقة إلكترونية.

كاين أيضا المنظومة ديال مسار مع (la CNSS³)، قبل كان المواطن يحتاج يمشي يطلب شهادة ديال التمدن لوليدانو باش يعطيها (la CNSS) باش ياخذ التعويض، هاذ الشي تتوقع فيه أخطاء ويمكن ينسى وخصو يمشي للمدرسة باش يمشي يجيب هذا.. كاي ربط بيبي ما بين منظومة "مسار" ومنظومة (la CNSS) باش المواطن تياخذ التعويضات ديالو بطريقة أوتوماتيكية بلا ما يتنقل، بلا ما يطلب حتى حاجة من المدرسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على الجواب.
تعقيب فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

نشيد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالمجهودات الكبرى التي تبذلها وزاراتكم، سيما في كل ما يتعلق بتسريع التحول الرقمي،

راه جاي جوج أسئلة على رقمنة الإدارة غادي نجاوبكم بشكل مستوفي أكثر.

السيد المستشار حضر على الأقمار الصناعية، الأقمار الاصطناعية مخدمين في المغرب، يمكن خصنا نعرفو بها أكثر لأي واحد يمكن لو يمشي ويطلب الربط بالأقمار الاصطناعية وصندوق (FSU) يعطيه الدعم حتى لـ 50% ديال مصاريف هاذ الدعم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نرحب بالسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

ونمر إلى السؤال الخامس في المحور الثالث، موضوعه "مواكبة مشروع الرقمنة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

الأستاذة سليمة، تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال: عن الإجراءات والتدابير المواكبة لمشروع الرقمنة وجعله رافعة للإصلاح الإداري وتعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنشكر السيدة المستشارة على الاهتمام بهاذ الموضوع ديال رقمنة الإدارة، فصاحب الجلالة الله ينصرو، كما قلت لكم، دعا باش تكون رقمنة الإدارة رافعة باش نوفر للمواطنين خدمات رقمية عمومية سهلة بسيطة، شفافة، وتكون الثقة ما بين المواطن وما بين الإدارة.

النموذج التنموي الجديد كرس هاذ الموضوع، وفهاذ التشكيلة الحكومية كاينة وزارة اللي فيها إصلاح الإدارة مع الانتقال الرقمي لأنه كاينة رؤية على أنه الانتقال الرقمي هو رافعة ومحرك ديال إصلاح الإدارة.

وفي هاذ السياق، فوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تتواكب

³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

ونؤكد في هذا الإطار، وتفاعلا مع جوابكم على الملاحظات التالية:

إن السقف الذي يجب أن نتطلع لبلوغه جميعا فيما يتعلق بتسريع التحول الرقمي هو في الواقع ما ورد في المقرر العام للجنة النموذج التنموي، وكذا ما تضمنه البرنامج الحكومي، فالوثيقة الأولى اعتبرت وضمن بسطها للأوراش التحولية لإطلاق النموذج التنموي الجديد أن الرقمنة مدخل جوهري لا محيد عنه لإحداث هذا التحول، وهو نفس المنحى الذي اتخذته البرنامج الحكومي والذي سجل التأخر الذي تعرفه بلادنا في هذا المجال، داعيا إلى أوراش استعجالية لتسريع أوراش الرقمنة الجارية.

لماذا التذكير اليوم بهذه المرجعيات وبهذه النصوص الحاسمة؟ لأننا وبالقدر الذي نعتر بالديناميات التي أحدثتها القطاع في السنتين الماضيتين، فإننا نرى أن مجهودا أكبر وانخراط أقوى يجب أن يتم من طرف العديد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية التي يبدو أن بعضها لم تدرك بعض الرهانات التنموية الكبرى المرتبطة بإنجاح التحول الرقمي.

من نافل القول التأكيد اليوم على أن الإدارة الإلكترونية لم تعد ترفا ولا أمرا ثانويا كما قد يحسبه البعض، بل إن إصلاحا عميقا للجهاز الإداري والذي شكل مطلبا تاريخيا للعديد من الأحزاب والنقابات الوطنية أصبح يتوقف وجوبا على رقمنة شاملة وشفافة للإدارة.

لذلك، فهذه المسؤولية هي مسؤولية القطاعات والمؤسسات العمومية التي يتعين عليها الانتقال ودون إبطاء إلى الرقمنة، كي تتمكن الإدارة من لعب أدوارها كما ينبغي بشكل فعال وفي جميع المجالات.

إن التحول الرقمي ليس إجراء تقني، بل هو في العمق تحول ثقافي يحمل في طياته قيم وأفكار الحدثة والتحديث، ما لم نتعاطى معهم بهذا الأفق الفكري العميق فسيظل حلما بعيد المنال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيدة الوزيرة في حدود ما تبقى من الوقت.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

نبغي نقول لكم على أنه القطاعات اليوم كلهم مهتمين بهذا المجال، ما كايينش شي قطاع ولا شي وزير معنا في الحكومة اليوم اللي ما تهتمش بهاذ الميدان ديال الرقمنة وواقف عليه بيدو، كلشي مهتم بهاذ المجال والمسيرة كايينة، عمل كبير وجبار اللي كما قلتي تحول ثقافي مهم،

والحكومة كلها خدامة فيه والقطاعات كلهم خدامين فيه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نمر إلى السؤال السادس، موضوعه "استراتيجية الحكومة لتشجيع الذكاء الاصطناعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

الأستاذة جلييلة، تفضلي.

المستشارة السيدة جلييلة مرسل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة.

عرفت بلادنا طفرة نوعية في مجال الذكاء الاصطناعي، معززة بتكنولوجيا متطورة في عدة مجالات.

السيدة الوزيرة المحترمة.

ما هي إستراتيجية الحكومة لتشجيع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الجواب السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنشكر السيدة المستشارة على الاهتمام بهذا الميدان ديال الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي هو واحد التكنولوجيا قوية جدا، اللي يمكن لها تكون رافعة للنمو السوسيو اقتصادي اللي يمكن نخدموها في مجال الصحة، نخدموها في مجال التعليم، يمكن نخدموها في الإدارة باش هذا.. تكنولوجيا جديدة، كبيرة وقوية، جديدة اللي كايينة فهاذ..

المغرب، احنا خدامين علاش باش نستافدومنها في مختلف المجالات، فمثلا خدمنا مع الجامعات باش على أنه عدد الناس، الشباب اللي مكونين فمجال الذكاء الاصطناعي يزيد، لأن هو هاذ الذكاء الاصطناعي هو اقتصاد معرفة، فأهم حاجة هو خصهم يكونو الكفاءات، فهاذ الدخول الجامعي تحلو عدد ديال الشعب جديدة فمجال الذكاء الاصطناعي في مختلف الجامعات المغربية.

كاين أيضا عدد ديال الشركات الناشئة فالمغرب اللي تنتشط فهاذ

من طبيعة الحال، احنا شفنا كيفاش بلادنا يعني اعتمدت على الرقمنة أساسا في مجموعة ديال الأوراش، منها ورش الحماية الاجتماعية، يعني برنامج دعم السكن وكذلك فالمجال الاقتصادي من خلال برنامج "فرصة" الذي أبان عن فعاليته من خلال استفادة أكثر من عشرة آلاف شاب وشابة ممن تقدموا بطلباتهم عبر منصات إلكترونية، مما يضفي الشفافية والفعالية، بالإضافة إلى تحقيق نوع من العدالة المجالية بالنسبة للمستفيدين.

هذا، ونحني جهود الحكومة أيضا لتطوير الإدارة المغربية من إدارة كلاسيكية إلى إدارة تواكب التحول الرقمي العالمي، بعد إتاحة العديد من التطبيقات والبوابات الإلكترونية لتيسير الحصول على الوثائق الإدارية والاستفادة من الخدمات العمومية الأساسية.

لكن، السيدة الوزيرة، رغم كل المكاسب النوعية، هناك مجموعة من التحديات القائمة والتي على رأسها تطوير المهارات والخبرات المغربية في مجال الذكاء الاصطناعي وزيادة الاستثمار فيها فيما يتعلق بتشجيع البحث العلمي والابتكار.

أيضا، الحرص على تحقيق العدالة الرقمية بالنسبة للفئات الهشة عبر العمل على تقليص الفجوة الرقمية، وأقصد المعدات المعلوماتية وتغطية شبكات الأنترنت والصبيب.

ضمان البيئة التشريعية والتنظيمية الملائمة للتوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي وضمان السيادة الرقمية والأمن السيبراني، حيث لا بد أن نشير في هذا الإطار إلى ضرورة سن استراتيجية محكمة لتأطير وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلوا السيدة الوزيرة في إطار التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كيف ما قلت لكم في مجال المهارات فاحنا أطلقنا مع عدد من الجامعات عدد من الشعب جديدة في مجال الذكاء الاصطناعي اليوم، لأن واعيين هي أهم حاجة، والمغرب عندو عدد ديال المراكز متخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي في مختلف جامعات المملكة.

الاستعمال الآمن، احنا صادقنا على الاتفاقية ديال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والبارح واليوم راه كايينة ندوة لتدارس هاذ المجال، لأن هذا خصويكون الاستعمال الآمن ديال الذكاء الاصطناعي، احنا واعيين بهذا الموضوع.

المجال، واحنا تندعموهم عن طريق المواكبة، الحكومة كتدعمهم بالتمويل في مختلف المجالات، فغير ف (technoPark) ديال كازا، على سبيل المثال، كايينة أكثر من 70 شركة ناشئة تتنشط فمجال الذكاء الاصطناعي.

فمجال الإدارة أيضا في مختلف الإدارات اليوم كيمتو بمجال الذكاء الاصطناعي باش يعاونهم يتاخذو قرارات أدق وأفضل، كيف على أنها كتعاونهم باش يعطيو خدمات عمومية أفضل.

في مجال ترحيل الخدمات، نهضر لكم على مجال ترحيل الخدمات فالسؤال الأول، احنا اليوم خدامين باش نرجعو ترحيل خدمات ذات قيمة مضافة، بغينا نرحلو، وكايينة اليوم بدينا على أنه ومازال بغينا نزيدو فهاذ الاتجاه على أنه المغرب يبدأ يرحل خدمات الذكاء الاصطناعي على أنه يكون ذكاء اصطناعي مطور فبلادنا للأسواق عالمية.

أيضا، الذكاء الاصطناعي كما قلت لكم تكنولوجيا قوية، وباش أننا نستافدو منها وباش أنه تكون في خدمة المجتمع والمواطن، فالمغرب انخرط في مارس 2022، فالتوصية ديال منظمة اليونسكو المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وغير البارح واليوم راه لجنة وطنية منعقدة باش يتدارسو واحد التوصيات على كيفاش نستافدو من إيجابيات الذكاء الاصطناعي وكيفاش يكون الاستعمال ديالو كيحترم الأخلاقيات الضرورية فهاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

التعقيب للفريق المحترم، الأستاذة جلييلة تفضلي.

المستشارة السيدة جلييلة مرسل:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

أود فقط أن أشير إلى أن الذكاء الاصطناعي قد بات اليوم حديث الأوساط السياسية والاقتصادية فالعالم، وعندنا قناعة راسخة من كون الرقمنة والذكاء الاصطناعي أصبحا واقعا ومقياسا لتطور الدول والمجتمعات.

واحنا الحمد لله فالمغرب وبفضل النظرة الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك، بلادنا بدأت كتمشي بخطى ثابتة من أجل الارتقاء بالأداء الحكومي والانضمام للاقتصادات الرائدة التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي.

فبالإضافة إلى البعد الرقمي في النموذج التنموي، انخرطت المملكة في مجموعة من الاستراتيجيات الهامة غايتها تحسين الكفاءة في مختلف المجالات ورفع الأداء وتحقيق التوافق بين التكنولوجيا والموارد البشرية، وما سيكون لذلك من أثر إيجابي على عدد من القطاعات الحكومية والاقتصادية.

على المستوى المركزي ونقولوا رها تبسّطت، قمنا بدورات جهوية في جميع جهات المملكة باش أنه الموظفين على المستوى الجهوي يعرفو هاذ التبسيطات ويتملكوها، لأن هوما اللي تينفذوها وهما اللي تيكونو الواجبة ديال المواطنين.

صادقت الحكومة أيضا على 4 ديال المراسيم في مجال ديال قانون 55.19 اللي تتعطي آجال المعالجة ديال عدد القرارات الإدارية لـ 30 يوم ولا 60 يوم اللي هي تعني مختلف الإدارات المعنية.

انعقدت اللجنة الوطنية ديال تبسيط المساطر اللي صادقت على عدد ديال هاذ الإجراءات اللي تكلمت عليهم.

واحنا، اليوم تنواكبو عدد ديال الإدارات، كنوانكبو بحال وزارة الصحة والحماية الاجتماعية كنقوم بواحد العمل كبير في مجال تبسيط ورقمنة المساطر، بحال مجال الاستثمار، بحال مجال التعليم والتعليم العالي اللي خدامين معهم، أيضا وكلشي القطاعات اليوم مهتمة بهاذ المجال وكتساير فيه، لما فيه وعي كبير من تقريب الإدارة للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

السي محمد رضى تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

لا شك أن الإدارة العمومية كتعتبر اليوم أحد الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية ديال بلادنا.

صحيح أن بلادنا بذلت مجهودات كبيرة من أجل تبسيط ورقمنة العديد من الخدمات والمساطر الإدارية، ولكن اليوم كاي واحد الواقع اللي المقولة والمواطن المغربي كيصطدمو به، واللي هو مغاير على أرض الواقع. بحيث أن فعلا كاي عدد كبير من الإدارات اللي نجحت في الرقمنة ديالها، وعلى سبيل المثال كنتكلمو على إدارة الضرائب وإدارة الجمارك والخزينة العامة للمملكة ومكتب الصرف، وغيرها، اللي اليوم كنشهدو بهاذ النجاح، وكنحسبوا بالملموس هاذ النجاح على أرض الواقع، سواء مقاولين ولا أشخاص ذاتيين.

ولكن، كاي هناك إدارات أخرى للأسف كنتكلمو على الرقمنة ديالها ولكن على أرض الواقع ما كاي ناش رقمنة واقعية اللي غادي تمكنا كالمقولة باش نربحو الوقت، لأن نعطيو كسبيل المثال مثلا بعض الإدارات والجماعات الترابية والوكالات الحضارية، نهضرو على المنصات الرقمية ونتكلم على منصة "رخص" اللي كلشي كيدخل لها سواء مقاولين ولا أشخاص ذاتيين اللي عندهم مشروع، كتدخل المعلومات

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر إلى السؤال السابع والأخير في هذا المحور وفي هذه الجلسة، موضوعه "ضعف انخراط بعض الإدارات والمؤسسات في ورش تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لبسط السؤال.

السي محمد رضى تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، نساثلكم حول ضعف انخراط بعض الإدارات والمؤسسات العمومية في ورش تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة المحترمة، تفضلوا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد المستشار المحترم، نشكرك على الاهتمام ديالك بهاذ الورش ديال تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، المغرب عندو قانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، صادق عليه.

واحنا، فهاذ الحكومة خدامين باش يتم التنزيل الفعلي على أرض الواقع ديال هاذ القانون باش أننا نستافدو من الإيجابيات ديالو، مختلف الإدارات منخرطة فهاذ الورش بكل جدية وعاطيا هامة كبيرة.

واحد المشروع اللي قمنا به هو وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة خدمت مع مختلف القطاعات الحكومية باش تم جرد وتدوين مختلف المساطر الإدارية اللي هي اليوم منشورة في البوابة ديال (idarati.ma) اللي أي واحد يمكن لو يدخل لها البوابة ويعرف أي إجراء، أي مسطرة، أشنو هوما الوثائق اللي خصها وأشنو هما الإدارات المعنية وهاذي مرحلة مهمة في مجال الشفافية باش تعرف شنو هي الأوراق اللي خصك وشنو هي المراحل اللي خصك.

من بعد ما تم ديال التدوين قمنا في مجال الاستثمار باش نتعرفو على 22 مسطرة اللي تنجي أكثر في مجال الاستثمار وخدمنا مع المراكز الجهوية ديال الاستثمار باش بسطناها حتى نقصنا عدد الوثائق المطلوبة في مجال الاستثمار بـ 45%، ولكن ما كفنش على أننا نخدمو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
السيدة الوزيرة، التفاعل مع التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الإدارة:

كترحبو (les remontées de terrain) زعما احنا دائما فالاستماع ديالكم، وكنخدمو مع الاتحاد العام لمقاوات المغرب، باش نعرفو الاحتياجات ديالكم ونخدمو معكم.

احنا واعيين بالرقمنة خصها تسهل، وهذا ورش كبير، راه قالتها السيدة، هذا تحول كبير اللي تيخصو يوقع ماشي غير تكنولوجيا ولا (application) خصها تجيها، احنا خدامين فيه ومستمرين فيه، كترحبو بأي (remontées) وبأي تعاون معكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة معنا في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

وقبل الإعلان عن رفع الجلسة والمرور أو الانتقال للجلسة الخاصة بالتشريع، أود أن أحيط المجلس الموقر علما بأن مكتب المجلس توصل بالأسبقية بمشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، وقد طلب السيد رئيس الحكومة المحترم، إعطاء مشروع هاذ القانون الأسبقية عند وضع جدول أعمال المجلس، طبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور.

أعلن عن رفع الجلسة.

ديالك والوثائق ديالك، ولكن خصك يعطولك باش تبقى غادي جاي، علاش؟ الله أعلم، (On perd beaucoup plus de temps) كنضيعو وقت كبير فسير وأجي، ولا المستثمر ولا المقاول ملي كيضيع خمس شهور ولا ستة أشهر هو غادي جاي على رخصة، فهذا كيشكل عائق ويمكن عقدنا المساطر الإدارية، يمكن فبعض الإدارات.

لهذا فتوصلنا بعدد كبير من الشكايات فهاذ الموضوع، والدور ديالنا هو نعطيوكم (des remontées et des retours) من (terrain) وكاين هناك أيضا (la légalisation) اللي تكلمنا عليها، اللي اليوم كندوزو فيها وقت كبير وعدد كبير من المقاطعات والجماعات اللي باقيين، إذن خص واحد اللي يتكلف بـ (la légalisation) يوميا، إذا خصنا نفكر وكيفاش نتغلبو على هاذ الشيء.

المقولة اليوم عندها أهداف وتحديات كبيرة، المطلوب منا اليوم نشغلو مجموعين باش ننفذو التعليمات الملكية السامية، خصوصا باش نوصلو لـ 550 مليار فالاستثمار الخاص وأيضا عكس 3/2 ديال (investissement) يمشيو لـ (privé)، (versus un tiers au public en raison 2035).

القطاع الخاص اليوم خصو يلعب الدور ديالو في خلق القيمة المضافة وخلق الاستثمار وخلق فرص الشغل.

السيدة الوزيرة،

اليوم التحديات كبيرة والإكراهات أكبر، لذا خصنا نسهرو على التنزيل الحقيقي والتنزيل الميداني ديال تبسيط المساطر والرقمنة.

اليوم الرقمنة خصها تسهل علينا المساطر ماشي تعقدها، وثقتنا كبيرة فيكم باش تكون متابعة ميدانية لتنزيل ورش الرقمنة وتبسيط المساطر على أرض الواقع.

وشكرا.

محضر الجلسة رقم 127

التاريخ: الثلاثاء 8 ربيع الآخر 1445هـ (24 أكتوبر 2023م).

الرئاسة: السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وست دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

- 1- مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛
- 2- مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- أولاً: مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- ثانياً: مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة، والمحال على مجلسنا من قبل مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وللسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على الجهود التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروعي القانونين المسجلين في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 07.22 ويتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة.

والكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيد الوزير، تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أجدد اللقاء بكم في هذه الجلسة التشريعية، لأعرض على أنظاركم مشروع هاذ القانون 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة، والذي حظي بالمصادقة عليه بالإجماع من لدن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر في اجتماعها المنعقد يوم 23 أكتوبر 2023، يعني البارح.

ويندرج هذا المشروع في إطار تنزيل ورش إصلاح المنظومة الصحية والحماية الاجتماعية، ويهدف إلى تفعيل مقتضيات المادة 32 من القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، التي نصت على إحداث هيئات الحكامة ومن بينها الهيئة العليا للصحة.

وانسجاما مع ما نصت عليه هذه المادة، تعتبر الهيئة العليا للصحة شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام، تساهم في ضمان استمرارية عمل الدولة في المجال الصحي، وتتولى مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض من جهة، وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاعات العام والخاص من جهة أخرى، وكذا إبداء الرأي في التوجهات العامة والسياسات العمومية في الميدان الصحي على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وكذا تقديم المقترحات والتوصيات في هذا الشأن.

وتتمحور مضامين مشروع هذا القانون حول النقط الأساسية التالية:

- أولاً، تحديد الاختصاصات والأدوار المنوطة بالهيئة العليا للصحة، لاسيما التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والسهر على إعداد الوسائل الكفيلة بضبط منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

- تقييم جودة الخدمات المقدمة بالمؤسسات الصحية بالقطاعات العام والخاص وظروف التكفل الطبي بالمرضى؛

- اعتماد المؤسسات الصحية بالقطاعات العام والخاص؛

- التقييم الدوري للأدوية والمنتجات الصحية والأعمال المهنية الصحية، على أساس فعاليتها وجدواها وكذا شروط وصف هذه المواد ومزاولة هذه الأعمال من قبل المهنيين؛

- كذلك تتبع المعطيات الوبائية وتحليلها وتقييمها وتقييم البرامج المتعلقة بمحاربة الأمراض؛

- كذلك إجراء الدراسات والأبحاث ووضع الدلائل والمراجع المتعلقة

بالتكوين المستمر؛

- ثم القيام في مجال اختصاصها بمهمة الوساطة في النزاعات المعروضة عليها من قبل مهنيي الصحة، مع مراعاة الاختصاصات الموكولة إلى الهيئات المهنية بموجب النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

علاوة على ذلك، تتمتع الهيئة بصلاحيات اقتراح مشاريع النصوص التشريعية أو التنظيمية التي لها علاقة بمجال اختصاصها، وكذا اقتراح الإجراءات الواجب اتخاذها للوقاية من كل خطر يهدد صحة السكان، وكذلك إلزام الإدارات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص بمد الهيئة بالمعلومات والمعطيات اللازمة للقيام بمهامها، كما حدد مشروع القانون رقم 07.22، المشار إليه أعلاه، تنظيم الهيئة العليا وتسييرها من خلال:

- تحديد أجهزة الهيئة الممثلة في المجلس والرئيس؛

- تحديد تأليف المجلس، وذلك بالتنصيب على 5 أعضاء دائمين كنواب للرئيس و10 أعضاء مستشارين والتنصيب على المؤهلات المطلوبة في الأعضاء ومدة تعيينهم بالمجلس وحالات التنافي وحالة انتهاء عضويتهم وتحديد الاختصاصات المسندة للمجلس؛

- كذلك، تحديد قواعد سير المجلس وإقرار تمثيلية الحكومة لدى المجلس بمنسوب لها، يحضر جلسات المجلس بصفة استشارية؛

- التنصيب على كيفية مدة تعيين الرئيس وإحداث لجنة علمية لدى الهيئة العليا والتنصيب على إمكانية إحداث لجان موضوعاتية أخرى من طرف مجلسها؛

- كذلك، تحديد التنظيم الإداري والمالي والموارد البشرية للهيئة وإحداث جهاز للتدقيق المالي لدى الهيئة وإدراج مقتضيات انتقالية متمثلة في النقل التلقائي للمستخدمين والحفاظ على نفس المكتسبات ونقل الدولة للعقارات والمنقولات الضرورية لعمل هذه الهيئة مجاناً؛

- كذلك، التنصيب على أن الهيئة تحل محل الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، مع نسخ مقتضيات المتعلقة بالوكالة.

تلكم، هي إذن المضامين الأساسية للقانون المعروض على أنظاركم قصد الدراسة والتصويت.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أعبر عن خالص الشكر للسيدات والسادة المستشارين والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والسيد الرئيس خصوصاً، رئيس اللجنة ورؤساء الفرق والمجموعات على تفاعلهم الإيجابي مع هذا المشروع قانون على تعديلاتهم القيمة التي ساهمت في إنغائه ورفع من جودته، مع خالص الشكر كذلك لكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين الحاضرين في هذه الجلسة العامة، والذي أرجو أن ينال موافقتهم، كما كان عليه الحال داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن لتقديم تقرير اللجنة المعنية.

الكلمة للسيد المصطفى الدحماني، مساعد مقررة اللجنة، علماً بأن التقرير وزع إلكترونياً، وهو رهن الإشارة ديا لكم على الشاشة الموضوعة أمام كل عضو من الأعضاء.
تفضل السيد المصطفى.

المستشار السيد المصطفى الدحماني مساعد مقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لمشروع القانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة، كما وافق عليه مجلس النواب في 17 يوليوز 2023، وقد عقدت اللجنة اجتماعين خصصا لدراسة هذا مشروع القانون، حيث ترأس هذين الاجتماعين السيد عبد الرحمان الدرسي رئيس اللجنة، وبحضور السيد خالد آيت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية وعدد من السيدات والسادة المستشارون.

وخلال المناقشة العامة لهذا المشروع القانون قدم السيدات والسادة المستشارون تعازيهم الحارة ومواساتهم العميقة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس والشعب المغربي قاطبة وعائلات ضحايا الزلزال المؤلم، الذي ضرب عددا من أقاليم المملكة، متمنين الشفاء العاجل لجميع المصابين ومشيدين بروح التضامن العالية وبالمبادرات الإنسانية والدعم المعنوي التي عبر عنها مختلف شرائح الشعب المغربي، وهي قيم ومبادئ نبيلة ليست بغريبة على المواطنين المغاربة، إضافة إلى التنويه بالعمل الجاد والمضني الذي يمارسه في هذه الظروف المؤلمة والعصيبة الأطر الطبية وشبه الطبية وقوات الأمن والدرك الملكي والوقاية المدنية والسلطات العمومية والمحلية والمجتمع المدني.

وتمت الإشادة بمضمون هذا المشروع قانون الذي يأتي في إطار تأسيس الشروط الضرورية لرسم عهد جديد من المنظومة الصحية الوطنية، وفق التوجهات الملكية السامية والمبادئ الكبرى المحددة في قانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

- فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب: 4 تعديلات؛

- مجموعة العدالة الاجتماعية: 14 تعديل؛

- تعديلات المستشارين البرلمانين السيد خالد السطي والسيدة لبنى علوي: 4 تعديلات.

وبعد عرض هذه التعديلات على مسطرة التصويت فقد حظيت جميعها بالرفض، الشيء الذي أدى بأصحابها إلى سحبها باستثناء التعديلات الواردة على المادتين 18 و25، حيث حظيت بالقبول، فتم التصويت عليها بالإجماع كما عدلت، أما باقي المواد الأخرى فتم التصويت عليها مادة مادة بالإجماع كما جاءت، وبعد ذلك صادقت اللجنة على مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة برمته بالإجماع كما تم تعديله.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السي المصطفى الدحماني، مساعد مقررة اللجنة.

الآن نمر إلى المناقشة.

وكما جرت العادة، للسيدات والسادة أعضاء المجلس رؤساء الفرق والمجموعات كامل الصلاحية والتقدير في التدخل شفويا أو في تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في محضر الجلسة، إذن لكم واسع النظر.

السي زيدوح، نشوفو بالترتيب الإخوان ديال التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد زيدوح:

احنا باسم الأغلبية.

السيد رئيس الجلسة:

باسم الأغلبية، تفضل، تفضل.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمات،

يشرفني أن أتدخل باسم الأغلبية في مناقشة مشروع القانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة.

إن مناقشة اليوم لمشروع قانون هذه الهيئة يندرج في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إعادة النظر في المنظومة

كما تم تثمين المقاربة الجديدة الرامية إلى تعزيز حكمة القطاع الصحي من خلال هذا التوجه الرامي إلى إحداث مؤسسة عمومية مستقلة، تحت اسم "الهيئة العليا للصحة"، والتي ستحل محل "الوكالة الوطنية للتأمين الصحي".

وأبرز المتدخلون الاختصاصات التي يمنحها هذا المشروع قانون للهيئة من خلال اعتماد المؤسسات الصحية بالقطاعين العام والخاص وتقييم جودة خدمات هذه المؤسسات، مع التأكيد على ضرورة تعزيز وأجراًة المقتضيات المتعلقة بمسطرة تقييم المؤسسات الصحية، وذلك عبر إجراء تقييم مستقل لجودة المؤسسات الصحية على أساس مؤشرات ومعايير ومرجعيات وطنية، وتمت المطالبة بضرورة الإسراع في إخراج مشروع القانون بكل نصوصه التنظيمية من أجل مواكبة دينامية الإصلاحات الوطنية ومتطلبات الدولة الاجتماعية.

هذا، وتم التنويه بالدور الكبير الذي ستلعبه الهيئة العليا للصحة، سواء على مستوى التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض أو إبداء الرأي في مختلف السياسات العمومية في مجال الصحة أو من خلال تقييم جودة الخدمات المقدمة بالمؤسسات الصحية بالقطاعين العام والخاص، مع التأكيد على أهمية تمثيل القطاع الخاص داخل تشكيلة الهيئة العليا، وكذا التساؤل عن طبيعة الاختصاصات التي ستقوم بها الهيئة العليا، وكذا مهام وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في هذا السياق، وإن كانت كل جهة ستشتغل بشكل مستقل عن الأخرى.

في معرض جوابه عن التساؤلات والاستفسارات خلال المناقصة العامة، أعرب السيد الوزير عن شكره للسيدات والسادة المستشارين لتفاعلهم الإيجابي مع مشروع القانون، كما نوه بالترسانة القانونية المهمة لقطاع الصحة، نظرا لما ستقدمه من منفعة عامة لجميع المواطنين والمواطنات.

وأفاد أن الهيئة العليا للصحة ستساهم بشكل مباشر في استمرارية عمل الدولة في المجال الصحي على المدى القريب والمتوسط والبعيد، كما أن مضامين هذا المشروع القانون لا تقتصر فقط على الأمور التقنية فقط كالتأمين الإجباري الصحي أو التقييم لجودة الخدمات المؤسسات الصحية أو إبداء الرأي في التوجيهات والسياسات المتعلقة بالميدان الصحي فقط، بل أكد على أن مضامين هذا المشروع القانون تتمحور حول تحديد الاختصاصات المنوطة بالهيئة العليا للصحة، لاسيما السهر على إعداد الوسائل اللازمة لضبط المنظومة الصحية وتقييم جودة الخدمات الصحية المقدمة في القطاعي الخاص والعام وكذلك ظروف التكفل الطبي.

وقد وردت على هذا المشروع قانون تعديلات من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية بلغت في مجموعها 30 تعديلا توزعت على الشكل التالي:

- الفريق الحركي: 8 تعديلات؛

الصحية بصفة عامة.

تفضلوا السبي مبارك، تفضلوا السيد الرئيس.

هذا الورش حقيقة هو ورش كبير لأنه تيعطي إعادة النظر في المنظومة الصحية بالمغرب، فأهم نقط الضعف التي كانت تعاني منه الصحة بصفة عامة في المغرب ليست كانت أساسا في نقص الأطباء أو التجهيزات الطبية أو المستشفيات، كانت أساسا كذلك في الحكامة، وهذه الهيئة العليا عندها جزء كبير من الدفاع ومن التمكن من الحكامة في تسيير الهيئة العليا للصحة.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة، لإبراز مواقفنا وتصوراتنا حول هذا النص الهام، الذي يندرج ضمن مسار إصلاح وتأهيل المنظومة الصحية، من زاوية المعارضة الحركية البناءة والمسؤولة التي تضع دائما وأبدا مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، بعيدا عن حسابات ومنطق الأغلبية والمعارضة.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا، نثمن في الفريق الحركي النقاش الهادئ والمسؤول والجدي الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية إبان مناقشة هذا المشروع، وهي مناسبة سانحة لنا أيضا لتقديم الشكر إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على تفاعله وتجاوبه مع مداخلات واستفسارات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين وعلى قبوله لبعض تعديلات الفرق والمجموعات البرلمانية، نقاش توج بالتصويت بالإجماع على هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا المشروع الهام الذي يؤسس لإحداث الهيئة العليا للصحة، يأتي تفاعلا مع التوجهات الملكية السامية للنهوض بالمنظومة الصحية، لتستجيب لانتظارات وتطلعات المواطنين، ويأتي أيضا، تفعيلا وانسجاما مع مقتضيات القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، لاسيما المادة 32 منه التي حددت على سبيل الحصر هيئات التدبير والحكامة التي ستحدث ومن بينها الهيئة العليا للصحة.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نقاش هذا النص، نستحضر أهمية إحداث الهيئة العليا للصحة كمؤسسة عمومية وشخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام، تساهم في ضمان استمرارية عمل الدولة في المجال الصحي، ستحل محل الوكالة الوطنية للتأمين الصحي وستضطلع بمهام التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وضبط منظومته والسهر على تحقيق التوازن المالي لكل نظام من أنظمتها وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاعين العام والخاص، وإبداء الرأي في السياسات العمومية في ميدان الصحة والتقييم الدوري للأدوية والمنتجات الصحية والأعمال المهنية الصحية، وكذلك تتولى هيئة تتبع المعطيات الوبائية وتحليلها وتقييمها وتقييم البرامج المتعلقة بمحاربة الأمراض وإجراء الدراسات والبحث إلى آخره.

بمقتضى هذا المشروع القانون فالهيئة العليا للصحة ستتمتع كذلك بالاستقلال المالي والإداري والمحافظة على استمرارية سياسة الدولة في قطاع الصحة، وهذه النقطة أساسية اللي غتمكن بأن غتبقى عندنا واحد الرؤية في المديين المتوسط والبعيد وبأن أي حكومة جات غيمكن لها تحافظ على هاذ التوجهات، لأنه هي اللي غتعتطي الاستقرار لتنمية وتطوير القطاع الصحي، حيث ستقوم كذلك هذه الهيئة بمراقبة توازنات صناديق التأمين، كما أنها ستحل محل الوكالة الوطنية للتأمين الصحي تحت وصاية الحكومة ووزارة الصحة.

الهيئة ستتولى كذلك مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاع العام والقطاع الخاص وإبداء الرأي في السياسات العمومية في ميدان الصحة، بالإضافة إلى تتبع المعطيات الوبائية وتحليلها وتقييمها.

إن المنظومة الصحية ببلادنا استجابت لتطلعات جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي أعطى تعليماته السامية لتعميم التغطية الصحية لجميع المواطنين.

وبمصادقتنا، إن شاء الله، على هذا المشروع القانون غادي نكونو استوفينا تقريبا الورش ديال الحماية الاجتماعية بصفة عامة ووضعناه في السكة الحقيقية والصحيحة لتطوير قطاع الصحة وما أحوجنا إليه، لأنه كان هذا القطاع - وكنا دائما نقول - أنه كانت الحلقة الضعيفة في أي سياسة حكومية، والحمد لله اليوم أصبحت من الاهتمام الأساسي لهذه الحكومة، وملي تشوفو بأن هذا الورش المتكامل أصبح اليوم غادي نشوفوه غيتنفذ وأعطت مكانة للطبيب وأعطت مكانة للعلم وأعطت مكانة للمستشفيات وللتجهيزات وللتغطية الاجتماعية بصفة عامة، يمكن لينا نقولو اليوم بأن بتصويتنا على هاذ المشروع القانون غادي نكونو أثلجنا صدرنا وبأننا احنا في السكة الصحيحة لتطوير المنظومة الصحية ولتطوير الصحة بصفة عامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السبي محمد زيدوح.

إذن الفريق الحركي.

والخاص؛

- تتبع المعطيات الوبائية وتحليلها وتقييمها، وهذا علاوة على إبداء الرأي في التوجهات العامة والسياسات العمومية في الميدان الصحي وتقديم المقترحات والتوصيات.

وأملنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن يتم تنزيل هاذ المشروع على أحسن وجه، كمرحلة أولية، وأن تعمل الحكومة على تمكين هاذ المولود الجديد من كل وسائل وظروف العمل المادية والمهنية والبشرية، وأن تتعاون مختلف الإدارات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص معها، وإمدادها بكل المعلومات والمعطيات اللازمة حتى تتمكن من إنجاز المهام التي أحدثت من أجلها، وأن تؤخذ توصياتها واقتراحاتها بعين الاعتبار من طرف الحكومة، بما يسمح من تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين من طرف مختلف المؤسسات الصحية وتعزيز حكمتها.

لذلك، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة فاطمة.

إذن بالنسبة لمجموعة الدستور الديمقراطي الاجتماعي أحالت علينا جوج ديال المداخلات.

السيد الأمين العام.

تفضلوا السي محمود.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

ملاحظة بسيطة.

الكل تعرف الأهمية ديال القطاع ديال الصحة بالنسبة لبلادنا، بالنسبة للإنسان بصفة عامة، والاستغراب ديالي، السيد الرئيس، وهو أن المناقشة في الجلسة العامة لا تقل أهمية من المناقشة في اللجنة، ولكن احنا بالنسبة لنا 2 دقائق أش بغيتو نقولو فيها؟ إلى كنت مؤدب مثلا خصني نحييك نحيي الرئاسة ونشكرها وكذلك بالنسبة للفريق الحكومي وكذلك بالنسبة للأخوات والإخوة المستشارين، وفاش غنكون كملت هاذ الإجراء التقليدي غتنبني للوقت غتقول ليا انتهى، واش غنقول في المناقشة؟ فين هي المناقشة؟

لذلك، السيد الرئيس، هاذ القضية ديال الوقت بالنسبة للمجموعات وبالنسبة حتى للفرق البرلمانية في مواضيع مهمة جدا بحال هاذ القطاع ديال الصحة والقطاعات الأخرى اللي كلها تعرفوا الأهمية ديالها خص لا بد تعاودو النظر في هاذ التوقيت، باش يمكن لنا على

السيد الرئيس المحترم،

نسجل في الفريق الحركي تعدد مهام وأدوار الهيئة العليا للصحة، وفق ما جاء في مضامين ومقتضيات هذا المشروع، وهو ما يعكس بجلاء أهمية هذه المؤسسة وإلحاحية إحداثها لما تلعبه من دور هام في تحسين وتطوير وتأهيل المنظومة الصحية.

لكل هذه الاعتبارات، وإن إصلاح المنظومة الصحية وتأهيلها وتطويرها، نعتبرها في الحركة الشعبية، على رأس أولوياتنا في صلب اهتماماتنا، سنصوت إيجابا على هذا المشروع الهام.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن الكلمة للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

السي يوسف، غادي تسلموها.

شكرا.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، غادي تسلمو.

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، غادي تسلمو، السي يوسف.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

الأستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما هو معلوم وكما جاء في معرض مداخلتكم، السيد الوزير، فإحداث الهيئة العليا للصحة، جاء لتنزيل مقتضيات المادة 32 من القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، وهو مبادرة من شأنها ضمان استمرارية عمل الدولة في مجال الصحة والمساهمة في إصلاح وتجويد المنظومة الصحية، وبالتالي إنجاح ورش الحماية الاجتماعية، تنفيذًا للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، وذلك بالنظر للمهام التي ستضطلع بها وعلى رأسها:

- التأطير التقني للتأمين الإجباري والأساسي عن المرض؛

- تقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاعات العام

بأن ما عندوش الرغبة، ونمر إلى التصويت. إذن ننتقل إلى التصويت، السي نور الدين، على مواد المشروع: المادة الأولى:	الأقل نعطيو الاقتراحات ديالنا والرأي ديالنا في مواضيع مهمة بالنسبة للمستقبل ديال بلادنا. وبالمناسبة غادي نمد لكم التدخلات ديالنا مكتوبة. شكرا.
الموافقون: الإجماع. شكرا.	السيد رئيس الجلسة:
المادة 2:	مرحبا السي عرشان، مرحبا.
الموافقون: الإجماع. المادة 3:	هو انتهى الوقت فعلا، ولكن ما عندنا مشكل إلى بغيتي تدخل السي عرشان.
الموافقون: الإجماع. شكرا.	والذاكرة السي عرشان، الذاكرة لا تحفر إلا بالتاريخ، والتاريخ إما شهادة أو وثيقة أو شهادة وثيقة معا.
المادة 4:	إذن غادي نمر لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. غادي تسلموه السي لحسن.
الموافقون: الإجماع. المادة 5:	شكرا. مجموعة العدالة الاجتماعية، السي الدحماني.. غادي تسلموه مكتوب.
الموافقون: الإجماع. المادة 6:	شكرا.
الموافقون: الإجماع. المادة 7:	إذن الكلمة الآن لأحد ممثلي الاتحاد الوطني للشغل، غادي تدخل آسي خالد؟ تفضل.
الموافقون: الإجماع. المادة 8:	المستشار السيد خالد السطي:
الموافقون: الإجماع. المادة 9:	شكرا السيد الرئيس. أنا ألتمس حتى لمن بعد عرض المشروع الثاني، على اعتبار تكون عندنا مداخلة وحيدة للمشروعين معا.
الموافقون: الإجماع. شكرا.	شكرا.
المادة 10:	السيد رئيس الجلسة:
الموافقون: الإجماع. شكرا.	شكرا السي خالد.
الموافقون: الإجماع. المادة 11:	السيد الوزير، المادة 217 من النظام الداخلي تتيح لكم إمكانية التفاعل مع المداخلات إلى كانت عندكم الرغبة.
الموافقون: الإجماع. المادة 12:	التصويت احنا غنمرو له، واحنا تنحترموا المسطرة السي نور الدين، أنت حريص على احترام المساطر، تنوحلو معك غيرانت، وبالتالي خصني نعطى للوزير الحق ديالو، نعطيوه الوقت ديالو وعندو المادة 217 واضحة تعطي إمكانية أنه إلى كانت عندو الرغبة، ما كانتش عندو الرغبة تيعبر

المادة 13:	الموافقون: الإجماع.
المادة 14:	شكرا.
المادة 15:	الموافقون: الإجماع.
المادة 16:	الموافقون: الإجماع.
المادة 17:	الموافقون: الإجماع.
المادة 18:	(كما عدلتها اللجنة)
المادة 19:	الموافقون: الإجماع.
المادة 20:	شكرا.
المادة 21:	الموافقون: الإجماع.
المادة 22:	الموافقون: الإجماع.
المادة 23:	الموافقون: الإجماع.
المادة 24:	الموافقون: الإجماع.
المادة 25:	(كما عدلتها اللجنة)
المادة 26:	الموافقون: الإجماع.
المادة 27:	الموافقون: الإجماع.
المادة 28:	الموافقون: الإجماع.
المادة 29:	الموافقون: الإجماع.
المادة 30:	الموافقون: الإجماع.
المادة 31:	الموافقون: الإجماع.
المادة 32:	الموافقون: الإجماع.
المادة 33:	الموافقون: الإجماع.
المادة 34:	الموافقون: الإجماع.
المادة 35:	الموافقون: الإجماع.
المادة 36:	الموافقون: الإجماع.
المادة 37:	الموافقون: الإجماع.
المادة 38:	الموافقون: الإجماع.
المادة 39:	الموافقون: الإجماع.
المادة 40:	الموافقون: الإجماع.
المادة 41:	الموافقون: الإجماع.
المادة 42:	الموافقون: الإجماع.
المادة 43:	الموافقون: الإجماع.
المادة 44:	الموافقون: الإجماع.
المادة 45:	الموافقون: الإجماع.
المادة 46:	الموافقون: الإجماع.
المادة 47:	الموافقون: الإجماع.
المادة 48:	الموافقون: الإجماع.
المادة 49:	الموافقون: الإجماع.
المادة 50:	الموافقون: الإجماع.
المادة 51:	الموافقون: الإجماع.
المادة 52:	الموافقون: الإجماع.
المادة 53:	الموافقون: الإجماع.
المادة 54:	الموافقون: الإجماع.
المادة 55:	الموافقون: الإجماع.
المادة 56:	الموافقون: الإجماع.
المادة 57:	الموافقون: الإجماع.
المادة 58:	الموافقون: الإجماع.
المادة 59:	الموافقون: الإجماع.
المادة 60:	الموافقون: الإجماع.
المادة 61:	الموافقون: الإجماع.
المادة 62:	الموافقون: الإجماع.
المادة 63:	الموافقون: الإجماع.
المادة 64:	الموافقون: الإجماع.
المادة 65:	الموافقون: الإجماع.
المادة 66:	الموافقون: الإجماع.
المادة 67:	الموافقون: الإجماع.
المادة 68:	الموافقون: الإجماع.
المادة 69:	الموافقون: الإجماع.
المادة 70:	الموافقون: الإجماع.
المادة 71:	الموافقون: الإجماع.
المادة 72:	الموافقون: الإجماع.
المادة 73:	الموافقون: الإجماع.
المادة 74:	الموافقون: الإجماع.
المادة 75:	الموافقون: الإجماع.
المادة 76:	الموافقون: الإجماع.
المادة 77:	الموافقون: الإجماع.
المادة 78:	الموافقون: الإجماع.
المادة 79:	الموافقون: الإجماع.
المادة 80:	الموافقون: الإجماع.
المادة 81:	الموافقون: الإجماع.
المادة 82:	الموافقون: الإجماع.
المادة 83:	الموافقون: الإجماع.
المادة 84:	الموافقون: الإجماع.
المادة 85:	الموافقون: الإجماع.
المادة 86:	الموافقون: الإجماع.
المادة 87:	الموافقون: الإجماع.
المادة 88:	الموافقون: الإجماع.
المادة 89:	الموافقون: الإجماع.
المادة 90:	الموافقون: الإجماع.
المادة 91:	الموافقون: الإجماع.
المادة 92:	الموافقون: الإجماع.
المادة 93:	الموافقون: الإجماع.
المادة 94:	الموافقون: الإجماع.
المادة 95:	الموافقون: الإجماع.
المادة 96:	الموافقون: الإجماع.
المادة 97:	الموافقون: الإجماع.
المادة 98:	الموافقون: الإجماع.
المادة 99:	الموافقون: الإجماع.
المادة 100:	الموافقون: الإجماع.

الآن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين بإجماع حاضريه على مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة.

شكرا لكم.

ونمر للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصحة.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني، مرة أخرى، أن أجدد اللقاء بكم في هذه الجلسة التشريعية لأعرض على أنظاركم مشروع القانون رقم 98.18 المتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة، والذي يأتي في إطار إعادة النظر بصفة جذرية في المقتضيات الواردة في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.453 الصادر في 25 ذي الحجة 1396 (17 دجنبر 1976) المتعلق بإحداث هيئة للصيادلة، والتي أصبحت اليوم متجاوزة والتي لا تستجيب للتحويلات والتغيرات التي شهدتها مهنة الصيدلة منذ 1976 إلى حدود اليوم، والمتمثلة في الارتفاع الكبير لعدد الصيادلة المزاولين بالمهنة، سواء في القطاع العام أو الخاص والتأطير القانوني للمهنة من خلال القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، الصادر في 30 من شوال 1427 (22 نونبر 2006)، والأدوار الجديدة للصيدي في المنظومة الصحية.

وقد حظي مشروع هذا القانون بالمصادقة عليه بالإجماع من لدن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر في جلستها المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2023، بعد مناقشة مستفيضة، أسفرت عن إدخال عدة تعديلات على مضمونه.

وأنتهز هذه المناسبة لأعبر عن خالص الشكر لجميع السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والسيد رئيس اللجنة، ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية على اهتمامهم الكبير بهذا المشروع وحرصهم على مناقشته بكيفية بناءة وعلى تعديلاتهم القيمة، التي ساهمت في إغناء المشروع والرفع من جودته وإجماعهم على مضمونه، وهو ما يترجم حرصهم الشديد على تمثيل الهيئة لكافة الصيادلة وقدرتها على مواجهة الصعوبات التي تعرفها مهنة الصيدلة بكل أشكال مزاولتها وتوفرها على الوسائل والآليات التي تمكّنها من القيام بالمهام المنوط بها على الوجه الأكمل.

هذا، ويتمحور مشروع هذا القانون الذي بين أيديكم حول النقاط الأساسية التالية:

- أولاً: تعزيز مهام الهيئة: تضمن مشروع القانون العديد من المقتضيات الهادفة إلى تعزيز المهام المنوطة بالهيئة، سواء تلك المتعلقة بمهام المرفق العام أو المتعلقة بالدفاع عن المهنة وتشجيع البحث العلمي والتطوير والابتكار في المجال الصيدلي، وفي هذا الإطار فإن الهيئة تمثل مهن الصيدلة وتساهم في تنظيمها وفي وضع مبادئ وقواعد الأخلاقيات المهنية، وتساهم كذلك في المرفق العمومي للصحة وفي الولوج إلى علاجات ذات جودة؛

- ثانياً: إلزامية التقييد في جدول الهيئة: أضحت ممارسة مهنة الصيدلة مشروطة بإلزامية التقييد بالهيئة، بحيث لا يجوز لأي أحد أن يقوم بأي عمل من أعمال هذه المهنة بأي صفة من الصفات، إلا إذا

كان مقيداً بجدول الهيئة، وبالتالي فالهيئة أصبحت تبعا لذلك تضم وجوبا جميع الصيادلة المأذون لهم في مزاولة المهنة بالقطاعين العام والخاص؛

- ثالثاً: موارد الهيئة وتنظيمها المالي: تضمن مشروع القانون مجموعة من المقتضيات المتعلقة بحسن تدبير مالية الهيئة الوطنية للصيادلة من بينها:

✓ تحديد الموارد المالية الأساسية لسير الهيئة والمتمثلة في واجب الاشتراكات السنوية للأعضاء، بالإضافة إلى مساهماتهم المالية برسم الانخراط في أعمال المساعدة الطبية والاجتماعية للهيئة، وكذا إعانات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، إضافة إلى الهبات والوصايا ومداخيل الأنشطة وعائدات استغلال الممتلكات وكل الموارد الأخرى المرخص بها قانونياً؛

✓ تحسين كذلك تدبير الموارد المالية للهيئة، حيث تم التنصيب على مقتضى جديد ينصب حول إجبارية التدقيق والافتحاص السنوي للحسابات من طرف خبير محاسب.

- رابعاً: تحديد أجهزة الهيئة وكيفية تأليفها وطريقة انتخابها وتدقيق الاختصاصات المنوطة بالأجهزة المسيرة: لقد تم توسيع تكوين الهيئة الوطنية للصيادلة لتضم أجهزة جديدة من خلال إحداث "مؤتمر مجالس الهيئة"، كما تم إعادة النظر في تسمية وعدد مجالس قطاعات الصيدلة وتأليف المجلس الوطني.

بالنسبة للمجلس الوطني، فقد حددت مدة انتدابه في 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وينتخب أعضائه عن طريق الاقتراع الأحادي الاسمي المباشر السري، ويضم في عضويته صيادلة ينتمون إلى المجالس الجهوية لصيادلة الصيدليات والصيادلة المزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الصناعية وبالمؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة، وكذا إلى الصيادلة الإحيائيين، علاوة على 6 صيادلة يزاولون في القطاع العام.

وفي نفس السياق، ينتخب الرئيس من بين أعضاء المجلس لمدة 4 سنوات عن طريق الاقتراع الأحادي الاسمي غير المباشر العلني بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، مع مراعاة لاحترام مبدأ التناوب.

وبالنسبة لمجالس قطاعات الصيدلة، فقد حددت مدة انتدابه في 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وينتخب أعضاؤها عن طريق الاقتراع الأحادي الاسمي المباشر، وتضم المجلس المركزي لصيادلة الصيدليات، المجلس الجهوي لصيادلة الصيدليات المزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة ومجلس الصيادلة الإحيائيين ومجلس كذلك الصيادلة المصنعين.

هذا، وفي إطار مساعدة الهيئة على أداء المهام المنوطة بها، تم إحداث اللجنة الدائمة للاستشارة والمواكبة، تتألف من أعضاء يتوفرون على تجربة مشهود بها في قطاع الصيدلة.

وقد ترأس الاجتماعات التي خصصتها اللجنة لدراسة هاذ مشروع القانون السيد عبد الرحمان الدرسي، رئيس اللجنة، وحضره السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية، الذي قدم عرضا مفصلا بسط من خلاله مضامين مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وبعد ذلك تدخل عدد من السيدات والسادة المستشارين في إطار المناقشة العامة لهذا مشروع القانون، حيث أشادوا جميعهم بالزخم التشريعي المهم الذي يخص قطاع استراتيجي ببلادنا ألا وهو قطاع الصحة، الشيء الذي يدل على المكانة الهامة التي توليها الحكومة لهذا القطاع.

وفي هذا الإطار، تمت الدعوة إلى حسن تنزيل مشروع القانون الذي من شأنه القضاء على عدة اختلالات، ترخي بظلالها على الصيدلة ومساعدتهم، وتحسين مهنة الصيدلة وحمايتها وتطويرها وتحسين ظروف اشتغال وعيش العاملين بها، وفي نفس الإطار بلورة سياسة وصناعة دوائية وطنية لتحسين ولوج المواطنين إلى الدواء، كما تم التأكيد على ضرورة حماية صيدلية القرب من الانقراض لتأمين صرف الأدوية للمرضى وتحفيز الصيدلاني العامل بالمناطق القروية والجبلية والناثية، وتم التأكيد على أن من شأن إخراج هذا مشروع القانون إلى حيز الوجود أن يجعل من الهيئة الوطنية للصيدلة الممثل الوحيد والمخاطب أمام جميع السلطات العمومية والجهاز الساهر على الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للصيدلة.

وفي معرض جواب السيد الوزير عن الأسئلة المطروحة خلال النقاش العام، أعرب عن شكره للسيدة والسادة المستشارين عن تفاعلهم الإيجابي مع مشروع القانون، كما نوه بالترسانة القانونية لقطاع الصحة، نظرا لما ستقدمه من منفعة عامة لجميع المواطنين والمواطنين، وأوضح أن هذا مشروع هذا القانون تم تنزيهه بطريقة تشاركية، ودعا إلى التمييز بين قانون رقم 17.04 الخاص بمدونة الأدوية والصيدلة وقانون رقم 98.18 الذي جاء من أجل تنظيم هذه الهيئة وإصلاح القطاع، من خلال حلول جديدة ومبتكرة، عن طريق التركيز على خلق الصناعة الدوائية للوصول إلى السيادة الصحية والدوائية، وكذا تحسين المستوى الاجتماعي الذي يعيشه الصيدلاني، وأكد على أن هذا الميدان يتطور بسرعة كبيرة، تماشيا مع التطور التكنولوجي والذي يستلزم على المجلس الوطني أن يتوفر على نخبة يمكنها من مساعدة الدولة من أجل إخراج مدونة ملائمة لهذا العصر التكنولوجي.

وطبقا لمقتضيات أحكام النظام الداخلي للمجلس، فقد توصلت اللجنة بعدة تعديلات بلغ مجموعها 144 تعديلا، تقدمت بها الفرق والمجموعات البرلمانية التالية:

أما "مؤتمر مجالس الهيئة" فهو يتألف من رئيس المجلس الوطني ونوابه ورئيس اللجنة الدائمة للاستشارة والمواكبة ورؤساء مجالس قطاعات الصيدلة.

وبالنسبة للاختصاصات المنوطة بأجهزة الهيئة، فقد تم تدقيق المهام المسندة إليها، مع اعتماد مقتضيات جديدة تتعلق بتحسين عمل هذه الأجهزة واستباق حالات التوقف في عملها والتنصيب على إجراءات خاصة لتعليق عضوية أو عزل كل عضو يكون سلوكه أو غيابه سببا في عرقلة السير العادي لمجلس من مجالس الهيئة بما فهم الرؤساء وإمكانية إحداث لجان دائمة أو مؤقتة.

وأخيرا، فيما يتعلق بالنظام التأديبي، لقد تمت إعادة النظر في النظام التأديبي للصيدلة الجاري به العمل، لاسيما المقتضيات المتعلقة بالإجراءات المسطرية للمتابعة التأديبية وإحداث غرفة تأديبية لدى كل مجلس من مجالس قطاعات الصيدلة، كما أن سلطة اتخاذ القرار في المجال التأديبي أنيطت بمجالس قطاعات الصيدلة ابتداءيا وللمجلس الوطني استثنافيا، كما تم التنصيب على إمكانية الطعن ببطلان المقررات التأديبية الصادرة عن غرف الاستئناف التأديبية المحدثة لدى المجلس الوطني أمام المحكمة الإدارية بالرباط.

تلكم إذن، هي الغاية الأساسية والخطوط العريضة لمشروع القانون المعروض على أنظاركم، قصد الدراسة والتصويت، راجيا أن ينال موافقتكم كما كان عليه الحال داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية بمجلسكم الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن لتقديم تقرير اللجنة.

تفضلوا السي الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني مساعد مقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة دراستها لمشروع القانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيدلة، كما أحيل من مجلس النواب بتاريخ 27 يونيو 2023.

إطار المناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 98.18 المتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة، ولا بد بهذه المناسبة أن نجدد بفرق الأغلبية التنويه والإشادة بهذا الزخم التشريعي المهم الذي يخص قطاعا استراتيجيا ببلادنا، وهو قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، وهو الشيء الذي يدل على المكانة الهامة التي توليها الحكومة لهذا القطاع، حيث أن بلادنا تعيش على وقع مشروع ملكي يشكل ثورة في المجال الاجتماعي، ألا وهو مشروع الحماية الاجتماعية، الذي خصص له صاحب الجلالة نصره الله مكانة خاصة، وتعمل الحكومة على تنزيل أهم بنوده وتطور جانبه التشريعي ليواكب طموح ملك البلاد وعموم المواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

لقد امتد الفراغ القانوني لسنوات في أعقاب انتهاء ولاية المجلسين الجهويين لصيديات الشمال والجنوب، دون أن تتمكن الهيئة المذكورة من إجراء الانتخابات لتجديد مكاتبها في مواعيدها المحددة، لكن التزام الحكومة واحترامها للمساطر القانونية عجل بخروج هذا النص التشريعي، الذي يهدف إلى تحيين وتحديث الإطار القانوني المؤطر لمزاولة مهنة الصيدلة وتوفير الوسائل والآليات التي تمكن الصيادلة من هيئة مهنية قوية للقيام بالمهام المنوطة بها على الوجه الأمثل.

كما أن هذا النص سيساعد على توسيع أجهزة الهيئة وتدقيق اختصاصاتها، لتضم أجهزة جديدة كالهيئة الدائمة للاستشارة والمواكبة ومؤتمر مجالس الهيئة، مع إعادة النظر في تسوية عدد من مجالس قطاعات الصيدلة وتأليف المجلس الوطني للهيئة وإعادة النظر في عدة مقتضيات تتعلق بنمط الاقتراع وكيفية انتخاب الرئيس والنظام التأديبي، وكذا إضافة مقتضيات جديدة تهم حكامه سير الهيئة.

ويتضمن هذا المشروع مقتضيات أخرى تنص على إحداث لجنة إدارية خاصة، يعهد إليها بتحضير وتنظيم الانتخابات الخاصة بالمجلسين الجهويين لصيادلة الشمال والجنوب وتعيين رئيس اللجنة وأعضائها وتحديد تاريخ شروعها في مزاولة مهامها بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا المشروع المذكور أحدث هيئة وطنية للصيادلة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي، والتي تتألف من المجالس المشار إليها في المادة 12، بما في ذلك المجالس الجهوية، للصيادلة الصيديات، ونص في القسم الفرعي الأول من الفرع الثاني من الباب الرابع عن إجراءات تأليف وكيفية انتخاب أعضاء مجالس قطاعات الصيدلة في المواد من 47 إلى المادة 61.

وبموجب هذا المشروع تم تحديد كفاءات إعداد وتنظيم الانتخابات من قبل اللجنة، وذلك خلال مدة أقصاها 6 أشهر من تاريخ شروع اللجنة في مزاولة مهامها، بالإضافة إلى سن أحكام انتقالية تروم

- فرق الأغلبية: 7 تعديلات؛

- الفريق الحركي: 28 تعديلا؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 9 تعديلات؛

- فريق الاتحاد لمقاولات المغرب: 4 تعديلات؛

- مجموعة العدالة الاجتماعية: 51 تعديلا؛

- تعديلات المستشارين البرلمانين السيد خالد السطي والسيدة مريم العلوي: 8 تعديلات.

وقد عرضت هذه التعديلات جميعها مادة مادة على مسطرة المصادقة، بحيث تم قبول 6 تعديلات، همت المواد 28، 31، 38، 56، 62 و86، بينما سحبت باقي التعديلات بعد رفضها وتبريرها من لدن السيد الوزير.

كما تم التصويت على المشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة برمته بالإجماع معدلا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، مساعد مقرر اللجنة.

نقطة نظام؟ نعم.

تفضل السي لحسن.

المستشار السيد لحسن نازهي:

بالنسبة للتقرير، غير للإضافة لأن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ما وردت في التقرير بأنه كائن هناك حوالي 37 تعديلا، ما عرفتش علاش تغفلت هذه التعديلات ديال المجموعة.

السيد رئيس اللجنة يؤكد ذلك الشيء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي لحسن.

إذن نمر الآن للمناقشة.

إذن فرق الأغلبية، تفضل السي الحسنواي.

المستشار السيد لحسن الحسنواي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية للمشاركة في

أنا، رافة بالأخوات والإخوة المستشارين والسادة الوزراء غادي بمنحك المداخلة ديال الفريق الحركي مكتوبة للتدوين ديالها في محضر الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد جزيلا السي مبارك.

أمر إلى كلمة الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، السي يوسف. الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، هناء غادي تسلموه.

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السي محمد رضى غادي تسلموه.

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، غادي تسلموه.

شكرا الأستاذة أمينة.

غير كيمشي السي نور الدين وكتبرد شوية الوقت.

السي عرشان سلم لنا.

إذن الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الأستاذة فاطمة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بصدد مناقشتنا لمشروع القانون 98.18 المتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة، وللإشارة فإن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في خضم مناقشة مشروع القانون في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية تقدمت بمجموعة من التعديلات، بغية تجويده وهمت توسيع المهام المنوطة بالهيئة لتشمل وضع السياسة العمومية في مجال الصحة، ومتابعة تنفيذها وتقييمها بتنسيق مع الإدارة، واقتراح التدابير اللازمة لترقية تدريس الصيدلة وتكوين الصيادلة، وكذا السهر على محاربة الممارسات غير الشرعية للمهنة وكذا التدابير اللازمة لتأخرها على الإدارة بهذا الخصوص، وإرساء قواعد وآليات التنسيق بين مختلف مجالس الهيئة.

السيد الوزير،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقدمنا

ضمان واستمرارية عمل المجلسين الجهويين المعنيين خلال فترة تنظيم الانتخابات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فرق الأغلبية، بعد اطلاعنا على مضامين هذا المشروع، لا يسعنا إلا تهنيتنا ما جاء فيه، على اعتبار أن إعداده تم عبر رؤية تشاركية مع الهيئات والفئات المعنية.

وعليه، فإننا ندعو إلى حسن تنزيل المشروع الذي نرى أن من شأنه القضاء على مجموعة من الاختلالات، خاصة التي ترخي بظلالها على الصيدلة ومساعدتهم.

وفي الختام، السيد الرئيس، نحن في فرق الأغلبية ندعو إلى المزيد من تحصين مهنة الصيدلة وحمايتها وتطويرها وتحسين ظروف اشتغال وعيش العاملين فيها، وفي نفس الوقت بلورة سياسة وصناعة دوائية وطنية لتحسين ولوج المواطنين إلى الدواء، سواء في المدن أو القرى أو المناطق الجبلية.

ونظرا للاعتبارات السالفة الذكر، نحن في فرق الأغلبية سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السي الحسنوي، باسم فرق الأغلبية.

غير، السي لحسن، حتى يطمئن قلبك، هاد التقرير لم يغادر صغيرة ولا كبيرة بالنسبة لتعديلاتكم إلا وأحصاها، 37 تعديلا وبالتمام والكمال.

إذن ما كاينش إشكال ما سقط، ما غفل حتى شي حاجة، 37 تعديلا، غير باش نكونوا واضحين.

مرحبا السيد الرئيس.

تفضل.

إذن أمر إلى الفريق الحركي السيد الرئيس.

هاذ الشئ اللي كاين، لا، لا، غير تكلمتي على التقرير، لا حيث كلشي هنا يوثق في المحضر ديال الجلسة وخصنا الأمور تكون مضبوطة.

تفضل السيد الرئيس، السي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

العام والخاص.

كما يرمي هذان القانونان إلى تعزيز حكمة ومهام الهيئة الوطنية للصيادلة، سواء ما تعلق بمهام المرفق العام أو المتعلقة بالدفاع عن المهنة والحماية الاجتماعية وتشجيع البحث العلمي والتطوير والابتكار في المجال الصيدلي.

وفي هذا السياق، تقدمنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بمجموعة من التعديلات التي همت بالأساس ضمان مواكبة أشغال الهيئة وانسجاما مع مبدأ الحق في المعلومة والتشديد في ضمانات حضور جلسات المجلس، وفتح المجال أمام أعضاء المجلس المتغيبين بعذر قانوني مقبول الراغبين في حضور الجلسات عن بعد، استحضارا لظروف الاشتغال خلال جائحة كورونا، فضلا عن ملاءمة مقتضيات الهيئة مع ما هو منصوص عليه في الهيئات المهنية الأخرى.

وفي الختام، وبالرغم من عدم تجاوب الحكومة مع تعديلاتنا، إلا أننا سنصوت بالإيجاب على المشروعين القانونيين المذكورين، بالنظر لأهميتهما، آمليين في تحقيق الغاية المتوخاة منهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة لبنى.

السيد الوزير، تبغيوتفاعلو؟

شكرا.

إذن نمر للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى:

الموافقون: الإجماع.

المادة 2:

الموافقون: الإجماع.

المادة 3:

الموافقون: الإجماع.

المادة 4:

الموافقون: الإجماع.

المادة 5:

الموافقون: الإجماع.

المادة 6:

الموافقون: الإجماع.

بمجموعة من التعديلات الجوهرية قوبلت بالرفض من طرف الحكومة، وخاصة التعديلات التي همت المواد 18، 71، 72 و73، ويتعلق الأمر برفض التنصيب على إحداث هيئة استشارية غير منتجة داخل الهيئة ومنحها صلاحيات واسعة، مما يجعلها تمارس الوصاية على هيئة الصيدلة وكونها تشكل عبئا فقط، وليس لها أي ضرورة لمناقشة الهيئة في صلاحياتها.

كما أنها لا توجد في أي قانون مماثل للمهن المنظمة في المغرب، وباعتبار إعمال مبدأ التداول في المادة 18، وهو مبدأ غير ديمقراطي لعدة اعتبارات، كون المجلس الوطني هو سيد نفسه ويصوت بطريقة داخلية وديمقراطية ولا داعي لتدخل القانون ووضع استثناءات غير موجودة في قوانين مماثلة، كون تدخل القانون بهذا الشكل هو تمكين حيازي بتسيير قطاع يضم الأغلبية الساحقة من فئة معينة مقارنة مع باقي الفئات.

لذا، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنصوت ضد مشروع القانون 98.18 المتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة فاطمة.

إذن أمر إلى مجموعة العدالة الاجتماعية، غادي تسلموه السي الدحماني.

شكر.

أمر إلى الكلمة الأخيرة في هذه الإطار لأحد ممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الأستاذة لبنى، غادي تدخل ولا تسلمي؟ غادي تدخل؟

تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة الدستورية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 98.18 المتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة، وعلى مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على أهمية هذين القانونين، من أجل تحيين الترسانة القانونية التي لم تعد تجيب المتغيرات التي عرفها قطاع الصيدلة، حيث ارتفع عدد الصيدلة بشكل ملحوظ في القطاعين

المادة 20:	الموافقون: الإجماع.	المادة 7:	الموافقون: الإجماع.
المادة 21:	الموافقون: الإجماع.	المادة 8:	الموافقون: الإجماع.
المادة 22:	الموافقون: الإجماع.	المادة 9:	الموافقون: الإجماع.
المادة 23:	الموافقون: الإجماع.	المادة 10:	الموافقون: الإجماع.
المادة 24:	الموافقون: الإجماع.	المادة 11:	الموافقون: الإجماع.
المادة 25:	الموافقون: الإجماع.	المادة 12:	الموافقون: الإجماع.
شكرا.		المادة 13:	الموافقون: الإجماع.
المادة 26:	الموافقون: الإجماع.	المادة 14:	الموافقون: الإجماع.
المادة 27:	الموافقون: الإجماع.	المادة 15:	شكرا.
المادة 28: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون: الإجماع.	المادة 16:	الموافقون: الإجماع.
المادة 29:	الموافقون: الإجماع.	المادة 17:	الموافقون: الإجماع.
المادة 30:	الموافقون: الإجماع.	المادة 18:	الموافقون: الإجماع.
المادة 31: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون: الإجماع.	الموافقون = 30؛	
شكرا.		المعارضون = 02؛	
المادة 32:	الموافقون: الإجماع.	الممتنعون = 00 (لا أحد).	
شكرا.		إذن صادق المجلس بالأغلبية على المادة 18 من مشروع القانون.	
المادة 33:	الموافقون: الإجماع.	المادة 19:	الموافقون: الإجماع.

المادة 49:	المادة 34:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 50:	المادة 35:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 51:	المادة 36:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 52:	المادة 37:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 53:	المادة 38: (كما عدلتها اللجنة)
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 54:	المادة 39:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 55:	المادة 40:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 56: (كما عدلتها اللجنة)	المادة 41:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 57:	المادة 42:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 58:	المادة 43:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 59:	المادة 44:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 60:	المادة 45:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 61:	المادة 46:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 62: (كما عدلتها اللجنة)	المادة 47:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.
المادة 63:	المادة 48:
الموافقون: الإجماع.	الموافقون: الإجماع.

المادة 88:	الموافقون: الإجماع.
المادة 89:	الموافقون: الإجماع.
المادة 90:	شكرا.
المادة 91:	الموافقون: الإجماع.
المادة 92:	الموافقون: الإجماع.
المادة 93:	الموافقون: الإجماع.
المادة 94:	الموافقون: الإجماع.
المادة 95:	الموافقون: الإجماع.
المادة 96:	شكرا.
المادة 97:	الموافقون: الإجماع.
المادة 98:	الموافقون: الإجماع.
المادة 99:	شكرا.
المادة 100:	الموافقون: الإجماع.
المادة 101:	الموافقون: الإجماع.
	إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:
	الموافقون=32:
	المعارضون=02:
	الممتنعون=00 (لا أحد).
	إذن، وافق مجلس المستشارين بالأغلبية على مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.
	شكرا للجميع.
	ورفعت الجلسة.
<u>الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.</u>	
<u>أ- فريق التجمع الوطني للأحرار:</u>	
<u>1) مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة:</u>	
السيد الرئيس المحترم،	
السيد الوزير المحترم،	
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،	
يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع قانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة، كما وافقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، معدلا بالإجماع، مشيدا بالمناسبة بالجو العام الذي يطبعه مختلف مراحل الدراسة والتصويت على هذا النص والذي يعتبر حلقة من حلقات البناء التشريعي لهذه المنظومة الصحية الجديدة الذي كان لكم شرف إعادة هيكلتها، تحت الاشراف المباشر والشخصي للسيد رئيس الحكومة، باعتبارها أحد الدعامات الأساسية لإنجاح ورش الحماية الاجتماعية، تكريسا لأسس الدولة الاجتماعية.	
واسمحوا لي أن أنوه بمستوى ما تم إنجازه في هذا الورش الكبير الذي يندرج في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إعادة النظر في منظومة الصحة ببلادنا عبر إقرار إصلاحات جريئة وشجاعة والتي أعطت إضافة نوعية لهذا القطاع ببلادنا، وفق خارطة طريق واضحة المعالم على مستويات متعددة، منها إرساء منظومة تشريعية حديثة تواكب التطورات المتسارعة التي يعرفها القطاع وجعلها تتلاءم مع المستجدات العالمية المتواصلة أو على مستوى تجديد البنيات التحتية في كل أنحاء ربوع المملكة، وهو ما يفسر باللموس أن بلادنا	

بالقطاعيين العام والخاص، ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون وسنكون منفتحين على كل ما من شأنه أن يساهم في مواصلة هذا المجهود الكبير الذي تبذله الحكومة في سبيل الرقي بالمنظومة الصحية الوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسرني التدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة هذا المشروع المهم والأساسي والذي جاء استجابة للتحويلات التي شهدتها مهنة الصيدلة منذ سنة 1976 إلى الوقت الراهن، وقبل الخوض في مناقشة هذا الموضوع، لا بد أن أؤوه باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمستوى النقاش الذي عبرت عنه مختلف مكونات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بكل جدية ومسؤولية أثناء الدراسة والمصادقة والتصويت على هذا المشروع، الذي سيمنح للهيئة الوطنية للصيادلة صلاحيات واسعة من أجل التنظيم الذاتي للمهنة، مع وضع مدونة أخلاقيات المهنة، والتي ستصبح نافذة بموجب مرسوم تطبيقي، حيث تسهر الهيئة على تطبيقها وتحسينها، باعتبارها الممثل المعترف بها لدى السلطات العمومية في مجال نشاط الصيدلة، بحيث ستقوم بالدفاع عن المصالح المعنوية والمهنية للمهنة، فضلا عن تسليم إذن مزاومتها في القطاع الخاص بعدما تبدي الهيئة رأيها حول طلبات إحداث الصيدليات والمؤسسات الصيدلانية والمختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية التي يديرها صيادلة إحيائيون، وبصفة عامة حول جميع القضايا التي تخص الأنشطة الصيدلانية، والتي ستسهر على احترام الواجبات المهنية من لدن جميع أعضائها، مع تشجيع البحث العلمي والابتكار في المجال الصيدلي.

وإذ نشيد، السيد الوزير، بالمقاربة التشاركية مع كافة المتدخلين التي نهجتموها إثر إحداثكم للجنة التي أنيطت لها مهمة دراسة هذا المشروع قانون، وضمت جميع المتدخلين والهيئات الممثلة للمهنة لإخضاع هذا المشروع للتشاور الواسع، والتي خرجت بتصوير شامل ومتكامل من شأنه إضفاء طابعا تنظيميا متناسقا على مواد النص، خصوصا وأن هذا المشروع يأتي في إطار الارتفاع الكبير لعدد الممارسين والمزاويلين للمهنة الذي بلغ 6 آلاف صيدلي، وانسجاما أيضا مع التأطير القانوني لمهنة الصيدلة من خلال قانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، وهي مناسبة أود أن أؤكد فيها على أن من شأن إخراج هذا المشروع قانون إلى حيز الوجود أن يجعل من الهيئة الوطنية للصيادلة الممثل الوحيد والمخاطب أمام جميع السلطات العمومية والجهة الساهرة على الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للصيادلة.

تراهن على تحديث الخدمات الصحية وتوفيرها للمواطنين على اختلاف شرائحهم وتمكينهم من الولوج لهاته الخدمات بالسهولة المطلوبة.

السيد الوزير المحترم،

إن إحداث الهيئة العليا للصحة يأتي في إطار تعزيز هذه الدينامية التي يعرفها القطاع، بحيث أن هذه المؤسسة الاستراتيجية والتي تضمها قانون-الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية الذي صادقنا عليه جميعا، لها أدوار تكتسي أهمية كبرى تواصل تعزيز الإصلاحات المتواصلة والتي تبذلون فيها مجهودات مقدره للارتقاء بمنظومتنا الصحية.

في هذا الإطار، لا يسعنا في فريق التجمع الوطني للأحرار داخل هذا المجلس الموقر إلا أن نشيد عاليا بإرادة الحكومة في إخراج هذا القانون والذي يؤكد جليا على أهمية أدوار الهيئة العليا للصحة، بحيث ستضطلع برسم سياسة صحية تهدف إلى تحقيق الجودة على مستوى الخدمات الصحية، وجعل الصحة في صلب اهتمام السياسات العمومية، ضمانا للأمن الصحي والسيادة الصحية الوطنية في أفق بناء الدولة الاجتماعية التي نسعى لها جميعا كما يريد لها جلاله الملك حفظه الله، وكما يطمح إليها المواطن.

السيد الوزير المحترم،

تتوجعا لهذا المسار المهم من الدراسة والمناقشة والتصويت على هذا المشروع، يجب الإسراع في إخراج كل نصوصه التطبيقية من أجل مواكبة دينامية الإصلاحات الوطنية ومتطلبات الدولة الاجتماعية، وعلى رأسها ورش الحماية الاجتماعية، فأسباب نزوله تكمن أساسا في إرساء الدعامة المتعلقة بالحكامة وتعزيزها والتي تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين، وخصوصا الخدمات الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، على كافة المستويات، انسجاما مع ما نصت عليه المادة 32 من القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

لهذا، فإن الهيئة العليا للصحة ستسهر على إعداد الوسائل الكفيلة بضبط منظومة التأمين الاجباري الأساسي عن المرض، واعتماد الوساطة في النزاعات المعروضة عليها بين مختلف المؤسسات الصحية من قبل مهنيي الصحة، مع تتبع كافة المعطيات البوائية وتحليلها وتقييمها.

كل ذلك من أجل إرساء أحد دعائم النموذج الوطني الجديد المرتبط بالمنظومة الصحية الجديدة والتي جاءت نتيجة عبقرية مغربية خالصة.

وإيماننا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالدور الكبير الذي ستلعبه الهيئة العليا للصحة فيما يتعلق بالتأطير التقني للتأمين الاجباري عن المرض، وإبداء الرأي في مختلف السياسات العمومية في مجال الصحة، وتقييم جودة الخدمات المقدمة بالمؤسسات الصحية

المستشارين وعلى قبوله لبعض تعديلات الفرق والمجموعات البرلمانية، نقاش توج بالتصويت بالإجماع على هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا المشروع الهام الذي يؤسس لإحداث الهيئة العليا للصحة، يأتي تفاعلا مع التوجهات الملكية السامية للهوض بالمنظومة الصحية لتستجيب لانتظارات وتطلعات المواطنين، ويأتي أيضا تفعيلًا وانسجامًا مع مقتضيات قانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، لاسيما المادة 32 منه التي حددت على سبيل الحصر هيئات التدبير والحكامة التي ستحدث ومن بينها الهيئة العليا للصحة.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نقاش هذا النص، نستحضر أهمية إحداث الهيئة العليا للصحة، كمؤسسة عمومية وشخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام، تساهم في ضمان استمرارية عمل الدولة في المجال الصحي، ستحل محل الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، وستضطلع بمهام التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وضبط منظومته والسهر على تحقيق التوازن المالي لكل نظام من أنظمتها، وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاعات العام والخاص، وإبداء الرأي في السياسات العمومية في ميدان الصحة، والتقييم الدوري للأدوية والمنتجات الصحية والأعمال المهنية الصحية، وكذلك ستتولى الهيئة تتبع المعطيات الوبائية وتحليلها وتقييمها، وتقييم البرامج المتعلقة بمحاربة الأمراض وإجراء الدراسات والأبحاث... إلخ.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل في الفريق الحركي تعدد مهام وأدوار الهيئة العليا للصحة، وفق ما جاء في مضامين ومقتضيات هذا المشروع، وهو ما يعكس بجلاء أهمية هذه المؤسسة وراهنية والحاجية إحداثها، لما ستلعبه من دور هام في تحسين وتطوير وتأهيل المنظومة الصحية.

لكل هذه الاعتبارات، ولأن إصلاح المنظومة الصحية وتأهيلها وتطويرها نعتبرها في الحركة الشعبية على رأس أولوياتنا وفي صلب اهتماماتنا، سنصوت إيجابا على هذا المشروع الهام.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

(2) مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصحة:

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن ادخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصحة، وهي مناسبة سانحة لنا لنجدد التأكيد من خلالها على ثميننا وتنويعنا بسلسلة الإصلاحات

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع قانون يعد مكسبا تشريعا مهما ومطلبا مهنيا طال انتظاره، حيث أصبحت الحاجة ملحة لإعادة النظر في النصوص التشريعية المنظمة بعد فترة جمود غير مسبوقه والتي أثبت الواقع عدم مساهمتها للمستجدات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية وتؤثر على مساهمته بشكل فعال في المنظومة الصحية.

وعليه، أصبح من المفروض إعادة النظر في تنظيم الهيئة على غرار الهيئة الوطنية للأطباء ومختلف الهيئات المماثلة لها، مع ضرورة توفير الآليات والوسائل التي تمكن الصيادلة من خلق هيئة مهنية قوية، عبر التنزيل الأمثل لمقتضيات مشروع القانون قيد التصويت والحرص على تنظيم هذا القطاع نظرا للدور الهام الذي يلعبه على مستوى المساهمة في التنمية الاقتصادية لبلادنا، وتشغيل يد عاملة كبيرة.

السيد الوزير المحترم،

هذا المشروع له راهنيته وستفاعل معه بشكل إيجابي من موقع فريق التجمع الوطني للأحرار كفاعل داخل الأغلبية، استشعارا منا لأهميته الكبرى كعنصر أساسي من الترسانة القانونية المنظمة لإصلاح المنظومة الوطنية الصحية بالشكل الذي يجعلها قادرة على مسيرة ورش التغطية الصحية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- الفريق الحركي:

(1) مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة "مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة" لإبراز مواقفنا وتصوراتنا حول هذا النص الهام الذي يندرج ضمن مسار إصلاح وتأهيل المنظومة الصحية، من زاوية المعارضة الحركية البناءة والمسؤولة التي تضع دائما وأبدا مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، بعيدا عن حسابات ومنطق الأغلبية والمعارضة.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا، نثمن في الفريق الحركي النقاش الهادئ والمسؤول والجددي الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية إبان مناقشة هذا المشروع، وهي مناسبة سانحة أيضا لتقديم الشكر إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على تفاعله وتجاوبه مع مداخلات واستفسارات وتساؤلات السيدات والسادة

الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية واللوجيستية للصيادلة، وتشجيع البحث العلمي والتطوير والابتكار في مجال الصيدلة، والتكوين المستمر، وكذا تعزيز الحماية الاجتماعية، وتحسين تدبير المالية، خاصة المتعلقة بإجبارية التدقيق والافتحاص السنوي من طرف خبير محاسب.

السيد الرئيس،

ونحن نناقش هذا الموضوع الهام، نسجل بعض الملاحظات والاقتراحات التالية:

- المحافظة على صيدلية القرب وحمايتها من المنافسة غير الشريفة من أجل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية؛

- محاربة بيع الأدوية من طرف الجمعيات، الباعة المتجولين وشركات الخدمات ومحاربة تهريب الأدوية والمستلزمات الطبية ومحاربة بيع الأدوية وإشهارها عبر الأنترنت؛

- مراجعة القانون رقم 17.04 المتعلق بمدونة الأدوية والصيدلة، لاسيما الشق المتعلق بنظام منح الترخيص لمختلف الفاعلين للولوج إلى سوق العمل؛

- العمل على احترام فتح وإغلاق الصيدليات وصيدليات الحراسة؛
- التأكيد على أهمية التكوين والتكوين المستمر لفائدة العاملين بالقطاع من أجل مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي؛

- معالجة وضعية الاحتكار لبعض الأدوية الأصلية الغالية المعروضة في السوق الوطني من طرف بعض المختبرات.

السيد الرئيس،

مما لا شك فيه أن إحداث هذه الهيئة الوطنية للصيادلة بمقتضى هذا المشروع سيكمل سلسلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الصحية ببلادنا من خلال النهوض بالعلاجات وتحسين الخدمات الصحية وتنويع العرض الصحي، فضلا عن الدور الهام والمحوري الذي يلعبه القطاع على مستوى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

انطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة، والذي سيجيب على انتظارات وتطلعات ورهانات المواطنين والمهنيين والفاعلين في القطاع الصحي، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليه إيجابا.

III- الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

1) مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الهيكلية والانطلاقة الفعلية للعديد من المشاريع والاستراتيجيات التي تعرفها بلادنا في إعادة هيكلة إصلاح المنظومة الصحية ببلادنا من خلال النهوض بالعلاجات وتحسين الخدمات الصحية وتنويع العرض الصحي، فضلا عن الدور الهام والمحوري الذي يلعبه القطاع على مستوى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

في البداية، ننوه بالنقاش الإيجابي والهادئ الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذا المشروع، والشكر موصول إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على التفضل بتقديم هذا المشروع الهام أمام البرلمان، وعلى تفاعله مع ملاحظات واستفسارات وتعديلات السيدات والسادة المستشارين التي انصبت جميعها على تجويد هذا النص التشريعي شكلا ومضمونا بما فيها التعديلات التي تقدم بها الفريق الحركي.

السيد الرئيس،

ونحن نناقش هذا المشروع الهام، لا بد أن نستحضر الاختلالات والتعثرات غير المسبوقة التي عرفتها مهنة الصيدلة، تحول دون القيام بالمهام المنوطة بها، بحكم تجاوز القانون 1.75.453 المنظم للهيئة والذي يعود إلى 1976 والذي أثبت الواقع أنه لم يعد يساير المستجدات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية لمهنة الصيدلة، خصوصا في ظل الارتفاع الكبير في عدد الممارسين والمزاويلين للمهنة والذي يبلغ حوالي 15 ألف صيدلي، سواء في القطاع الخاص والعام، ناهيك عن التجاوزات والفوضى في طريقة تصنيع وتوزيع الأدوية، بالرغم من توقيع المغرب على اتفاقية (Medicrime) الذي تنص على الطريقة التي يسلكها الدواء من المختبر إلى شركة التوزيع وصولا إلى الصيدلية، والذي يحدده القانون في 3 أشهر بالنسبة للمصنعين وشهر عند الموزعين، كما تواجه عدة إكراهات تحول دون ضمان التوزيع العادل للصيدليات على الصعيد الوطني حيث تستحوذ جهة الدار البيضاء سطات، وجهة الرباط - سلا - القنيطرة، وجهة فاس - مكناس على حوالي 54 من الصيدليات فيما 46 المتبقية تتوزع على الجهات المتبقية، حيث تتوفر درعة- تافيلالت على 224 صيدلية أي بـ 2.13 في المائة.

السيد الرئيس،

ولهذه الغاية أصبح إعداد مشروع القانون رقم 98.18 أمرا ملحا وضروريا لإعادة تحيين وتحديث الإطار القانوني المؤطر لمزاولة مهنة الصيدلة من خلال هذه الهيئة التي ستقوم بالتنظيم الذاتي للمهنة تحت مراقبة الدولة باعتبارها مرفقا عموميا، وتضم جميع الصيدليات المأذون لهم بمزاولة مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص بالمغرب والمقيدين في جدول الهيئة بصفتهم "صيادلة صيدليات أو صيادلة إحيائيين أو صيادلة مزاويلين بالمؤسسات الصناعية أو بالمؤسسات الموزعة بالجملة أو مسؤولين عن مخزونات الأدوية بالمصحات أو المؤسسات المماثلة لها" والتي ستمكثهم من القيام بالهام المنوطة بهم على أكمل وجه، باعتبارها الممثل الوحيد أمام جميع السلطات العمومية والجهة الساهرة على

وعليه، كفريق نسجل أن مشروع القانون هذا جاء بمقتضيات جديدة، من شأنها أن تعمل على إعادة النظر في نوعية وحجم مهام واختصاصات الهيئة، لذا فبموجب هذا القانون فالهيئة الوطنية ستضم جميع الصيدالة الأطباء من القطاع العام والخاص، وهي من ستسهر على تطبيق القوانين، سواء تلك المتعلقة بتدبير شؤون الصيدالة على المستوى الوطني أو الجهوي، أو على مستوى تنفيذ العقوبات في حالة الإخلال بمبادئ النظام العام للهيئة.

وأيضاً ستتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي مع منحها بعض مهام المرفق العمومي تحت مراقبة الدولة وفي حدود اختصاصاتها، ناهيك عن دورها الاستشاري في مشاريع ذات الصلة.

ولهذا تم توسيع أجهزة الهيئة بإحداث مجلس وطني، ومجالس قطاعات الصيدلة هي الأخرى تتألف من مجالس جهوية، ومجالس الصيدالة المزاولين بالمؤسسات الصيدلية الصناعية، ومجالس الصيدالة الإحيائيين، وكلها مجالس ستسهر على تنفيذ المقررات التي يتخذها المجلس الوطني، وأيضاً هي مجالس من شأنها مواكبة الصيدلاني عبر جهات المملكة، ومن شأنها أيضاً تسهيل وضمان الانخراط الرقعي لتعزيز ورش الحماية الاجتماعية الذي يدخل ضمن الورش الإصلاحية الكبير الذي تعرفه منظومة الصحة ببلادنا.

وعليه، كفريق اشتراكي للمعارضة الاتحادية نصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

IV- مداخلة المستشار السيدة هناء بن خير باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

(1) مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة:

(2) مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيدالة.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة، ومشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيدالة.

وأود أن أعتنم هذه المناسبة، لنعبر لكم عن تقديرنا لعزيمتكم الثابتة، والرغبة القوية التي تحذو وزارتكم لمواصلة دعامة الحكامة في ورش إصلاح المنظومة الصحية.

أولاً: مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين، أن أتدخل لمناقشة "مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة"، وهو مشروع جاء تنفيذاً للتعليمات الملكية بإعادة النظر في المنظومة الصحية برمتها ببلادنا، وذلك بضرورة فتح أورش تركز أساساً على الإصلاحات الهيكلية للمنظومة الصحية.

وبناء عليه، نحن بصدد دراسة هذا المشروع المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة كإطار قانوني يضمن استمرار عمل الدولة في هذا المجال.

وانطلاقاً من مقتضياته، يتضح لنا كفريق أن المشروع يتضمن عدة إجراءات عملية من شأنها تقوية المنظومة الصحية، خصوصاً تلك المتعلقة بالحكامة والتي بموجبها سيتم ضبط آليات التقنين ورصد عمل الفاعلين نحو تعزيز حكامة استشفائية جيدة على كافة المستويات وعبر التراب الوطني.

ويؤكد المشروع على عدة خدمات ذات أهمية لبعدها الإنساني، مما يتطلب معه التزليل الصحيح في أن تعمل أجهزة الهيئة من خلال الاختصاصات المخولة لها بالتنفيذ المحكم والمسؤول لمقتضياته، أهمها:
- ضبط منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك بهدف تحقيق التوازن المالي بين الموارد والنفقات لكل نظام من أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

- العمل على تقييم جودة الخدمات المقدمة بالمؤسسات الصحية بالقطاعات العام والخاص مع تتبع أعمال المهنيين في هذا المجال؛

- السهر على مراقبة المنتجات الصحية؛

- العمل على إبداء الرأي في السياسات العمومية المتعلقة بمنظومة الصحة؛

- بالإضافة إلى آليات أخرى تضمنها المشروع من شأنها إرساء حكامة جديدة تدخل ضمن المرتكزات الأربعة لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية عبر التراب الوطني.

وعليه كفريق نصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

(2) مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيدالة:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين، أن أتدخل لمناقشة "مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيدالة"، والذي جاء في إطار استكمال الأورش الإصلاحية الكبرى التي تشهدها بلادنا على مستوى منظومة الحماية الاجتماعية، وأيضاً استجابة للتحويلات التي ترتبط بممارسة مهنة الصيدلة، بعدما ظل متعثراً لسنوات في البرلمان.

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على "مشروع القانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة".

وهو مشروع القانون الذي يأتي في إطار تأسيس الشروط الضرورية لرسم عهد جديد من المنظومة الصحية الوطنية، وفق التوجهات الملكية السامية والمبادئ الكبرى المحددة في القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

واسمحوا لي في البداية أن أشيد بالمستوى المتقدم من العمل الذي يقوم به السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية من أجل الإسراع في تنزيل ورش المنظومة الصحية الوطنية، والذي يُعد ثورة اجتماعية في التعاطي مع القضايا الأساسية للمواطن وفي مقدمتها تكريس الحق في الصحة.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن هذه المقاربة الجديدة الرامية إلى تعزيز حكامه القطاع الصحي، من خلال هذا التوجه الرامي إلى إحداث مؤسسة عمومية مستقلة تحت مسمى: "الهيئة العليا للصحة"، والتي سَتَحُلُّ مَحَلَّ الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

لذلك، فإننا نثمن هذا التوجه، خصوصا وأن تجربة المؤسسات العمومية المستقلة أبانت عن نجاعتها وفعاليتها.

وهو ما يجعل الرهان على الهيئة سيكون كبيرا من أجل تحقيق الأمن الصحي الوطني وتعزيز العرض والخدمات الصحية، وهو ما يقتضي توفير كافة الشروط اللازمة لإنجاح عمل الهيئة.

السيد الوزير،

يمنح مشروع هذا القانون للهيئة اختصاص اعتماد المؤسسات الصحية بالقطاعين العام والخاص وتقييم جودة خدمات هذه المؤسسات، ونحن وإذ نثمن هذا التوجه، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز وأجرأة المقترضات المتعلقة بمسطرة تقييم المؤسسات الصحية، وذلك عبر إجراء تقييم مستقل لجودة المؤسسات الصحية على أساس مؤشرات ومعايير ومرجعيات وطنية.

وفي نفس السياق، أود أن أؤكد على أن القطاع الطبي الخاص يعتبر شريكا ومكملا أساسيا للقطاع الطبي العام. وهو ما يقتضي إيلاء هذا القطاع اهتماما خاصا، وذلك من خلال معاملة القطاع الطبي الخاص باعتباره مسؤولا عن تقديم خدمة عمومية، سواء من حيث التزاماته وظروف اشتغاله، لتمكين المواطن من التمتع بالحق في الصحة.

وأیضا تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة الموارد المالية والتقنية والبشرية المتوفرة لدى القطاع الخاص وخبرته لإنجاح السياسة الصحية الوطنية.

ومن أجل تعزيز المشاركة الفعالة للقطاع الصحي الخاص في ورش

للصحة، والذي يأتي في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية الداعية إلى إعادة النظر في المنظومة الصحية، ولها أهمية بالغة باعتبارها مؤسسة استراتيجية ستمكن من تقنين التغطية الصحية الإجبارية وتقييم أداء ونجاعة المنظومة الصحية والعمل على انسجام المخططات الصحية واستمراريتها والالتقائية بين السياسة الصحية وتوجهات التغطية الصحية الشاملة، وكذا أهميتها في التخطيط لتوحيد التدخلات في الأزمات الصحية والوبائية، لا سيما في مهامها المتعلقة بتتبع المعطيات الوبائية وتحليلها وتقييم البرامج المتعلقة بمحاربة الأمراض، واقتراح الإجراءات اللازمة لتخاذها للوقاية من كل المخاطر التي تهدد الصحة العامة، ولأن الجانب المتعلق بالتغطية الصحية من ورش تعميم الحماية الاجتماعية لا يمكن أن يكون فعالا بشكل كامل دون الاهتمام بالعنصر البشري الذي يعد ركيزة أساسية في تطوير المنظومة الصحية:

ثانيا: مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة، الذي يهدف إلى تنظيم وتطوير ممارسة مهنة الصيدلة وإلى تحقيق العديد من الأهداف والمهام، وتقوم بالدفاع عن المصالح المعنوية والمهنية للمهنة، فضلا عن تسليم إذن مزاومتها في القطاع الخاص.

وتبدي الهيئة رأيها حول طلبات إحداث الصيدليات والمؤسسات الصيدلانية والمختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية التي يديرها صيادلة إحيائيون، وبصفة عامة حول جميع القضايا التي تخص الأنشطة الصيدلانية، وتسهر على احترام الواجبات المهنية من لدن جميع أعضائها، وتشجيع البحث العلمي والابتكار في المجال الصيدلي.

وفي إطار تأكيدنا الدائم على الحكامة والترشيد في مشاريع القوانين المتعلقة بالمنظومة الصحية التي سبق عرضها على مجلسنا الموقر، ونظرا لما سيكون لهذه المؤسسة من أدوار على مستوى التدبير والموارد البشرية حسب بعض مواد هذان المشروعان، فإننا نتطلع إلى أدوار جديدة ومبتكرة على مستوى التكوين المستمر للموارد البشرية في القطاع الصحي، وأيضا على مستوى تقييم السياسة الدوائية والبرامج والمخططات الوطنية والجهوية وأداء المؤسسات الصحية.

وعليه، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب، مع تميمنا مقتضيات هذا النص القانوني المتميز.

V- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

1) مشروع قانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

كما جاء في مذكرة التقديم، فإن مشروع هذا القانون يهدف إلى إحداث هيئة وطنية للصيادلة، في شكل هيئة وطنية تقوم بمهام المرفق العمومي، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي مع تخويلها الصلاحيات التالية:

- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية التكميلية لفائدة الصيادلة؛

- تشجيع البحث العلمي والتطوير والابتكار في مجال الصيدلة؛

- التكوين المستمر للصيادلة؛

- السهر على احترام الصيادلة لمبادئ وقيم المروءة والكرامة والنزاهة؛

- الحرص على تقيد أعضائها بالقوانين والأنظمة والمعايير وقواعد حسن الإنجاز التي تخضع لها مزاولة الصيدلة.

ونحن في فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب ننخرط معكم في هذا التوجه، ونؤمن المضامين التشريعية التي جاء بها مشروع هذا القانون، سيما تلك المتعلقة بمبادئ التمثيلية والاستقلالية، وجمهوية مجالس الهيئة، والتي تعتبر مداخل أساسية لاضطلاع الهيئة بأدوارها ومهامها كاملة وبفعالية.

ولأجل ذلك، فإننا سنصوت بالموافقة على مشروع القانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VI- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

1) مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالاً لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة.

فكما لا يخفى على علمكم السيد الرئيس، السادة الوزراء، أن اقتراح هذا المشروع جاء لأجل تجسيد الإرادة الملكية السامية الداعية في أكثر من محطة إلى القيام بإصلاح جذري للمنظومة الصحية الوطنية وجعل

المنظومة الصحية الطبية فإننا ندعو إلى تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاع الصحي.

وأيضاً مراجعة شاملة لمواجهة المعوقات التي تعرقل دخول الاستثمار الخاص للقطاع الصحي، من قبيل ضعف التعريف الوطنية المرجعية التي لم يتم تحيينها منذ 2006 عوض كل ثلاث سنوات.

السيد الوزير،

انطلاقاً من حق التعديل، تقدم فريقنا بتعديلات تروم في مجملها إلى تعزيز مقتضيات مشروع هذا القانون في اتجاه جعله حاملاً للمقومات التشريعية الكفيلة بالهوض بأدوار الهيئة العليا للصحة والارتقاء بمنظومتنا الصحية الوطنية، وقد تفاعلتم مع بعضها بالإيجاب.

وفي الختام، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب نشتمن المضامين الإيجابية لمشروع هذا القانون، وندعو إلى الإسراع في إخراجها إلى حيز التنفيذ، ولأجل ذلك فإننا سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.

وهو مشروع القانون الذي جاء يهدف إلى تجاوز نقائص مقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.453 المتعلق بإحداث هيئة للصيادلة، الذي لم يعد يستجيب للتحويلات التي شهدتها مهنة الصيدلة. وأيضاً مساندة الأدوار الجديدة المنوطة بالصيدلي في المنظومة الصحية، لأنه وكما نعلم جميعاً، تحظى هيئة الصيادلة بمكانة محورية وتضطلع بأدوار طلائعية سيما في العالم القروي والمناطق النائية.

واسمحوا لي في البداية، أن أشيد بالدينامية التشريعية التي تعرفها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، والعمل الكبير التي تقومون به السيد الوزير، وعبركم بكافة أطر الوزارة، في تنزيل النصوص التشريعية اللازمة لتنزيل الورش الملكي المتعلق بالمنظومة الصحية. وتوفير كافة الشروط اللازمة لإنجاح هذا الورش الاستراتيجي.

وهي مناسبة أيضاً، نشيد فيها بهيئة الصيادلة، التي تعتبر فاعل أساسي في سلسلة العلاجات، وتلعب دور جد محوري في المنظومة الصحية.

حيث يأتي مشروع هذا القانون في إطار إعادة النظر بصفة جذرية في المقتضيات الواردة في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.453 الصادر في 17 دجنبر 1976، والذي سيجعل من الهيئة الوطنية للصيادلة المخاطب الوحيد أمام السلطات العمومية وكافة الجهات المعنية والتي تتقاطع مع هذه الهيئة.

كما سيعمل على تعزيز مهام الهيئة الوطنية للصيادلة، وعلى تعزيز المهام المنوطة بالهيئة سواء تلك المتعلقة بمهام المرفق العام أو المتعلقة بالدفاع عن المهنة والحماية الاجتماعية وتشجيع البحث العلمي والتطوير والابتكار في المجال الصيدلي، وأن ممارسة المهنة بأي صفة من الصفات ستكون مشروطة بالزامية التقييد بالهيئة الوطنية للصيادلة، وهو الشيء الذي سيمكن من ضمان حقوق هذه الفئة وحمايتها.

وبالتالي فإن مشروع هذا القانون جاء ليعزز المنظومة القانونية لبلادنا، كما يتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية.

وعليه، فإننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا يسعنا إلا التشجيع على إخراج هذا النص القانوني إلى أرض الواقع، خاصة وأن النصوص الحالية أصبحت متجاوزة ولا تستجيب للتحويلات والتغيرات التي شهدتها مهنة الصيدلة منذ 1976 إلى الوقت الحالي.

وانسجاما مع التوجهات البناءة، والقناعات الراسخة، والمؤطرة لمختلف تدخلات مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فإننا نبارك مرة أخرى هذا المشروع الذي من شأنه تدعيم الخيار الديمقراطي في بلادنا، وتوطيد الترسنة القانونية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VII- مجموعة العدالة الاجتماعية:

1) مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة:

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في "مناقشة مشروع القانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة" والذي يندرج ضمن المجهودات التي تبذلها بلادنا للنهوض بالقطاع الصحي، خاصة من خلال إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمية المؤطر للمنظومة الصحية برمتها.

وهي مناسبة نؤكد فيها على الأهمية البالغة التي يحتلها الأمن الصحي في الحفاظ على استقرار المجتمع وفي حفظ سيادة الدولة، كما أبانت عن ذلك الأحداث المتعاقبة من قبيل جائحة كورونا "كوفيد-19"،

إصلاح قطاع الصحة من المبادرات المستعجلة التي يجب مباشرتها.

فمن خلال الاطلاع على كافة بنود مشروع القانون-الإطار 07.22 بتأن، يتضح أنه يروم إلى وضع إطار قانوني سيساهم في ضمان استمرارية عمل الدولة في المجال الصحي وتولي مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاعين العام والخاص.

كما أنه يحدد بشكل واضح الاختصاصات والأدوار المنوطة بالهيئة العليا للصحة، لا سيما التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والسهرة على إعداد الوسائل الكفيلة بضبط منظومته، وتقييم جودة الخدمات المقدمة للمؤسسات الصحية، دون أن ننسى تتبع المعطيات الوبائية وتحليلها وتقييمها، وتقييم البرامج المتعلقة بمحاربة الأمراض، وإجراء الدراسات والأبحاث ووضع الدلائل والمراجع المتعلقة بالتكوين المستمر.

وبالتالي، فكل هذا سيساهم لا محالة في جعل الصحة رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وركيزة أساسية في إنجاح ورش الحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس،

إننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا يسعنا إلا أن نقول وبصوت مرتفع أن مشروع من هذا القبيل وبهذه الدقة والحكمة والانسجام بين فقراته، من شأنه لا محالة إلا أن يعزز المنظومة القانونية لبلادنا، خاصة في المجال الصحي، كما سيؤسس لمرحلة جديدة ستضمن المساواة في الولوج إلى العلاج وفي الاستفادة من الخدمات الصحية.

وفي الأخير، وانطلاقا من القناعات والمبادئ الراسخة لدى مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي من أجل دعم وتشجيع كافة المبادرات التي تخدم المصالح العليا للوطن والمواطن، فإننا نبارك مرة أخرى هذا المشروع الذي من شأنه تدعيم الخيار الديمقراطي في بلادنا. والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالا لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.

(2) مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة:

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة "مشروع القانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة" والذي اقتضته ضرورة تهيئة الإطار القانوني المنظم لهذه المهنة ليستجيب والتطورات التي عرفتها منذ سنة 1976، سواء من حيث عدد الممارسين أو المهام والوظائف المتفرعة عن هذه المهنة.

ونثمن بداية بالمقاربة التشاركية التي اعتمدها الحكومة في إعداد مشروع هذا القانون بإحداث لجنة تضم مختلف الأطراف المعنية وخاصة بإشراك المجلس الوطني للصيادلة وهو ما مكن من حصر وتقليص المقترضات المختلف بشأنها.

وإيماناً بأهمية الهيئة الوطنية كمؤسسة جامعة لمختلف الممارسين لمهنة الصيدلة سواء كانوا صيادلة صيدليات أو صيادلة إحيائيين أو صيادلة مزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الصناعية أو صيادلة مزاولين بالمؤسسات الصيدلانية الموزعة بالجملة أو صيادلة مسؤولين عن مخزونات الأدوية بالمصحات أو بمؤسسات مماثلة لها، فنعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية بالصيغة التي جاء بها مشروع القانون والاختصاصات المنوطة بها ستمكن من الارتقاء بهذه المهن وبأوضاع المنتميين إليها خاصة باضطلاعها بعدد من المهام المعتمدة من قبيل:

- إبداء الرأي حول مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمزاولة مهنة الصيدلة؛

- ووضع مدونة أخلاقيات المهنة والسهرة على تطبيقها وتثبيتها والسهرة على احترام الواجبات المهنية من لدن جميع أعضائها؛

- تسليم أذن مزاولة مهنة الصيدلة بالقطاع الخاص؛

- تمثيل الصيادلة لدى السلطات العمومية والدفاع عن المصالح المعنوية والمهنية لمهنة الصيدلة؛

- القيام، لفائدة أعضائها وذوي حقوقهم، بكل عملية تهدف إلى التغطية الصحية التكميلية، وتطوير أعمال التعاون والمساعدة أو الأعمال الاجتماعية؛

- إبداء الرأي حول طلبات إحداث الصيدليات والمؤسسات الصيدلانية والمختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية التي يديرها صيادلة إحيائيون، وبصفة عامة حول جميع القضايا التي تخص الأنشطة الصيدلانية؛

- تشجيع البحث العلمي والتطوير والابتكار في المجال الصيدلي

وتداعيات زلزال منطقة الحوز، وهو ما فتى جلالة الملك محمد السادس نصره الله يؤكد عليه في العديد من خطبه.

ونعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية أن واجب الدولة بمختلف هيئاتها في الحفاظ على الصحة العامة وتوفير خدمات صحية ذات جودة وميسرة الولوج، ينبثق من الالتزام باحترام الحق في الصحة المنصوص عليه في دستور المملكة وفي المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتي شكلت مرجعية من المرجعيات المؤطرة للنصوص التشريعية المعتمدة في هذا المجال، خاصة القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية.

ولا شك أن إحداث وتحديث الجانب المؤسسي في هذا الإصلاح بإرساء الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته إلى جانب الهيئة الوطنية العليا للصحة التي نحن بصدد مناقشة مشروع القانون المحدث لها، سيمكن من قيادة الإصلاح في مختلف جوانبه وبتعزيز البعد الاستراتيجي في التخطيط والتنزيل، مع استحضار البعد الترابي الذي يعكسه إحداث المجموعات الصحية الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نوه بالجو الذي طبع أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية خلال مدارس مشروع القانون، حيث عرف نقاشاً بناءً ومثمراً ونثمن في هذا الإطار تفاعل السيد الوزير مع الإيجابي والمستفيضة مع استفسارات السيدات والسادة المستشارين، مما مكن من ملامسة مختلف جوانب مشروع القانون وتجويد مضامينه بإدخال عدد من التعديلات عليه.

وبالنظر إلى كون الوظيفة الرئيسية للهيئة المتمثلة في ضمان استمرارية عمل الدولة في المجال الصحي، فندعو في مجموعة العدالة الاجتماعية إلى أن لا تنحصر اختصاصاتها على ما كان مخولاً للوكالة الوطنية للتأمين الصحي، بل يقتضي الأمر تخويلها اختصاصات أخرى تعكس هذه الوظيفة، منها بالأساس الاضطلاع بدور رئيسي، بتعاون مع الجهات المختصة، في إعداد وتنزيل المخططات الاستراتيجية والسياسات العمومية في المجال الصحي، بما في ذلك تحديد حاجيات المنظومة الصحية من الموارد البشرية والأدوية والمنتجات الصحية والبنى الأساسية وغيرها من الاختصاصات الأخرى الهامة في هذا المجال الحيوي والحساس.

وفي الأخير، واعتباراً لأهمية الهيئة العليا للصحة كركيزة من ركائز إصلاح المنظومة الصحية ببلادنا، سنصوت على مشروع القانون رقم 07.22 المحدث لهذه الهيئة.

والسلام.

أكثر ضمانة في التحقق من التوصل وذلك على غرار ما هو معمول به في عدد من مواد مشروع هذا القانون، خاصة وأن عدم الحضور بعد الاستدعاء يترتب عنه آثار قانونية بالغة الخطورة.

ونستغل هذه المناسبة لنشكر السيدات والسادة المستشارين على انخراطهم الفعال من مناقشة أدق تفاصيل مشروع القانون كما نشكر السيد الوزير على سعة صدره وعلى تفاعله الإيجابي مع عدد من التعديلات المقترحة عليه، والتي مكنت من تجويد مضامينه بما يستجيب لطموحات الصيادلة

وفي الأخير، سنصوت في مجموع العدالة الاجتماعية بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام.

VIII- المستشار السيد خالد السطي والمستشارة السيدة لبنى

علوي:

(1) مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛

(2) مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة الدستورية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 98.18 المتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة؛ وعلى مشروع القانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذين القانونين من أجل تحيين الترسنة القانونية التي لم تعد تستجيب للمتغيرات التي عرفها قطاع الصيدلة، حيث ارتفع عدد الصيادلة بشكل ملحوظ في القطاعين العام والخاص.

كما يرمي هذين القانونين إلى تعزيز حكمة ومهام الهيئة الوطنية للصيادلة، سواء ما تعلق بمهام المرفق العام أو المتعلقة بالدفاع عن المهنة والحماية الاجتماعية وتشجيع البحث العلمي والتطوير والابتكار في المجال الصيدلي.

وفي هذا السياق، تقدمنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجموعة من التعديلات التي همت بالأساس:

- ضمان مواكبة أشغال الهيئة وانسجاما مع مبدأ الحق في المعلومة؛

والمشاركة في تنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة أعضائها وفي تنظيم تداريب للطلبة المتابعين دراستهم في الصيدلة؛

وغيرها من المهام الأخرى التي ستساهم بالارتقاء بهذه المهنة وبالمنتمين إليها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

اقتناعا من مجموعة العدالة الاجتماعية بهذه الهيئة، ساهمنا بشكل بناء وفعال في مدارسته ومناقشته على مستوى اللجنة وتقديمنا بعدد هام من التعديلات على مختلف مقتضياته بلغت 51 تعديلا، منها:

- تعزيز مهام الهيئة بضمان مشاركة الهيئة في إعداد وتنزيل السياسات الدوائية وذلك بالنظر إلى القدرات والكفاءات العلمية والعملية التي يتوفر عليها أعضاؤها والتي يفترض استثمارها في هذا المجال إضافة إلى المساهمة في إطلاق حملات توعوية لمحاربة العديد من الظواهر السلبية ذات العواقب الوخيمة على الصحة العامة، من قبيل الاستعمال العشوائي للأدوية والأعشاب الطبية؛

- وفيما يتعلق بتأليف أجهزة الهيئة وتفعيل مبدأ التداول في تقلد المسؤوليات اقترحنا تحديد عدد الفترات الانتخابية المخولة لكل رئيس في ثلاث فترات متعاقبة، مع احترام مبدأ التمثيلية نظرا لكون صيادلة الصيدليات الفئة الغالبة بشكل كبير في عضوية المجلس، وهو ما يجب مراعاته دون أن يؤدي ذلك إلى احتكارها لهذا المنصب. ويقترح في هذا الشأن ألا يكون الرئيس منتميا لنفس القطاع لأكثر من ثلاث فترات انتخابية بدل فترتين اثنتين؛

- وضمانا لسلسلة إجراء العملية الانتخابية وشفافيتها ونزاهتها، اقترحنا إشراك مجالس القطاعات في إعداد المحدد لكيفيات إجراء الانتخابات الدليل مع النص على إحداث لجن محلية للإشراف على حسن سير عملية الاقتراع على مستوى مختلف المكاتب التي يقترح فتحها في مقرات مختلف قطاعات الصيدلة لتقريبها من المنتمين إليها، على أن تضطلع اللجنة المركزية بتجميع مختلف المحاضر المنجزة وتلقي النتائج والإعلان عنها مركزيا كما هو معمول به في مختلف العمليات الانتخابية الأخرى؛

- تعزيزا لمبدأ الحق في الدفاع، تم اقتراح التنصيب على تخويل المتابع في القضايا التأديبية حق الاستعانة بأحد زملائه أو بمحام أوهما معا، نظرا لاختلاف المجال التخصصي بينهما؛ الصيدلي باعتباره أكثر إلماما بمجال تخصصه والمحامي باعتباره متمكنا من الجوانب ذات الطابع القانوني المحض؛

- كما اقترحنا حذف آلية "الرسالة المضمونة مع إشعار بالتوصل" في تبليغ الرئيس، موضوع مسطرة العزل، بالاستدعاء للمثول أما المجلس الوطني والاقتصار في ذلك على مؤسسة المفوض القضائي باعتبارها

الهيئات المهنية الأخرى.

وفي الختام، وبالرغم من عدم تجاوب الحكومة مع تعديلاتنا إلا أننا سنصوت بالإيجاب على مشروع القانونين المذكورين بالنظر لأهميتهما، آملين تحقيق الغاية المتوخاة منهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- والتشديد في ضمانات حضور جلسات المجلس؛

- وفسح المجال أمام أعضاء المجلس المتغيبين بعذر قانوني مقبول، الراغبين في حضور الجلسات عن بعد، استحضارا لظروف الاشتغال خلال جائحة كورونا؛

- فضلا عن ملاءمة مقتضيات الهيئة مع ما هو منصوص عليه في